مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جواد الحمد

هيئة التحرير

أحمد البرصان

عبد الفتاح الرشدان

السنة التاسعة | العدد ٢٨ | صيف ٢٠٠٤

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

الطبعـــة الأولى
عمـان – ٢٠٠٤

كافة الحقوق محفوظة

مجلة دراسات شرق أوسطية
هاتف ٤٦٥٦٩٠٧ - فاكس ٤٦١٣٤٥٢
ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن
E-mail: mesj@mesc.com.jo
http:// www.mesj.com

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان علي الجامعة الأردنية	د. أحمد التويجري مجلس الشورى السعودي
أ.د. أحمد يوسف أحمد معهد الدراسات والبحوث العربية	د.أ حمد سعيد نوفل جامعة اليرموك
أ.د. اسحق الفرحان جامعة الزرقاء الأهلية	أ.د. أمين مشاقبة جامعة اليرموك
أ.د.سعد ناجي جواد جامعة بغداد	أ.د. عبد الإله بلقزيز جامعة الحسن الثاني
د. عبد الله النفيسي جامعة الكويت	أ.د. علي محافظة الجامعة الأردنية
د. غانم النجار جامعة الكويت	د. فهد الحارثي العرابي مجلس الشورى السعودي
د. مجدي عمر مركز دراسات الشرق الأوسط	أ.د. محمد السيد سليم جامعة القاهرة
أ.د. محمد المجذوب جامعة بيروت العربية	د.محمد المسفر جامعة قطر
أ.د. مروان كمال الجامعة الأردنية	أ.د. هيثم الكيلاني سوريا

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وقضايا العالم ذات الأثـر علـى الـشرق الأوسط، والتقارير المـوجزة عـن الأحـداث الجاريـة، والنـدوات والمـؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٣. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلـغ الباحـث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٤. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغـة كانـت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٥. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالـضرورة وجهـة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٦. يمنح صاحب البحث مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير علـى نـشره بعـد إجازته من التحكيم العلمي.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمـة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث مطبوعة على الكمبيوتر نظام Office / IBM من نسختين ورقيتـين مرفقاً بها القرص (DISK)، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعـة الكتـاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة وخمس نسخ من مستلة مقاله المنشور.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعـات كتـب، ولا تلتـزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ ♦ العراق بعد عام من الاحتلال الواقع والمستقبل
هيئة التحرير

البحوث والدراسات

١٥ ♦ أوراق الضغط العربية على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية
أحمد البرصان

٤١ ♦ نحو استراتيجية تكتل عربية
عبد الجبار النعيمي

التقارير والمقالات

٦١ ♦ قرار محكمة العدل الدولية حول جدار الفصل العنصري
إبراهيم عوض

٧١ ♦ جرائم الحرب الإسرائيلية في اجتياح مخيم رفح
خضر المشايخ

٨٥ ♦ ملخص الأبحاث الفائزة في مسابقة البحوث السادسة لطلبة الجامعات الأردنية
محمد شريف الجيوسي

٩٩ ♦ القمة العربية في تونس
إبراهيم عوض

١٠٧ ♦ عملية السلام في الصحافة الإسرائيلية
رياض حمودة

١٢٥ ♦ متابعات عملية السلام في الشرق الأوسط
محمد عبد الفتاح

١٣١ ملف العدد

♦ عام على احتلال العراق

١٨٥ مراجعات

١٩٥ بيبلوغرافيا

ملخص إنجليزي

المقال الافتتاحي

العراق بعد عام من الاحتلال
الواقع والمستقبل

هيئة التحرير

مر العام الأول على الاحتلال الأمريكي للعراق منذ التاسع من نيسان/ إبريل ٢٠٠٣، والعراق يرزح تحت نير عدم الاستقرار والفوضى الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فيما لم تتمكن الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها الاستراتيجية المعلنة وغير المعلنة في آن واحد، كما تسبب هذا الاحتلال خلال عام بإحداث خلل كبير في التوازنات الإقليمية المختلفة لصالح زيادة قدرة الولايات المتحدة على اللعب على خلافات وتباين مصالح مختلف الأطراف في المنطقة.

وأسس الاحتلال مجلسا للحكم المحلي ليساعده في إدارة الشئون المحلية إبان الاحتلال ضم مختلف الأحزاب والقوى السياسية العراقية، وقد تم تشكيله وفق القواعد الإثنية والطائفية التي تشكل المجتمع العراقي، وبعد عام ونيف على الاحتلال في الثلاثين من حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ تم تسليم السلطة المدنية وأجزاء من العمل الأمني الخاص بقمع المقاومة ضد الاحتلال إلى حكومة عراقية مؤقتة تم تشكيلها وفق قواعد تشكيل مجلس الحكم نفسها، باستثناء بعض التغييرات التكنوقراطية المتعلقة بإدارة شئون بعض الوزارات الخدمية وبإشراف الاحتلال المباشر.

وإزاء هذه التوجهات الجديدة في إدارة العراق، تباينت ردود الفعل الأولية العراقية إزاء السلطة السياسية والأمنية الجديدة، ومثل التحدي الخدمي وضبط الأمن مقياسا مهما لدى المواطن العراقي في الحكم على هذه الحكومة برغم تحفظ الكثيرين على تشكيلها وعلى علاقاتها بقوات الاحتلال. لكن المواجهات وأعمال العنف والمقاومة المختلطة في العراق داهمت الحكومة قبل تسلمها زمام الأمور، وبرغم دعمها

بقرار خاص من الأمم المتحدة، غير أن التعاون معها بقي محدودا من معظم دول العالم بما في ذلك الدول العربية والإسلامية المجاورة بسبب افتقادها للشرعية السياسية العراقية.

وعلى صعيد آخر تمكنت الفئات المسلحة من إعاقة أعمال ما يسمى بإعادة الإعمار وإمداد القوات الأمريكية بالمعونات الغذائية عبر عمليات الخطف المختلفة، واضطرار عشرات الشركات إلى الانسحاب من العراق حفاظا على حياة موظفيها، فيما تمكنت هذه القوى من إحداث شرخ كبير في فلسفة التحالف الدولي في العراق إلى جانب الولايات المتحدة عندما اضطرت القوات الفلبينية إلى الانسحاب في استجابة مباشرة لمطالب الخاطفين لأحد مواطنيها، وبرغم أن عدد القوات الفلبينية لا يزيد عن خمسين جنديا، غير أن رمزية هذا الانسحاب بهذه الطريقة أقلقت الإدارة الأمريكية، وهددت بتزايد مثل هذه الاستجابات، ما دفعها إلى تحرك سياسي واسع للحفاظ على التحالفات المتبقية، ولا سيما بعد انسحاب القوات الإسبانية والهندوراسية، وبروز توجهات لدى دول أخرى لسحب قواتها، لكن الولايات المتحدة لم تتمكن من إقناع الدول العربية والإسلامية بإرسال قوات مسلحة برغم كل الضغوط والتهديدات والإغراءات التي تمارسها، ومبادرة البعض بمساعدتها لتوفير غطاء شرعي لمثل هذه التوجهات حتى صدور هذا العدد.

وفي الوقت نفسه استمرت أعمال المقاومة فيما يسمى بالمثلث السني بالتصاعد، وبشكل مكثف ومؤثر للغاية، وكان دخول قوات عراقية عسكرية مشكلة في معظمها من قوات البشمركة الكردية، وقوات بدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية الحليفتان للاحتلال الأمريكي عاملا مثيرا للانتباه، غير أن هذه المشاركة لم تحد من عمليات فصائل المقاومة وإن كانت الضحايا قد تزايدت في صفوف القوات والشرطة العراقية التابعة للحكومة المؤقتة على حساب تراجع عدد الضحايا الأمريكيين، حيث تحاول الحكومة المؤقتة وقوات الاحتلال اتهام المقاومة بأعمال مخلة بالأمن، وضد العراقيين وليس ضد قوات الاحتلال، وعبثا حاولت الولايات المتحدة وحلفاؤها العراقيون إلقاء اللوم على قوى سياسية إسلامية غير عراقية ودول عربية مجاورة بتمويل المقاومة، لتثبت المقاومة عراقيتها على أوسع نطاق، ولم يقتنع لا الشارع العراقي ولا

الشارع العربي بهذه الادعاءات، واعتبر لجوء قوات الاحتلال إلى إثارة أعمال تخريبية موجهة ضد المدنيين العراقيين محاولة لخلط الأوراق وتخفيف الدعم الذي تلقاه المقاومة من الشعب العراقي، لكن الاتجاه كان عكسيا بتفاقم ظاهرة مقاومة الاحتلال من جانب قوات جيش المهدي التابعة لمقتدى الصدر الذي يتحدى قرار المرجعيات الشيعية العليا القاضي بعدم استعمال السلاح ضد الاحتلال، في رهان غير مسبوق على الاحتلال لمنحهم ما يسمى بالحق التاريخي في الحكم بالعراق، ومثَّل تزايد المواجهات في مدينة النجف المقدسة لدى الطائفة الشيعية التي تحظى بنصيب الأسد في الحكومة المؤقتة نقطة تفجير مهمة في وجه الاحتلال والحكومة المؤقتة على حد سواء.

وعلى صعيد آخر ما زالت الخدمات الأولية المتعلقة بالكهرباء والمياه والمواصلات والأعمال البنكية والتجارية وتوفير المواد الغذائية والوظائف تحديات عالقة أمام الحكومة المؤقتة التي يفترض أن ترحل نهاية العام عبر انتخابات عامة حسب قرار مجلس الأمن الدولي، ويبدو أن الهم الأمني والمواجهات مع المقاومة بديلا عن قوات الاحتلال قد شغلت الحكومة عن الأعمال المدنية التي كانت السبيل الأهم لتحقيق نوع من الشرعية للحكومة الحالية لدى عامة المواطنين، فيما كان إسهامها الواسع في العمليات الأمنية ضد المقاومة والقوى السياسية العراقية المناهضة للاحتلال سببا لاتساع دائرة الشك وعدم الثقة فيها.

وعلى الصعيد الدولي لا يزال المجتمع الدولي مترددا في دعم التوجهات الأمريكية في العراق برغم صدور قرار مجلس الأمن بإعطاء الحكومة المؤقتة الشرعية فيما سمي بتسليم السلطة، ولا سيما فيما يتعلق بإرسال قوات مسلحة إلى العراق، كما لا تزال إشكالية دول الجوار العراقي المتفاقمة بين اتهام إيران بالتدخل في الشئون العراقية، وسوريا بدعم المقاومة، إضافة إلى توتر الموقف التركي إزاء التوجهات الكردية في شمال العراق، تمثل تحديات صامدة في وجه البرنامج الأمريكي من جهة، والحكومة العراقية المؤقتة من جهة أخرى.

وبذلك يمكن إجمال المشهد العراقي بعد عام على الاحتلال بعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، وتزايد أعمال العنف المسلحة المختلطة الأهداف

والغايات بين المقاومة ضد الاحتلال ومنع الحكومة المؤقتة من تحقيق الاستقرار، وتزايد الشروخ في التحالف الدولي الداعم للاحتلال الأمريكي، وفشل الولايات المتحدة بإيجاد محضن إقليمي داعم لبرنامجها وللحكومة التي شكلتها في العراق، فيما تزايدت شكوك المواطنين العراقيين بنوايا الولايات المتحدة في ظل تشكيل الحكومة المؤقتة وعدم قدرتها على تحقيق الإشباع لحاجاتهم اليومية التي يعتقد هؤلاء الموطنون أنها مقصودة من جانب قوات الاحتلال، ولا سيما فيما يتعلق بالكهرباء والماء، هذا ناهيك عن تزايد التدخل الأمريكي بالشئون الاجتماعية والتعليمية العراقية، وتشجيعهم للانفلات الخلقي والاجتماعي، إضافة إلى الفضائح التي كشفت حول ممارسات قوات الاحتلال ضد المعتقلين العراقيين في السجون المختلفة ولا سيما سجن أبو غريب المشهور، والتي وصلت إلى حد قتل آدمية المعتقلين وإهانة دينهم وأعراضهم، فيما اعتُبر جزءا من "الحرب الصليبية" التي أعلنها الرئيس جورج بوش فيما سمي بفلتة لسان أو تعبير غير مقصود في حينه!

وفيما يتعلق بالمستقبل فثمة سيناريوهات يتم تداولها على مختلف الصعد تتلخص أهمها فيما يلي:

١. نجاح الحكومة المؤقتة مع قوات الاحتلال بتصفية مجموعات المقاومة المسلحة في مختلف أنحاء العراق، وهو ما يعتقد البعض أنه أمر طويل المدى إن كتب له النجاح أصلا.
٢. نجاح الحكومة المؤقتة بإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة ما سيخرج العراق من أزمته السياسية الداخلية، لكن بقاء القوات الأمريكية فيها سيكون عاملا معيقا، حيث قد يحوِّل ذلك مثل هذه الحكومة إلى حليف غير مباشر للمقاومة المسلحة ضد الاحتلال، الأمر الذي قد يوحد الجهود العراقية السياسية والعسكرية لإنهاء الاحتلال الأمريكي.
٣. تغير سياسات الإدارة الأمريكية بسحب قواتها كما حصل في الصومال بعد عام من الفشل في تحقيق الاستقرار، وهو ما تفرضه طبيعة الأشياء ومجريات الواقع العراقي، غير أن تحليل الأهداف الأمريكية وسياسات الإدارة الحالية ومقترحات الإدارة البديلة للديمقراطيين في حال نجاحها ازاء المسألة العراقية تشير الى ان الامر لن يكون

مثل الصومال اي بقرار سياسي ذاتي، بل بسبب الضغوط الدولية والإقليمية والعراقية في آن واحد، وهو ما يتشابك مع السيناريو الثاني.

٤. نجاح المقاومة العراقية بإيقاع الخسائر الفادحة في صفوف قوات الاحتلال وإجبارها على التفاوض للرحيل تدريجيا وفق برنامج زمني، مع تحقيق بعض الاتفاقات المتعلقة بالمصالح المتبادلة، بما في ذلك مسألة النفط.

٥. تطور مواقف دول الجوار العربي والإسلامي لتنفك عن البرنامج الأمريكي لصالح التحالف مع القوى الحرة والمستقلة في العراق، بما فيها القوى السياسية التي تملك أجنحة عسكرية مقاومة للاحتلال، ومن ثم التشجيع على بناء حكومة عراقية مستقلة ذات مشروعية انتخابية نزيهة، وهو ما يعيد العراق إلى المحضن العربي بكل جوانبه، ويدعم بناء عراق مستقل حديث ديمقراطي.

وتشير مختلف هذه السيناريوهات إلى عدم نضوج أي منها بعد عام على الاحتلال، لكن السيناريوهين الأخيرين يمثلان خيارا عراقيا إقليميا أكثر ترجيحا للنجاح على المدى القريب حال توافر الجدية والإرادة السياسية المستقلة، كما يمثل السيناريو الأول تغيرا كبيرا في موازين القوى الإقليمية الأمر الذي قد يُؤثر في تغيير البنية الجيوبولوتيكية في المنطقة، وهو خيار عراقي مستقل لكنه بحاجة إلى دعم ومحضن إقليمي شعبي في حده الأدنى.

وأما السيناريوهات الأخرى فهي مرهونة بالمحصلة بإرادة الإدارة الأمريكية التي لا يتوقع لها المبادرة إلى تقديم حل واقعي عملي للعراق الحر، حيث تبدو أسيرة لغاياتها وأهدافها الذاتية المتعلقة بالنفط وغيره، وهو ما يجعل الدور العربي الشعبي والرسمي، إضافة إلى دور كل من إيران وتركيا دورا حاسما في الضغط على الإدارة الأميريكية لتغيير سياساتها والتوجه نحو تعريب العراق، وليس تدويله وإخراجه من انتمائه العربي، وفي الوقت نفسه إعانة أبنائه على التلاقي والتخطيط لمستقبل عراقي واعد بدلا من إدخاله في حلقة العنف الداخلي لمصلحة الاحتلال والقوى المعادية المتحالفة معه.

ولعل الأشهر القادمة ترجح اتجاهات بعض هذه السيناريوهات على اتجاهات بعضها الآخر.

البحوث والدراسات

أوراق الضغط العربية
على السياسة الخارجية الأمريكية

د. أحمد البرصان*

إن احتلال الولايات المتحدة للعراق، وتأييدها المطلق لحكومة شارون ضد الفلسطينيين، والضغوط الأمريكية المستمرة على الحكومات العربية من أجل تغيير المناهج الدراسية، وطرح مفهوم الشرق الأوسط الكبير للتطور الديمقراطي والتعددية السياسية[١]، كل ذلك يطرح سؤالاً ملحاً هل فقدت الحكومات العربية قدرة التأثير على الولايات المتحدة وأصبحت متلقية للأوامر الأمريكية بشيء من الذهول والإحباط؟ هل أدى انقسام العرب وتفككهم وانهيار النظام الإقليمي العربي إلى فقدان العرب قدرتهم على مواجهة السياسة الأمريكية التي أصبحت تهدد الأنظمة السياسية العربية نفسها، لأنها تفقدها الشرعية السياسية أمام شعوبها؟

إن اغتيال إسرائيل للشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس الإسلامية وزعيمها الروحي وقيادات المقاومة الفلسطينية بكل الغطرسة، ورفضها المطلق لقرار محكمة العدل الدولية الصادر في ٩ يوليو الحالي بشأن عدم شرعية الجدار الحاجز، والتأييد الأمريكي لإسرائيل، وإحباط الولايات المتحدة إصدار مجلس الأمن الدولي قراراً بإدانتها قد أثار حقيقة واقعة، وهي أن الرضوخ إلى السياسة الأمريكية لن يؤدي إلا إلى المزيد من التدخل الأمريكي في الشؤون العربية الداخلية، وفرض إسرائيل قوة إقليمية عظمى[٢] تهدد المنطقة العربية وأنظمتها السياسية، بل أصبحت ازدواجية المعايير الأمريكية واضحة، حتى أنها

---

* أستاذ العلاقات الدولية، رئيس قسم الإعلام والدراسات الاستراتيجية في جامعة الحسين، وعضو هيئة التحرير في المجلة.

[١] جواد البشيتي "بين مطرقة شارون وسندان الشرق الأوسط الكبير" القدس العربي ١٩ مارس ٢٠٠٤ ص١٨.

[2] Shai Feldman "Anational Moment of Truth" strategic Assessment vol. 6 No. 4, February 2004.

أصبحت تتهم أصدقاءها ومقربيها من الأنظمة العربية بدعم الإرهاب وتمويله[٣]، مما يؤكد أنه لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة في السياسة الدولية.

لقد أثبتت عمليات الاغتيال، ومنها اغتيال الشيخ أحمد ياسين، بأن دبلوماسية الترضية التي تمارسها الدول العربية في التعامل مع إسرائيل لن يؤدي إلى السلام، بل إن إسرائيل أثبتت بكل صراحة بأنها لا تريد السلام، وهذا ما عبر عنه العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في مقابلة له مع صحيفة الحياة في ٢٨ آذار ٢٠٠٤، قبيل انعقاد القمة العربية في تونس بقوله: "وأعتقد بأن الإسرائيليين لا يريدون لهذه القمة أن تنجح، ولا يريدون للعرب إعادة طرح مبادرة السلام العربية، لأنهم لا يريدون السلام، و يريدون أن يحرجوا العرب جميعاً أمام العالم ليقال إن العرب هم الذين لا يريدون السلام[٤].

هدف الدراسة

تحاول الدراسة بيان مكامن القوة العربية التي يمكن استخدامها للتأثير على الولايات المتحدة لتغيير سياستها، حيث أن الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي لا يعني أنه لا يمكن التأثير على السياسة الأمريكية، ولا سيما حين تملك الدول العربية الموارد والمصالح الحيوية للولايات المتحدة كالنفط وغيره.

منهجية الدراسية

تقوم هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، واستعمال الأرقام التي تؤكد على الموارد العربية التي يمكن استعمالها، بالإضافة إلى مقارنة مصادر القوة العربية بغيرها من الدول الأخرى التي وقفت في وجه الضغط الأمريكي.

فرضية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية أن العالم العربي يملك مقومات القوة ومواردها التي تمكنه من التأثير على سياسات الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط والمصالح

---

[٣] أحمد البرصان "انعاكاسات أحداث ١١ أيلول على العلاقات السعودية الأمريكية" مجلة دراسات شرق أوسطية السنة السابعة العدد ٢١ خريف ٢٠٠٢، ص١٥-٥٧.

[٤] انظر مقابلة صحيفة الحياة (لندن) مع الملك عبد الله الثاني، ٢٨ مارس ٢٠٠٤، ص٤.

العربية، وأن تفعيل هذه المقومات والموارد واستخدامها أمر ممكن ويحتاج إلى إرادة سياسية واستراتيجية.

القوة: مفهومها وأشكالها

تتبنى الحكومات الأمريكية المتعاقبة، ولا سيما الحكومات التي تنتمي للحزب الجمهوري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أي خلال حقبة الحرب الباردة وحتى الآن، مبادئ النظرية الواقعية في السياسة الدولية التي تقوم على المصلحة والقوة، وينطلق رائد المدرسة الواقعية مورجنثو، الذي يهيمن تلامذته على الإدارة الأمريكية الحالية، إدارة جورج بوش الابن. من أن السياسة، حسب رأي المدرسة الواقعية، تحكمها قوانين موضوعية لها جذورها في الطبيعة البشرية. وفي هذا السياق يعتبر مورجنثو أن الطبيعة البشرية تتسم بشغف متأصل للقوة، يظهر في تصرفات الشخص في حياته اليومية وفي السلطة. ويعتبر مورجنثو أن السياسة الدولية ككل سياسة هي صراع من أجل القوة، وأن سلوكيات الدول تحركها حوافز الحصول على مزيد من القوة والتسابق لزيادتها باللجوء إلى الوسائل المتاحة.

إن السياسة الدولية تختلف عن السياسة الوطنية في أن للأخيرة ضوابط وقيود كثيرة، منها وجود طرف يحتكر القوة الذي هو الدولة، ووجود قوانين وأعراف معمول بها، وكذلك وجود عادات وقيم مشتركة تؤثر إيجابياً في السياسة الداخلية، أما في النظام الدولي فهناك غياب لطرف يحتكر القوة وفرض تأثير كبير في اللعبة السياسية على غرار السياسة الوطنية. كما أن الضوابط سواء أكانت في شكل أعراف أم قوانين دولية، رغم وجودها، فإن باب الصراع من أجل القوة يبقى مفتوحاً على مصراعيه. إن عامل القوة حسب مورجنثو يحكم العلاقات الدولية منذ القدم، وإن العلاقات الدولية محكومة بعلاقات الصراع من أجل القوة[٥].

ويعرف مورجنثو Morgenthau القوة بأنها "سيطرة الإنسان على عقول الآخرين وأفعالهم"[٦]، ويعرف ستيفن روزن Rosen القوة بأنها "قابلية لاعب دولي في استخدام المصادر والموجودات الملموسة وغير الملموسة بوساطة التأثير على مخرجات

---

[٥] ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي ١٩٨٥ ص١١٦-١١٧.

[٦] سعد حقي ، مبادئ العلاقات الدولية، عمان: دار وائل للطباعة والنشر ١٩٩٩، ص١٩٤-١٩٥.

الأحـداث في النظـام الـدولي باتجـاه تحـسين قناعاتـه في النظـام[٧]. ويؤشـر روزن إلى خصائص هامة في علاقات التأثير بين اللاعبين وهي:

١. القوة هي الوسيلة التي يتعامل بها اللاعبون حقا.
٢. القوة ليست صفة سياسية طبيعية ولكنها وليدة موارد مادية وغير مادية.
٣. القوة وسيلة من أجل تحقيق التأثير على الآخرين.
٤. إن استخدام القوة عقلانياً محاولة لأن تحقق مخرجات الأحداث الدولية أغراضاً خاصة للحفاظ على تحسين رضا اللاعبين في السياسة الدولية. والقـوة وسـيلة وليست غاية في حد ذاتها[٨].

أما عن أشكال القوة، فإن آرنست كار E.H. Carr يرى أن القوة في جوهرهـا وحدة لا تتجزأ. وصنف القوة الـسياسية إلى ثلاثـة أصـناف متداخلـة معـاً هـي: **القـوة العسكرية، والقوة الاقتصادية وقوة الـتحكم بالأفكـار والآراء**[٩]. والـسياسة الخارجيـة للدولة محددة بقوتها سواء العسكرية أم الاقتصادية، أما قـوة الآراء والأفكـار لا تخـضع لقياس دقيق، بل إن الفكرة السائدة في الدول الديمقراطية الغربية هي إن الإعلام يلعـب دوراً بارزاً في أحكام الـسيطرة علـى آراء الـشعوب وتـسخيرها لخدمـة سياسـة الدولـة واستراتيجيتها.

ويؤكد برتراند روسل Russell على قوة الفكرة ويقول: إن المجتمع الذي يقف بحزم وراء عقيدته يتصف بالتعاون أكثر مما لو كان غير متفق على عقيدة معينة. كمـا أن المجتمع الذي تتقارب أفكاره وتصوراته عن الواقع أنجح من المجتمع الذي تفصل هوة بين واقعه وأفكاره[١٠]. ويركز روسل على دور الثقافة والتعليم وإشراك الشعب في تصريف حياته السياسية. ويرى أن الحكومات التي توجه آراء مواطنيها بعيداً عن الحقيقة هـي في

---

[٧] المصدر نفسه.

[٨] المصدر نفسه.

[9] E.H. Carr, The Twenty years Crisis 1919-1939. New York: Harper Torchbooksm 1964,pp. 102-145.

[١٠] كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية: الجزء الأول، جامعة بغداد ١٩٧٩، ص١٦٨-١٧٠.

واقع أمرها تضر بقوة وفعالية الرأي العام لديها، وعندها تكون وسائل الإعلام المعادية أكثر تأثيراً وفعالية منها[١١].

أما عن عناصر القوة ومكوناتها، فيمكن أن نصنفها إلى قوة مادية وأخرى غير مادية، ولكن بشكل عام فإن معظم المفكرين السياسيين يتفقون على أن عناصر القوة هي عناصر أولية أو مباشرة، وعناصر ثانوية أو غير مباشرة[١٢].

وتشمل عوامل القوة الأولية: جغرافية الدولة، والمواد الأولية، والثقافية، والسكان من حيث الحجم والتركيب السكاني والاجتماعي، وكذلك بنية الاقتصاد الداخلي ومعدل نموه، والنظام المالي والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى القوة العسكرية.

أما العوامل الثانوية غير المباشرة فإنها تشمل: الأوضاع السياسية من حيث استقرار النظام السياسي وشرعيته السياسية، إضافة إلى العامل الأخلاقي والاجتماعي الذي يضم المعنويات الوطنية والتماسك الاجتماعي والإيمان بعدالة القضية التي يدافع عنها.

ولا يمكن للشعوب أن تدافع عن شخص أو نظام سياسي لا تشعر بالولاء والانتماء إليه، ولا تثق فيه، وهي تضحي بما تملك وتتحمل التقشف إذا شعرت بأن النظام السياسي يعمل لمصلحتها ولأهدافها الوطنية والقومية والعقدية. لذا تبقى العلاقة بين الحاكم والمحكوم نقطة رئيسية في مواجهة الأنظمة أو النظام السياسي للتحدي الخارجي. وقد سقطت الأنظمة الاشتراكية القائمة على دكتاتورية الحزب الواحد في أوروبا الشرقية، لأنها فقدت الثقة فيها، فانهارت هذه الأنظمة في أول مواجهة مع شعوبها، وفي أول أزمة تواجهها.

أما عن طرق تقييم القوة وقياس تأثيرها فإن هناك متغيرات خمسة يطرحها عالم السياسة الدولية هولستي Holsti، وهذه المتغيرات هي[١٣]: كمية ونوعية القدرات في حوزة الدولة، والمهارة في تجنيد هذه القدرات من أجل تحقيق الأهداف، وقابلية

---

[١١] المصدر نفسه.

[١٢] المصدر نفسه.

[13] K. Holsti, International Politics, Prentice hall PJR. 1992.

التصديق للتهديد والمكافأة، وكذلك مستوى الاعتماد والاستقلال، ومدى تجاوب صناع القرار السياسي في الدول إلى التحديات، أي الاستعداد النفسي ودور شخصية صانع القرار والظروف المحيطة به.

وهناك عدة طرق لاستخدام القوة تجندها الدولة لخدمة مصالحها القومية، ولكن لا تلجأ إليها كلها في جميع الأحوال إلا في حالات الخطر الذي يهدد مصير الأمة والدولة، ويمارس التأثير الذي هو قوة في حد ذاته عن طريق الإقناع والانتفاع والمكافأة والإرغام والقهر بالقوة[١٤].

إن العالم العربي يملك عوامل القوة وعناصرها المادية والمعنوية، ويملك العقيدة التي يمكن أن تستفز قوة الأمة للدفاع عن نفسها ومصالحها، ولكن هذه القوة تحتاج إلى المهارة السياسية والإرادة من أجل تجنيدها لخدمة القضايا العربية والأخطار التي تهدد النظام الإقليمي والدولة العربية نفسها، فقد تم احتلال العراق، وهناك التهديد لدول أخرى، وكأننا أمام نظرية دومينو جديدة تهدف إلى استعمار جديد تحت ثوب ليبرالي[١٥] لا تكون الضحية فيها الشعوب وحدها بل الأنظمة السياسية نفسها، ولعل في العراق عبرة فإن النظام السياسي العراقي السابق خدم المصالح الغربية في فترات تاريخية كما حدث إبان العرب العراقية الإيرانية، وكذلك فتح قنوات اتصال مع إسرائيل في فترات تاريخية[١٦]، لكن ذلك لم يشفع له عندما تطلبت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للقرن الحادي والعشرين التخلص منه لما يسمى بهندسة الشرق الأوسط الجديد ضمن اتفاقية سايكس ـ بيكو جديدة.

عناصر القوة العربية

تملك الدول العربية عناصر قوة تمكنها من أن تفرض نفسها على الساحة الدولية وعلى الولايات المتحدة، ونجد إسرائيل، وفي ظل المتغيرات الإقليمية بعد احتلال

---

[١٤] كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره.

[15] David Rieff "Anew Age of liberal Imperialism: "world Policy Journal Vol. xvi No.2, Summer 1999, pp. 1-10.

[16] Michael Dobbs "U.S. – Iraq in 1980 Illustrate downside of American foreign Policy" Dawn the internet edition, 31 December 2002.

العراق، ورغم تفوقها الإقليمي الذي أطلق عليه الاستراتيجي الإسرائيلي شاي فيلدمان "قوة إقليمية عظمى Regional superpower"، لم تستطع أن تفرض شروطها للحل السلمي على الفلسطينيين.

«Israel's inability to use its overall strategic superiority to impose of its will over the Palestinian and in this manner bring an end to the on going conflict".(١٧)

وإذا كانت إسرائيل تعترف بعدم قدرتها، رغم تفوقها، على أن تفرض مطالبها على شعب أعزل، فإن العالم العربي بدوله جميعها يملك أكثر بكثير مما يملكه الفلسطينيون، سوى أن الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال يملك إرادة للمقاومة على اعتبار أنها حياة أو موت، وإذا استطاعت الدول العربية أن تنظر إلى التحدي الأمريكي على أنه تهديد لأمنها القومي، بل لوجودها، فإن عليها تسخير مواردها للمقاومة السياسية ضد الضغوط الأمريكية التي لا تريد إلا تحقيق مصالحها على حساب الأمن القومي العربي وعلى حساب شرعية الأنظمة العربية.

أولاً: الموقع الجغرافي والقوة العربية

يقع العالم العربي في قلب العالم القديم، ويطل على الممرات المائية من جبل طارق حتى الخليج العربي شرقاً، ثم من مضيق باب المندب بوابة البحر الأحمر إلى المحيط الهندي حيث الاتجاه إلى شرق إفريقية أو التوجه إلى الهند شرقاً، ثم هناك مضيق هرمز في الخليج العربي حيث تعبر ناقلات البترول.

وتبلغ مساحة الوطن العربي ١٤مليون كم٢، أي أن مساحته أكبر من مساحة الولايات المتحدة التي تبلغ ٩,٣٦ مليون كيلو متر مربع، وأكبر من مساحة الهند التي تبلغ ٣,١ مليون كم مربع، وأكبر أيضاً من مساحة الدول الأوروبية، وأكبر أيضاً مساحة من الصين الشعبية العملاق السكاني في القرن الحادي والعشرين التي تبلغ مساحتها ٩,٧٥ مليون كم٢، كما أن عدد سكان العالم العربي تجاوز ٣٠٠ مليون نسمة فيما لم يتجاوز عدد سكان الولايات المتحدة ٢٩٠ مليون نسمة(١٨). وإذا نظرنا إلى العالم

---

(17)Shai Feldman, 2004, opcit. 2002.

(١٨) انظر أطلس الأردن والعالم ٢٠٠٢ المركز الجغرافي الأردني ٢٠٠٢.

العربي من زاوية الأهمية الجيوستراتيجية نجد أنه يقع ضمن نظرية سبيكمان Spykman حافة اليابسة Rimland التي تعتبر المنطقة الجغرافية المحورية للسيطرة على أورآسيا، ومن ثم على العالم، كما أن العالم العربي يقع أيضاً ضمن الهلال الداخلي لجزيرة العالم وقريباً من قلب اليابس Heartland حسب نظرية ماكندر التي تعتبر أن قلب اليابس منطقة محورية للسيطرة على جزيرة العالم، أي العالم القديم، ومن ثم للهيمنة العالمية، ورغم التقدم التكنولوجي والصواريخ العابرة للقارات ICBM فإن الموقع الجغرافي نقطة حيوية للتجارة الدولية ومرور هذه التجارة عبر موانئه الحيوية الاستراتيجية، وقد زادت تجارة الولايات المتحدة البحرية ٦ , ٤١٪ما بين ١٩٨٠ و١٩٩٩[١٩]، واستعمال هذه الموانئ مهم لتجارة الدول العظمى، لذلك نجد أنه رغم تضليل بعض الكتاب حول تراجع الجغرافيا والموقع الاستراتيجي، نجد أن هذه المنطقة الآن تنتشر فيها القواعد العسكرية من آسيا الوسطى إلى منطقة القرن الإفريقي وشمال إفريقيا، وهذه الحمى في انتشار القواعد ذات أهمية للهيمنة العالمية رغم الطائرات والثورة التقنية، لذلك إذا استخدم هذا الموقع الجغرافي، حتى على مستوى العمالة العربية التي تعمل في الموانئ العربية، والتي تستطيع التهديد بعدم تفريغ السفن التي لا تتفق دولها مع القضايا القومية، فإن ذلك يمكن أن يُشكل ورقة ضغط سياسية، وقد هدد العمال العرب في حرب عام ١٩٦٧ في بعض الموانئ العربية بعدم تحميل أو تفريغ الحمولات من السفن، وهنا قد لا تتدخل الدول العربية بشكل رسمي في هذه الحالة بقدر ما تهدد نقابات العمال باستعمال هذه الورقة من الموقع الجغرافي، ولا سيما في الموانئ العربية، ثم إن القواعد العسكرية المنتشرة يجب أن ترتبط بمقابل سياسي لهذه الدول في دعم القضايا العربية، لا أن تكون قواعد مفروضة قد تطرحها أمريكا لحماية أنظمة سياسية، علماً بأن حماية أي نظام سياسي لا يكمن حصولها إلا من خلال الشرعية السياسية، ومدى ترابط النظام مع القاعدة الشعبية أو الجماهيرية له.

---

[19]Michael Gerace, "Between Mackinder and spykman: Geopolitics, containment, and after" Comparative strategy Vol.10 No.4, 1991, PP 374-364. Donna Ninic "Sea Lane Securityand U.S. Maritime Trade: Chokepoints as Scarce Resource "in Sam Tangredi (ed). Globalization and Maritime Power, Institute for National Strategic Studies, National Defense University, December 2002, chapter 8.

ويمتد العمق الاستراتيجي العربي إلى أواسط آسيا الوسطى والجنوب الأفريقي، كما أن موقعه على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط يجعله يتحكم في أمن البحر المتوسط، ومن ثم بأمن أوروبا الجنوبية. وتستطيع الدول العربية أن تؤثر على حركة النقل البري والبحري والجوي للبضائع الأمريكية المتوجهة لآسيا وأفريقيا . كما تستطيع هذه الدول أن تمنع نقل المؤن والعتاد والتمويل للقواعد الأمريكية المنشرة في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا ، مما يؤثر على القدرة اللوجستية الأمريكية.

ثانياً: الموارد الاقتصادية والطاقة (البترول والغاز الطبيعي)

يعتبر المشرق العربي، ولا سيما منطقة الخليج العربي مع إيران أكبر منطقة احتياطي بترول في العالم، حيث أن إيران والعراق والكويت وسلطنة عمان وقطر والسعودية واليمن والإمارات العربية المتحدة تمتلك ما يعادل ٦٥٪ من احتياطي العالم من البترول، وحسب أرقام عام ٢٠٠٢ وأوائل عام ٢٠٠٣، فإن إنتاجها من البترول وصل إلى ٢٩٪ من الإنتاج العالمي، والتصدير من البترول وصل إلى ٥٧٪ من صادرات البترول العالمية (جدول ١)، وهذا يعني أن هذه المنطقة، عدا ليبيا والجزائر في شمال إفريقيا، تشكل المنطقة الأولى في العالم باحتياطي البترول وإنتاجه.

(جدول ١)

منطقة الخليج العربي وإنتاج وتصدير واحتياطي البترول

الدولة	إنتاج البترول مليون برميل/ اليوم	تصدير البترول مليون برميل/ اليوم	احتياطي البترول مليون برميل ٦٦١
إيران	٣,٥٦١	٢,٦	٩٠
العراق	٢,٣١٩	٢,٠	١١٣
الكويت	١,٩٤٣	١,٣	٩٧
سلطنة عمان	٠,٨٧٤	٠,٩	٦
قطر	٠,٧٠٤	٠,٧	١٥
السعودية	٨,١٥٣	٧	٢٦٢
اليمن	٠,٤٦٩	٠,٤	٤

الإمارات العربية	٢,٠٦٤	٢,١	٩٨
مجموع دول الخليج	٢٠,٠٨٧	١٧	٦٨٥
العالم	٦٨,٤٢٨	٣٠	١٠٤٦
نسبة العالم	٪٢٩	٪٥٧	٪٦٥

Source: Energy Intelligent Estimates, O P E C Stratistics (WWW. Energyintel.com)

وإذا نظرنا إلى الدول التي تعتمد على بترول الخليج العربي والشرق الأوسط بعامة، فإننانجد أن الدول الآسيوية (اليابان وكوريا الجنوبية والصين والهند) ومعها نيوزلندا واستراليا تستورد ٦٧٪ من احتياجاتها من بترول الخليج، و٦٪ من بقية الشرق الأوسط، أي أنها في المجموعة الآسيوية المذكورة مع استراليا ونيوزيلندا تستورد ٧٣٪ من حاجاتها للبترول من الشرق الأوسط. أما نسبة بترول الخليج العربي والشرق الأوسط المستورد للدول الأوروبية (عدا ليبيا والجزائر)، فإن ٢٦٪ منه يأتي من منطقة الخليج العربي، و٥٪ من دول شرق أوسطية أخرى، وتستورد أوروبا ٢٤٪ من بترولها المستورد من إفريقيا، وهنا تدخل الجزائر وليبيا في هذه النسبة، و٣٦٪ من جمهوريات السوفيات السابقة، أي من روسيا والدول الآسيوية السوفياتية السابقة، لذلك تأتي المنطقة العربية على رأس قائمة الدول التي تحصل أوروبا منها على بترولها إذا حسبنا إفريقيا والشرق الأوسط، ثم يأتي الاتحاد الروسي ثانياً لها، وهذا يعكس أهمية البترول العربي لأوروبا وآسيا[٢٠]، أما البترول الخام الذي تستورده الولايات المتحدة، فإننا نلاحظ أن بترول الخليج العربي يشكل ٢٥٪ منه، كما نجد أن ٣٥٪ من استيرادها يأتي من أمريكا الجنوبية، و١٤٪ من كندا، و٢٪ ومن إفريقيا، و١١٪ من أوروبا و٣٪ من آسيا، ولذلك نجد أن بترول الخليج العربي يأتي في المرتبة الثانية في استيراد الولايات المتحدة للبترول[٢١]. ولا يقتصر الأمر على البترول العربي، بل إن الغاز الطبيعي أيضاً

[20]Global Reliance on Mideast Gulf oil. 2002 (www. Energyintel. Com).
[21]Ibid.

يشكل أهمية كبرى للولايات المتحدة وأوروبا، ولا سيما في الجزائر وقطر وغيرها مثل السعودية.

لذا نلاحظ أن البترول العربي يبقى حيوياً واستراتيجياً للولايات المتحدة على المدى البعيد بسبب الاحتياطي العالمي المتوافر في المنطقة العربية، حيث تشير المصادر إلى أن آخر برميل بترول سيكون في المنطقة العربية وبالذات في السعودية، وهذا يفسر سر اهتمام الولايات المتحدة، والقواعد العسكرية في المنطقة واحتلال العراق، وتشكل دول المنطقة العربية الدول المحورية في سياسة منظمة أوبك OPEC، والتحكم في أسعار البترول من خلال التحكم في الإنتاج.

وبالإضافة إلى أن السعودية صاحبة أكبر إنتاج وأكبر احتياطي للبترول في العالم، فإن تكاليف إنتاج البرميل الواحد من البترول العربي رخيصة جداً مقارنة مع تكاليف البترول من المستوى العالمي، فتكلفة استخراج برميل البترول السعودي الواحد تبلغ دولاراً واحداً ونصف الدولار، بينما على المستوى العالمي يكلف برميل البترول الواحد خمسة دولارات، كما أن اكتشاف البرميل الواحد يكلف السعودية أقل من (عُشر دولار أي عشرة سنتات)، بينما يكلف اكتشاف برميل الاحتياطي الواحد أربع دولارات على المستوى العالمي، وهذا يشكل مستوى ربح كبير جداً للشركات العالمية، سواء في إنتاج البترول أو اكتشاف احتياطي البترول العربي[٢٢].

ولكن إذا كانت هذه أهمية البترول، فهل يمكن استعمال البترول سلاحاً سياسياً وورقة ضغط على الولايات المتحدة؟ يمكن التأثير على الولايات المتحدة من خلال مصالح الشركات البترولية التي هي لوبي رئيسي في الإدارة الأمريكية، فهذه الشركات تبحث عن الربح أولاً، ولذلك تضع مصالحها أولا إذا وجدت تهديداً لهذه المصالح، حتى أن إدارة جورج بوش تسمى "إدارة بترولية"، لأن طاقمها قد جاء من خلفيات الشركات البترولية، ونلاحظ في الآونة الأخيرة، ومع ارتفاع أسعار البترول أن إدارة جورج بوش الابن انزعجت واتهمت السعودية بأنها وراء هذا الارتفاع من خلال

---

[22] Gawdat Bahghat "Oil and militant Islam: Strains on U.S. Saudi Relations" world Affairs, winter 2003.

تخفيض إنتاج البترول، وحسب المصادر الأمريكية فإن الإدارة الأمريكية تشعر بما تسميه بصراع الأجنحة داخل السعودية، وهذا يعكس خشيتها من تقلص إنتاج البترول وتأثيره على الاقتصاد الأمريكي[٢٣]. وقد صرح نائب وزير الدفاع الأمريكي أن أحد أسباب احتلال العراق هو إيجاد بديل عن البترول السعودي تسيطر عليه الولايات المتحدة خشية التيارات الإسلامية في المستقبل.

ولا يقتصر الأمر على استعمال البترول وسيلة ضغط سياسية، ولا سيما من خلال استعماله في السياسة مع كل من أوروبا وآسيا واليابان والصين، لحث هذه الدول للضغط على الولايات المتحدة في مجلس الأمن والمحافل الدولية، ولكن هناك جانب مهم وهو قبض عائدات البترول بعملة "اليورو" بدلاً من الدولار، حيث أن ذلك يسبب لأمريكا انزعاجاً، فقد انزعجت الولايات المتحدة من النظام العراقي السابق بشكل كبير عندما حوّل أموال البترول العراقية من الدولار إلى اليورو، وهو ما أطلق عليه بعض الكتاب الغربيين الدولاقراطية Dollar Democracy[٢٤] في إشارة إلى الدعاية الأمريكية بأن الدولار سيبقى سيد النظام النقدي.

وتستطيع الدول البترولية العربية الضغط بتخفيض إنتاج البترول بالاتفاق مع الدول الأوروبية والآسيوية، وكذلك تستطيع الضغط من خلال تمويل عائدات البترول للبنوك الأوروبية والآسيوية، واستعمال اليورو في عائدات البترول للضغط على الإدارة الأمريكية ، ولكن ذلك يحتاج إلى الإرادة، ولعل المستقبل يؤدي إلى هذه النتيجة، ولا سيما بعد ما تردد في بعض الأجنحة العربية من قناعة بأن الصديق الأمريكي قد يهدد أنظمة الأصدقاء قبل الأعداء.

ثالثاً: الأموال العربية في الولايات المتحدة

تمثل الأموال العربية في الغرب، ولا سيما في الولايات المتحدة قوة للاقتصاد الأمريكي، وتنعكس سلبياً على العالم العربي، ولكن إذا تم استخدامها سياسياً فيمكن

---

[٢٣] النشرة الاقتصادية لفضائية الجزيرة المسائية. ٢ إبريل ٢٠٠٤.

[٢٤] أحمد البرصان "البترول والاحتلال الأمريكي للعراق" المستقبل الاقتصادي العدد الأول تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

أن تكون ذات فائدة للعرب، أو إذا تم على الأقل استثمار بعض منها في العالم العربي فإن ذلك قد يخلص الاقتصاد العربي من أزمة البطالة والتبعية.

وتختلف تقديرات حجم الأموال العربية في الغرب، فيقول د. أحمد جويلي وزير التموين المصري الأسبق إن حجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج تصل إلى حوالي ٨٠٠ مليار دولار، وصرح د. نبيل حشاد في عام ٢٠٠١، بأن الأموال العربية المهاجرة تصل إلى ٨٥٠ مليار دولار، ولكن د. خالد أبو إسمايل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعة العربية في الخارج يقول إنها وصلت إلى ٩٠٠ مليار دولار في الأسهم والبورصات العالمية، وأكثرها في الولايات المتحدة، كما قدر رئيس وزراء ماليزيا الأسبق حجم الودائع العربية في مصارف سويسرا ونيويورك بتريليون دولار[٢٥].

وقد قدرت لجنة أمنية أمريكية أوروبية مشتركة عام ٢٠٠١ أن حجم الأموال العربية في الخارج تجاوز ٩٠٠ مليار دولار، وهذا الرقم يمثل النقود السائلة، في حين أن هناك من الأموال كالعقارات والشركات والمؤسسات التي تخضع لملكية عربية لا تدخل ضمن هذا التقرير[٢٦].

وقد أكد د. عبد الله دحلان الأمين العام للغرفة التجارية في السعودية أن حجم الاستمارات الخليجية في الخارج يقدر ب١٤٠٠ مليار دولار، وأن معظم هذه الاستثمارات تتمركز في الولايات المتحدة، حيث أنها تستوعب ٦٠٪ من الاستثمارات الخليجية[٢٧].والحقيقة أن أرقام الأموال العربية المستثمرة في الخارج عالية بأي مقياس، ولكنها في الواقع لا تستخدم ورقة ضغط سياسي، بل نجد أن أمريكا تقوم بتجميد هذه الأموال كما حصل مع إيران أثناء أزمة الرهائن، أو كما حصل مع ليبيا خلال فترة الحصار، وكذلك نجد أن أموال الكويت جمدت عندما احتل النظام العراقي السابق

---

[٢٥] الهيثم زعفان " عزبة الأموال العربية ومهانتها" مجلة البيان السنة الثامنة عشرة، العدد ١٨٥ مارس ٢٠٠٣. ص ٨٤-٨٩. وحول تقديرات مهاتير محمد للودائع العربية ، الحياة ٢٥ يونيو ٢٠٠٤ ، ص١١.

[٢٦] المصدر نفسه.

[٢٧] المصدر نفسه.

الكويت، ولكن تم الإفراج عنها عندما قامت قوى التحالف عام ١٩٩١ بشن الحملة لتحرير الكويت، للإنفاق على الحملة العسكرية ضد العراق، إذاً الأموال نقطة ضعف، ولكن كيف يمكن أن تحقق نقطة ضغط سياسية إذا استثمرت في البلاد العربية، أو تم توزيعها في الاستثمارات الآسيوية والأوروبية لتشكل ضغطاً على الولايات المتحدة.

لقد وصلت الديون العربية عام ٢٠٠٢ إلى ١٤٤ مليار دولار، وتستهلك فوائد تصل أحياناً إلى ٧٥٪ من الناتج القومي الإجمالي لبعض الدول، ويمكن حل أزمة الديون العربية من خلال الاستثمارات العربية في الخارج، ولكن لا يعني هذا أن تقدم مجاناً للدول المدينة، ولكن يمكن أن تستثمر فيها، ومن فوائد الاستثمار يمكن تسديد الديون. إن السودان يملك ٢٠٠ مليون فدان ذات جودة زراعية عالية، والاستثمار فيها يمكن أن يشكل عائداً مهماً يوفر الغذاء لبعض الدول العربية بدلاً من القمح الأمريكي. كما أن الاستثمار في المشاريع الإسكانية في مصر يشكل ربحاً مضموناً يصل إلى ٥٠٪ من رأس المال المستثمر، ويوفر وظائف للأيدي العاملة المصرية، مما يعزز الاقتصاد المصري ويبعده عن التبعية للمساعدات الأمريكية[٢٨].

وفي حقيقة الأمر فإنه في الوقت الذي تلتقي فيه أمريكا مع أوروبا في حالة سحب الاستثمارات العربية من أمريكا، نجد أن التعاون الاقتصادي العربي يكاد يكون معدوماً، فلا يصل حجم التجارة العربية البينية إلى أكثر من ٩٪ من التجارة العربية.

وكثيراً ما تتعرض الأموال العربية للتصفية من خلال المصادرة بدعوى العلاقة مع منظمات إرهابية، وما تم تجميده تقريباً بعد عدة أشهر فقط من أحداث ١١ سبتمبر وصل إلى ٤٠٠ حساب شخصي ومؤسسي حتى ٢١ أكتوبر ٢٠٠١[٢٩]، وقد تنبه بعض العرب لذلك، فقد أشارت مصادر مصرفية في السعودية أن مصرفاً تجارياً واحداً حسب أرقام ديسمبر ٢٠٠١ استطاع جذب ما يزيد على ٤,٢ مليار دولار من مستثمرين سعوديين بعد أحداث ١١ سبتمبر كانوا يستثمرونها في الولايات المتحدة[٣٠].

---

[٢٨] المصدر نفسه.

[٢٩] المصدر نفسه.

[٣٠] "عودة الأموال السعودية في أمريكا بعد ١١ ستمبر" الاقتصاد الإسلامي العدد ٢٤٦ ديسمبر ٢٠٠١.

وباختصار فإن الأموال العربية تُعد ورقة أساسية إذا تم استثمارها في الاستثمار في البلاد العربية لتعزيز الاقتصاد العربي وتشغيل اليد العاملة العربية في ربح مضمون بدلاً من استثمارها في البلدان الأجنبية، إضافة إلى إبعادها عن خطر المصادرة أو التجميد، أو التهديد باستعمالها في الأسواق الأوروبية كورقة ضغط على أمريكا بسبب سياستها في المنطقة العربية، ولكن يبدو أن السياسة العربية تسير في اتجاه معاكس لهذه السياسة، مما يجعلها دائماً ضحية للضغوط الأمريكية وبأموالها التي تستفيد إسرائيل من أرباحها في الغرب.

رابعاً: الرأي العام العربي والأمريكي أداة ضغط سياسية

يلعب الرأي العام دوراً حيوياً في الأنظمة الديمقراطية الغربية، ويمكن أن يتجه الإعلام العربي للرأي العام الأمريكي من أجل كسبه للقضايا العربية، كما أن هناك أيضاً الرأي العام العربي والذي له تأثير أيضاً على تشكيل السياسة الخارجية العربية والأمريكية، والولايات المتحدة حساسة للرأي الدولي والعربي، ولقد عبر عن هذا القلق صراحة توني جوت مدير معهد ريمارك بجامعة نيويورك في مقال له في مجلة Newsweek العربية عدد ١٧ يوليو ٢٠٠٤ بقوله "وقد بات معروفا بصورة واسعة اليوم أن الثقة بين الديمقراطية الأقوى في العالم وحلفائها قد وصلت نقطة المحدار لم يسبق لها مثيل. فلا يوجد أحد اليوم خارج الولايات المتحدة و(إسرائيل) يثق بالولايات المتحدة أو برئيسها. وحسب استطلاع حديث لمركز بيو، فإن انعدام الثقة في أمريكا لا يختلف كثيراً عبر قارات العالم: فمن ألمانيا إلى باكستان، ردت النسبة (العالية) ذاتها من الناس بالإعراب عن قدر قليل من الثقة أو انعدام الثقة نهائيا في أفعال أمريكا وحوافزها. وكانت أمريكا في الماضي دولة يعجب بها الناس، أو يخشى طرفها أو تحسد. أما الآن فهي باختصار دولة لا ثقة بها".

ونجد أن مراكز الأبحاث الأمريكية تنتقد جورج بوش الابن وإدارته بسبب سياسته التي أدت إلى إثارة الرأي العام العربي والإسلامي ضد الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال يؤكد استطلاع لمركز بو للأبحاث أن نسبة التأييد الشعبي لأمريكا في تركيا حليفة الولايات المتحدة والعضو في حلف الناتو انخفض من ٥٢٪ قبل ثلاث سنوات إلى

مجرد ١٥٪ فقط في العام ٢٠٠٣[٣١]. إن مثل هذه التحولات تشكل مصدر تخوف كبير للإدارة الأمريكية. إن الولايات المتحدة المقرونة بالحرية في عقودها الماضية أصبحت في نظر الرأي العام العربي والإسلامي مقرونة بالإرهاب الإسرائيلي والاحتلال الأمريكي.

ومما يفسر تأثير الرأي العام العربي ورد فعله على السياسة الأمريكية، تغير موقف الإدارة الأمريكية حول اغتيال الشهيد الشيخ أحمد ياسين، فقد كان رد الفعل الشعبي والإسلامي على جريمة الاغتيال محل إرباك للسياسة الأمريكية، ويصف أحد المسؤولين الأمريكيين فوضى رد الفعل الأمريكي على الجريمة الإسرائيلية بقوله "إنها أشبه بفوضى يوم الآخرة"[٣٢]، فقد علقت مستشارة الأمن القومي الأمريكي كوندو ليزا رايس على أن "الشيخ ياسين متورط في الإرهاب"[٣٣] ولكن بعد ساعات تغيرت اللهجة الأمريكية باسم الخارجية الأمريكية بإعلان الناطق الرسمي أن الولايات المتحدة انزعجت من أحداث غزة وأنها تدعو كل الأطراف بما في ذلك إسرائيل إلى ممارسة أعلى درجات ضبط النفس وتجنب المزيد من أعمال العنف"[٣٤].

وحسب ما كتب في صحيفة نيويورك تايمز، فإن التغيير السريع في الموقف الأمريكي من التأييد لعملية الاغتيال إلى ضبط النفس جاء بسبب المواقف الأوروبية التي انتقدت إسرائيل وأدانتها، وبسبب رد فعل الرأي العام العربي الإسلامي على عملية الاغتيال، حتى أن المظاهرات عمت مدينة بغداد التي تقع تحت الاحتلال، وهذا يعكس حساسية الإدارة الأمريكية للرأي العام العربي[٣٥].

---

[٣١] جورج باكر "الإدارة الأمريكية وفكرة الحرب على الإرهاب" صحيفة الرأي الأردنية ٣ نيسان ٢٠٠٤، ص٢٦.

[٣٢] سعد محيو "اغتيال الشيخ ياسين يدشن مرحلة تقسيم التقسيم في فلسطين" الوسط ملحق صحيفة الحياة العدد ٦٣٥، ٢٩ آذار ٢٠٠٤، ص٦-٧.

[٣٣] المصدر نفسه.

[٣٤] المصدر نفسه.

[٣٥] المصدر نفسه.

ويعزز هذا الرأي تأسيس الولايات المتحدة إذاعة "سوا" التي تحاول تجميل صورة الولايات المتحدة، إضافة إلى إنشاء المحطة الفضائية "الحرة"، ولا شك أنها تحاول بذلك غسل دماغ المواطن العربي والتأثير على الرأي العام العربي والإسلامي.

لذلك فإن الحكومات العربية ومؤسسات المجتمع المدني يمكنها التركيز على استغلال الرأي العام العربي وحشده ضد الإدارة الأمريكية، ويمكن للحكومات العربية أن تسمح بتحرك النقابات والأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية في أن تمارس حريتها في انتقاد الولايات المتحدة، لأنها وسيلة ضغط مهمة على الإدارة الأمريكية التي تشعر بالقلق لتدهور سمعتها في المنطقة العربية من خلال قياسها للرأي العام العربي والإسلامي.

ولا يقتصر الأمر على الاستفادة من الرأي العام العربي للضغط على الإدارة الأمريكية والتأثير عليها، بل يمكن أيضاً التأثير على الرأي العام الأمريكي، ولذلك نجد أن إسرائيل والولايات المتحدة قلقة من تحول الرأي العام الأوروبي وحتى داخل الولايات المتحدة إلى إدانة السياسة الأمريكية، ويظهر ذلك من المظاهرات المناهضة للحرب على العراق التي انتشرت في أوروبا والمدن الأمريكية، وكذلك المظاهرات التي ظهرت في الذكرى الأولى لإعلان الحرب على العراق، وتشير استطلاعات الرأي في فرنسا وألمانيا، أن الولايات المتحدة تتبع سياسة أحادية الجانب وتضلل الآخرين، إضافة إلى تأييد هذه الجماهير للفلسطينيين ومعارضتهم للسلوك الإسرائيلي [٣٦].

خامساً: الأقلية العربية في الولايات المتحدة

يقدر عدد العرب الأمريكيين بحوالي ٣,٥ مليون نسمة[٣٧]، ونلاحظ أن عدد اليهود في الولايات المتحدة لا يزيد عن هذا كثيراً، حيث يصل عددهم إلى حوالي ٦ مليون نسمة، ولكن تأثير اللوبي الصهيوني أكثر فعالية ولا يقارن مع الجالية العربية، لأن هذه الجالية لا ترتبط بالعالم العربي بشكل وثيق، ويعيقها انعكاس السياسة العربية والخلافات العربية وسياسة القمع لبعض الأنظمة العربية على موقف المواطن العربي

---

[٣٦] آمنون رونبشتاين وسائل الإعلام الأوروبية تقارن بين النازيين واليهود في الحرب العالمية الثانية وبين اليهود والفلسطينيين اليوم، هارتس، ١ نيسان ٢٠٠٤ مترجم في القدس العربي ٢ نيسان ٢٠٠٤ ص٩.

[٣٧] روبرت براون كيف خذل بوش الناخبين العرب صحيفة الرأي ٣ نيسان ٢٠٠٤، ص٢٦.

الأمريكي من القضايا العربية، وانتقال الخلافات العربية إليها، ولكن مع ازدياد عددها وبداية تنظيمها نجد أنها، أخذت تلعب دورها على الساحة السياسية الأمريكية، من خلال المشاركة في الانتخابات الرئاسية أو انتخابات الكونجرس الأمريكي، وكذلك بالتحالف مع الجالية الإسلامية التي يبلغ تعدادها دون العربية حوالي ستة ملايين مسلم، وتسهم الجالية في تعريف المواطن الأمريكي بالقضايا العربية والإسلامية والتأثير في الرأي العام الأمريكي سواء من حيث عقد الندوات، أو الظهور في وسائل الإعلام والصحافة. ولكنها لا تزال بحاجة إلى الدعم العربي والإسلامي ولا سيما من الحكومات العربية، وتعزيز روابطها مع المواطن الأمريكي.

ونلاحظ تأثير هذه الجالية في إدارة جورج بوش الابن في بداية عهدها قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فقد أسهمت في الانتخابات الأمريكية، وتشكلت عام ٢٠٠٠ "لجنة العمل السياسي العربي ـ الأمريكي"[٣٨]، وقد سعى بوش، وبصورة نشطة، لكسب العرب والمسلمين إلى جانبه في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠، وقد وعدهم بإلغاء قانون الأدلة السرية، وهو القانون المضاد للإرهاب في عام ١٩٩٦، والذي ينص على ترحيل الأجانب المتهمين بالضلوع في الأنشطة الإرهابية.

وبعد انتخاب بوش الابن عين السيناتور الأمريكي من أصل لبناني سبنسر أبرهام وزيراً للطاقة، كما عين ميشل داينلز السوري الأصل مديراً لمكتب إدارة الميزانية[٣٩].

إن هذه الخطوات تعكس مدى فعالية الجالية العربية رغم إمكانياتها المحدودة، على عكس اللوبي اليهودي الذي استطاع اختطاف إدارة بوش بعد أحداث ١١ سبتمبر وتحويلها إلى مؤيد لإسرائيل بشكل مطلق وإلى أن تتجاهل الحقوق العربية، في ظل الحملة الإسلامية والنفوذ داخل الإدارة.

يقول روبرت براون "وبالرغم من قلة أعدادهم إلا أن أهمية الصوت العربي الأمريكي بدأت تتزايد خلال السنوات الماضية، ويتركز العرب في الولايات المتأرجحة مثل ميتشجان وأوهايو ولم يعد أحد يتجاهلهم"[٤٠].

---

[٣٨] المصدر نفسه.

[٣٩] المصدر نفسه.

أما على الصعيد الإسلامي فنجد أن الإدارة الأمريكية، ورغم أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ما زالت حساسة لرأي هذه الجالية وارتباطها بالعالم العربي والإسلامي، ورد فعل الشارع العربي والإسلامي حول معاملة هذه الجالية في الولايات المتحدة، ولهذا نجد الرئيس الأمريكي قد زار أحد المراكز الإسلامية، ودعا بعض قادة هذه الجالية في الأعياد الإسلامية، مما يعكس دور هذه الجالية وإمكانية تأثيرها في الولايات المتحدة وعند النخبة الحاكمة والرأي العام الأمريكي لصالح القضايا العربية ، ولكنها تحتاج إلى الدعم الرسمي والشعبي العربي.

سادساً: العلاقات التجارية كورقة ضغط سياسي

الولايات المتحدة دولة رأسمالية تلعب فيها الشركات المتعددة الجنسية دوراً حيوياً في السياسة الخارجية، كما أنها دولة تهتم بالقضايا الاقتصادية ولا سيما التجارية منها، فنجد أنها استعملت القوة العسكرية مع الصين عام ١٩٠٣ لغرض سياسة الباب المفتوح، أي من أجل فتح الأسواق الصينية للبضائع الأمريكية.

ويمكن تناول العلاقات التجارية من خلال بيع الأسلحة، حيث يلعب اللوبي المرتبط بالصناعة العسكرية دوراً في سياسة الولايات المتحدة وتأثيراً على النخبة السياسية الأمريكية، فقد قدرت قيمة الأسلحة التي تم بيعها لبعض الدول العربية خلال الفترة ما بين ١٩٩١-٢٠٠٠، وهي مصر والسعودية والكويت والإمارات العربية والأردن والبحرين ولبنان وسلطنة عمان وقطر بحوالي ٥١,٦ مليار دولار[٤١].

وهذه القيمة العالية لا تشمل دول المغرب العربي، ونستطيع القول إن الدول العربية يمكن أن تنوع مصادر أسلحتها كوسيلة للضغط على الولايات المتحدة من خلال شركات بيع الأسلحة، ثم إن الاعتماد على المصادر العسكرية والتدريب على الأسلحة الأمريكية يضع هذه الدول تحت رحمة الولايات وأسلحتها ، ولكن تنويع الأسلحة ومصادرها مع أوروبا يجعل الدول العربية في موقف المساومة مع الولايات المتحدة حول

---

[٤٠] المصدر نفسه.

[41] **United States General Accounting (G A D) Report to Honarable John Conyers, Jr House of Representatives, Defense Trade, Information on U.S. Weapons Deliveries to the Middle East September 2001.**

سياستها في المنطقة، ثم إن سياسة التدريب على الأسلحة الأمريكية كدولة وحيدة للتدريب تسهل اختراق الأخيرة لهذه الدول ومؤسساتها العسكرية، لذلك فإن من مصلحة الدول العربية تنويع مصادر الأسلحة.

أما الجانب الآخر من التجارة، فهو التبادل التجاري، سواء في مجال الاستيراد والتصدير، مثال استيراد السيارات والأجهزة الإلكترونية، والأغذية والمنتجات الزراعية، وقد قدرت الإحصائيات الأمريكية استيراد مصر للأغذية من الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ بحوالي ٨٢٥ مليون دولار، كما استوردت المغرب منتجات غذائية أمريكية في العام نفسه بـ(١٣٣مليون دولار)، وقدرت المصادر الأمريكية حجم التجارة البينية مع الشرق الأوسط في عام ٢٠٠١، بحوالي ٦٥ مليار دولار، بينما قدرت الصادرات الأمريكية للسعودية عام ١٩٩٨ بحوالي ١٠,٥ مليار دولار تراجعت عام ١٩٩٩ إلى ٨ مليار دولار[٤٢].

وقد انعكست أحداث ١١ سبتمبر وموقف الولايات المتحدة من الجاليات العربية والإسلامية وموقفها من الانتفاضة الفلسطينية والحرب على أفغانستان على تراجع حجم التجارة الأمريكية مع الشرق الأوسط خلال الأشهر الستة بعد ١١ سبتمبر عام ٢٠٠٠ بحوالي ٢٠-٢٦٪[٤٣]، وهذا يعكس رد فعل الشارع العربي على المواقف الأمريكية، مما أقلق الشركات الأمريكية بالإضافة إلى الحكومة الأمريكية نفسها، وقام بعض المسؤولين بزيارة المنطقة للتخفيض من حدة المقاطعة للسلع الأمريكية، وقد برزت ظاهرة المقاطعة في دول مجلس الخليج العربي أكبر مستهلك ومستورد للبضائع الأمريكية.

وتستطيع الدول العربية أن تنوع مصادر استيرادها وأن تربطها بالمواقف السياسية مع الدول الغربية، ولا سيما الأعضاء في مجلس الأمن الدولي مثل فرنسا وروسيا، وكذلك مع بقية الدول الأوروبية التي تتفهم وتؤيد القضايا العربية، بالإضافة إلى فتح القنوات التجارية مع الصين الشعبية واليابان ودول جنوب شرق آسيا، ولا

---

[42](http: "www. Ita:doc. Gov/td/industry/oteu/usfth/geoarea/mideas. text).
[43]Ibid.

شك أن التجارة كانت إحدى الوسائل الرئيسية في إقامة العلاقات السياسية عبر العصور التاريخية، وقد نجحت الهند في استعمال المقاومة السلبية في مقاطعة البضائع البريطانية إبان حركة التحرر الهندي لاستقلال الهند التي قادها المهاتما غاندي.

وتستطيع الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية، من خلال الدعوة لمقاطعة البضائع الأمريكية، أن تدفع الشركات الأمريكية للضغط على حكومتها لمراجعة سياستها ولا سيما إذا علمنا أن هذه الشركات العملاقة تلعب دوراً مهما في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية.

سابعاً: وسائل الإعلام والضغط السياسي

عندما أطلق مشروع "مارشال لوكان" تعبير القرية الكونية في الستينات بعد انتشار التلفزة، كان دافعه إلى ذلك نقل وسائل الإعلام مشاهد حرب فيتنام، وإذا كانت الولايات المتحدة قد انهزمت فيها إعلامياً وليس عسكرياً بفضل نقل الإعلام الأمريكي لفظاعة الجرائم الأمريكية ضد الشعب الفيتنامي، فإننا اليوم في عصر الفضائيات وشبكات الإنترنت التي تنقل ما يحدث من انتهاك لحقوق الإنسان مباشرة[٤٤].

ونلاحظ أن الولايات المتحدة استطاعت أن تقلل من خطورة وسائل الإعلام على سياستها ومن قدرتها على إثارة الرأي العام الأمريكي، وحتى الرأي العام العالمي ضدها، وذلك بفرضها قيوداً شديدة على نقل العمليات العسكرية وصور القتلى وانتهاك حقوق الإنسان في الصحافة الأمريكية المكتوبة والمسموعة والمرئية. وكذلك نجد أن الولايات المتحدة استهدفت مكتب الجزيرة في كل من أفغانستان وبغداد بسبب نقلها للأحداث مباشرة، مما أقلق الحكومة الأمريكية خوفاً من إثارة الرأي العام الأمريكي والعربي ضد السياسة الأمريكية في العالم العربي والإسلامي، وكذلك إظهار صور القتلى من الأمريكيين، وهذا ما لا تريده الحكومة الأمريكية التي شنت حربها على أفغانستان والعراق. ونجد أن إسرائيل أيضاً استهدفت قتل الصحفيين والمراسلين الأجانب بسبب تغطيتهم الإعلامية التي بينت أن إسرائيل دولة تسبب عدم الاستقرار في

---

[٤٤] فليب تايلور، قصف العقول: الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي، ترجمة سامي خشبة، عالم المعرفة ٢٥٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نيسان ٢٠٠٠، ص٣٥٦-٣٧٨.

العالم حسب استطلاعات الرأي العام الغربي، وقد عبر الصحفي الإسرائيلي آمنون رودبنشتاين في صحيفة هآرتس عن تشبيه وسائل الإعلام الأوروبية أفعال اليهود في فلسطين بما عملته النازية باليهود، ويقول روبنشتاين:

"لقد دخل إلى وسائل الإعلام جيل شاب من المثقفين ترعرع على النهج والتوجيه المناهض للاستعمار، ويرى في ماضي القارة جملة من الجرائم المناهضة للآخرين من سكان العام الثالث. إسرائيل التي تحتل المناطق منذ أربعين عاماً أقامت خلال هذه المدة مستوطنات ذات نظام قانوني منفصل تبدو جزءاً من ذلك الماضي الكولونيالي الأوروبي المظلم. الولايات المتحدة تدخل في هذا المقياس التطبيقي بسبب احتلالها للعراق"[٤٥].

ونجد أن الولايات المتحدة قد مارست ضغوطاً كبيرة على الحكومات العربية في منع الفضائيات العربية من نقل صور الجرائم الإسرائيلية وحتى الأمريكية خوفاً من الرأي العام، لذلك فإن الإعلام وسيلة حيوية للضغط على الولايات المتحدة، وذلك بتشجيع الفضائيات العربية على نقل الحقيقة على أرض الواقع كما هي، وقد حققت الجزيرة نقلة نوعية في إثارة الرأي العام العربي، وكذلك فضائيات العربية وأبو ظبي وغيرها من الفضائيات العربية.

وإذا تم أيضاً تخصيص برامج بالإنجليزية على الفضائيات العربية، وباللغات الغربية الحية، فإن ذلك يحقق وسيلة مهمة وحيوية لعزل الولايات المتحدة وبيان الصورة الحقيقية لسياستها، مما قد يجعلها عرضة للإدانة من المنظمات الشعبية في العالم، وهذا ما لاحظناه في استطلاعات الرأي العام الأوروبي حول خطر إسرائيل على الأمن والسلام في العالم أجمع وليس في الشرق الأوسط.

إن ما يقلق الحكومة الأمريكية هو تحولات الرأي العام بسبب ما تنقله الفضائيات، ولذلك نجد معظم الدراسات تحذر الإدارة الأمريكية من مخاطر ذلك على الأمن القومي الأمريكي، وهذا يدفعنا للتأكيد على أهمية تشجيع وسائل الإعلام، ولا

---

[٤٥] آمنون روبنشتاين "بهذه الطريقة يكون هناك مقارنة بين الجدار الفاصل وغيتو دارسو وأوشفيتس" هارتس، إبريل ٢٠٠٤. القدس العربي ٢ إبريل ٢٠٠٤ ص٩.

سيما الفضائيات للضغط على الولايات المتحدة من أجل تعديل سياستها الخارجية، وهذا ما عبر عنه مايل ماير Meyer:

"Negative Perceptions harbored by Arabs toward US Foreign Policy endanger US National Security Interests by threatening moderate Arab governments allied with US and by encouraging extremism against America…. The US must pursue proactive initiatives go favorably effect Arab opinion"(٤٦)

إن ماير يطالب بمبادرات أمريكية لكسب الرأي العام العربي خوفاً على المصالح الاستراتيجية الأمريكية وعلى أصدقاء الولايات المتحدة من الحكومات العربية، فقد تؤدي السياسة الأمريكية نفسها إلى تشجيع التطرف في المنطقة العربية.

إن تشجيع حرية الصحافة والإعلام المرئي العربي بخاصة، يشكل قوة حقيقة للتأثير على الرأي العام، وقد لاحظنا قلق الولايات المتحدة من نشر صور التعذيب في سجن أبوغريب، لذا تستطيع وسائل الإعلام أن تستعمل حرية الإعلام ورقة ضغط قوية لفضح الممارسات الأمريكية في العراق وغيرها، وتجريد الشعارات الأمريكية من المصداقية.

ثامناً: استراتيجية التحالفات الدولية

إن إحدى الوسائل السياسية لتحقيق المصالح القومية وإجبار القوى الأخرى على تقديم تنازلات سياسية أو إحداث تغيير في سياستها هي تبني استراتيجية التحالفات السياسية، فالمعروف في السياسة الدولية أنه لا صداقات دائمة ولا عداوة دائمة في العلاقات الدولية.

لقد كانت الولايات المتحدة حليفاً استراتيجياً لبعض الدول العربية إبان الحرب الباردة، كما أن بعض الدول العربية أقامت علاقات متينة مع الاتحاد السوفيتي السابق، ونلاحظ أن الولايات المتحدة، وبعد الحرب البادرة، تخلت عن باكستان بسبب

---

(٤٦) **Michael Meyer "Arab Perception toward US foreign Blicy: Why perceptions matter and what can be done to improve American's image in the Arab world"**
USAF Institute for National security Stndies, USAF Academy, colorado, Feb 2003, P.11.

تراجع أهميتها الاستراتيجية، ولكنها عادت إليها عندما شعرت بأهميتها الاستراتيجية في حربها ضد طالبان والقاعدة عام ٢٠٠١ وما بعدها. وتستطيع الدول العربية أن تستفيد من التحولات الدولية التي تقاوم الهيمنة الأمريكية، فقد وقفت فرنسا ضد الولايات المتحدة وعارضتها في مجلس الأمن الدولي في عدوانها على العراق، كذلك نجد أن ألمانيا شكلت محوراً مع فرنسا لمواجهة السياسة الأمريكية، مما أدى بوزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد لأن يصفها بـ"أوروبا القديمة".

وبدأ يتشكل أيضاً محور التقارب الروسي-الفرنسي-الألماني، وذلك من خلال الزيارات المتبادلة مع موسكو خلال شهر نيسان ٢٠٠٤ الماضي لإيجاد تكتل ضد الهيمنة الأمريكية التي تريد التحكم في البترول العربي وإقامة القواعد العسكرية في آسيا الوسطى والشرق الأوسط بما يهدد المصالح الروسية والأوروبية.

هذا وقد توجهت روسيا في السنوات الماضية بالدعوة إلى إقامة محور روسي-صيني-هندي في وجه الولايات المتحدة، وهو المحور الذي دعا إليه رئيس الوزراء الروسي الأسبق يوجيني بريماكوف[٤٧].

إن مصالح كثير من الدول العربية مرتبطة بإقامة توازن القوى المبني على نظام التعددية القطبية من أجل المحافظة على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، ونجد أن الموقف الأوروبي أكثر تفهماً للقضايا العربية وخطورة احتلال العراق وعدم حل القضية الفلسطينية بسبب العلاقات التاريخية والقرب الجغرافي من العالم العربي، ولا سيما أن أوروبا مرتبطة مع الدول العربية بأمن مشترك وهو أمن البحر المتوسط، وتخشى من الانفجار السكاني وعدم الاستقرار السياسي في حوض البحر المتوسط الذي قد ينعكس على الأمن الأوروبي.

ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أن الصين الشعبية بحاجة في المستقبل إلى مورد للطاقة كما هي حال الهند في ظل النمو الاقتصادي، وتحتاج هذه إلى علاقات مع العالم العربي، وبإمكان الدول العربية أن تبني على هذه الحاجات لتوطيد العلاقات مع كل من

---

[47]Victor Gobarev "India as a world power" Policy Analysis no. 381, Cato Centre 11 september 2000.

الصين الشعبية والهند، أو احتواء الخطر الهندي في حال قيام تحالف هندي-إسرائيلي-أمريكي يُسَخَّر ضد الدول العربية، ولا سيما في منطقة الخليج العربي.

إن أوروبا الآن في صراع مصالح مع الولايات المتحدة، ولا سيما في العالم العربي، وفي ظل هذا الصراع تستطيع الدول العربية التقرب لأوروبا في مجال العلاقات الاقتصادية والتعاون السياسي من أجل دفع أوروبا لتبني القضايا العربية في ظل محاولة إسرائيل والولايات المتحدة عزل أوروبا وإبعادها عن التدخل في الصراع العربي-الإسرائيلي والقضية العراقية.

الخاتمة

إن العرب حكومات وشعوب يملكون مقومات القوة، التي تحتاج إلى إرادة وعقيدة ترتبط مع الواقع، ورغم هذه المقومات الهائلة التي لا تتوافر في منطقة أخرى تقريبا على الأقل في عالم الجنوب، إلا أن الانقسام العربي يجهض هذه القوة، واتجهت الحكومات إلى السياسة القطرية، والواقع أن القطرية والانكفاء على الذات لن يحقق الأمن القومي ولا القطري.

وفي بداية القرن العشرين وخلاله ظهر المد القومي وحركات التحرر بسبب الاستعمار والحماية والوصاية، ولكننا الآن في حالة تمزق، وسيجد الجميع أنفسهم في حاجة إلى إعادة النظام الإقليمي العربي والإسلامي من أجل استغلال هذه الموارد لحماية المصالح العربية. ويظهر أن المتغيرات المتسارعة والمفروضة على المنطقة العربية قد تدفع باتجاه تفعيل هذه القوة، ولكن على المدى البعيد، وقد تستعمل هذه القوة في سبيل تحقيق المصالح العليا للدول والشعوب العربية.

إن الفراغ السياسي والاستراتيجي على مستوى النظام الإقليمي العربي، إن وجد الآن أو لم يوجد، سوف يدفع بتحولات جديدة. ويظهر أننا الآن أمام تبلور حركة تحرر جديدة، كما كانت مع بداية القرن الماضي، ولكنها قد تكون عقدية مرتبطة بالدين بدلاً من القومية، وذلك متروك لتطورات الأحداث المتسارعة من فلسطين إلى العراق والسودان، ومن أفغانستان حتى المغرب، في منطقة أطلق عليها مستشار الأمن القومي

الأمريكي الأسبق زبيجنيو بريجنسكي هلال الأزمات أو قوس الأزمات، وهو يـرى أن من يسيطر على هذا القوس يحدد مصير أوروبا ومن ثم العالم.

إن التغيير في تاريخ الأمم لا يأتي إلا مع الأزمات التي تدفع للمراجعة الفكرية العقدية، وهذا ما نلاحظه في العراق، وعندها تفكر الأمة في مقومات قوتها لأنها تكـون بحاجة ماسة لها، ولقد علمنا تاريخ الأمم التي سـبقت، أن وجـه التـاريخ يـتغير عنـدما ترتبط القوة مع الإيديولوجيا.

نحو استراتيجية تكتل عربية

أ.د. عبد الجبار النعيمي*

مقدمة

في إطار مترابط للعودة إلى المرجعيات العربية في القرن العشرين يمكن ببساطة ملاحظة أن هناك من الملفات العربية التي انتقلت، لعدم حسمها نهائيا، إلى القرن الحادي والعشرين، ومثلت استمرارية معينة لدرجة ما من الضعف العام الذي يمثل كوابح قائمة أمام وضع استراتيجية عربية شاملة، ونقترح أن تبدأ بالتكتلات العربية بالصيغ المناسبة.

بيد أن العلاقات العربية يجب أن لا تؤخذ ضمن معيار التحليل الأكاديمي المجرد، على أنها تسير وفق خطوط مستقيمة ثابتة لا تتغير. فالآليات الفاعلة في أية علاقات دولية لا يمكن أن ينظر إليها بصفة تجزيئية منقطعة في الزمان والمكان المجرد دون أي اعتبارات أخرى.

وإلى ذلك، فأن المعطيات العربية ذات الأطر المميزة من ناحية، ومجموعة المتغيرات الإقليمية والدولية من ناحية ثانية، وحجوم التراكم المعرفي والتقنيات متسارعة التطور من ناحية ثالثة، والرابط القائم بين العوامل الداخلية والكوابح الخارجية من ناحية رابعة، تمثل بمجموعها مداخل تقود إلى القول إن العلاقات العربية لا يمكن فصمها عن إطارها الذاتي ولا عن إطارها الموضوعي، وبالتالي فإن ذلك سيقود إلى ضرورة إيجاد صياغات جديدة لاتهمل الذات ولا تتجاهل الموضوع، بل تبحث عن الموازنات الأساسية التي تصب في محصلتها النهائية بالكيفية التي يمكن من خلالها تعزيز

---

* أستاذ العلوم السياسية، رئيس قسم السياسات العامة في جامعة الموصل سابقاً، وهو يعتبر أحد ضحايا الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث تم اغتياله في ظل حالة الفوضى الأمنية التي أحدثها الاحتلال، وقد ارتأت أسرة تحرير المجلة أن تنشر هذا البحث المرسل من قبله قبل اغتياله تكريماً له وللعلماء والمفكرين في العراق والوطن العربي.

الذات والهوية القومية أولاً، وتفعيل الأداء العربي على المستوى الموضوعي ثانياً، وتعمل على تنشيط صيغ علاقات منفتحة ومتوازنة ضمن البيئة الإقليمية والدولية.

المشهد الأول: مرجعيات القرن العشرين

اتسمت صورة المشهد الأول لمرجعيات القرن العشرين بكونها قد ارتبطت بثمانية عوامل رئيسية مترابطة لكل منها أبعاده الخاصة والعامة، وهي كالآتي:

أولاً: التباين القائم فيما بين فقرات الخطاب السياسي العربي، والمتمثّل بتعددية الرؤية السياسية العربية تجاه مجموعة القضايا العربية على المستويين الذاتي والموضوعي.

ونرى أن محور التباين قد تمركز حول الاختلاف في صيغ التعامل بين التكتيك والاستراتيجية تجاه تلك القضايا وأولوية أحدهما على الآخر.

ثانياً: ويترتب على ما تقدم، وجود وضوح معين لتأثير الخارج على الداخل أو الموضوعي على الذاتي، مما انعكس على التوجه للانفتاح على الخارج بدلاً من التوجه للداخل في الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، وبشكل خاص، ما يحمله ذلك من تعزيز وتركيز للتابين القائم أولاً، ودون أن يكون للانفتاح على الخارج سمة توازن بصيغة ما.

ثالثاً: ويقود ما ورد في أولاً وثانياً، إلى أن تكون درجة الانكشاف الأمني العربي كبيرة في العديد من المفاصل[١] ، ولاسيما الاقتصادية والعسكرية والتقنية منها، ناهيك عن الجوانب السياسية طالما أن التغطية الأمنية بمفهوم المعاكسة تعني وجوداً علمياً مناقضاً لما تقدم.

رابعاً: وفيما يتعلق أيضاً بالانكشاف الأمني، فأنه قد أدى من ناحية أخرى إلى تزايد الهواجس الأمنية بين العرب تجاه بعضهم[٢]، ساهم فيها العديد من العوامل

---

١. أ.د شفيق عبد الرزاق السامرائي: ثغرات الأمن القومي العربي (مجلة العلوم السياسية، العدد١٠، كلية العلوم السياسية، بغداد ٤/ تموز/ ١٩٩٢)، ص١١

٢. انظر بهذا الصدد الدراسة التي قدمها د.عمار بن سلطان من جامعة الجزائر، والموسومة: أمريكا والعرب: تصورات مستقبلية في ضوء التحولات الدولية الجديدة (مجلة أم المعارك٥ / كانون الثاني/ ١٩٩٦، بغداد) ص٥٨. وقارن مع أ.د. محمد صفي الدين خربوش، مفهوم الشرق الأوسط =

الخارجية، وغياب التغطية الأمنية العربية الشاملة. وغدا تعاظم هذه الهواجس رديفاً لتباينات حادة تتعلق باستراتيجية الخطاب السياسي العربي وليس التوقف عند حدود الاختلاف في الوسائل والتفاصيل والتكتيكات.

خامساً: ضعف فاعلية أداء وتوظيف الموارد العربية لأسباب تتعلق بغياب التنسيق الاقتصادي العربي أو نتيجة لقوة الكابح الخارجي، لاسيما فيما يتعلق مثلاً بالموراد البترولية، أو بسبب ضعف الإمكانات التقنية والبشرية المؤهلة على هامش الفجوة التكنولوجية القائمة بين عالم الشمال وعالم الجنوب. وقد أدى ذلك كله إلى أن تنقلب الكثير من هذه الموارد إلى أن تكون في إطار يعود بالفائدة للخارج أكثر من توجهها نحو خدمة الداخل، كما أدت إلى نزوع الكثير من القطاعات العربية إلى أن تكون أسواقاً استهلاكية لما ينتج أساساً من خلال توظيف الكثير من الموارد العربية خارجياً[٣].

سادساً: ونتيجة لما تقدم، وللرابط القائم في سلم العلاقات العربية-العربية بصورته غير المتكاملة إيجابياً وامتثالاً للهواجس الأمنية، أو بفعل الضغط الخارجي، فمن اليسير ملاحظة عدم التوازن بين حجوم الإنفاق وحجوم الإنفاق العسكري واستنزاف الموراد والعوائد على التسلح أكثر من إنفاقها على إيجاد مشاريع عربية مشتركة للاستثمار وتعزيز البنى التحتية[٤].

سابعاً: أما المرجعية التي قد يلتقي عندها الكثير مما تقدم بصورة التباعد أو التقارب فهي أن ما تحقق في مسار القضية الفلسطينية هو إيجاد سلام تعاقدي مع(إسرائيل)

= والأمن القومي العربي، (مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد١٣،خريف٢٠٠٠، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان)،٢٩-٣٠.

٣. وإلى ذلك يمكن الإشارة إلى ما يواجه الأمن الغذائي العربي من إشكاليات ومعوقات. أنظر مقالة أ.د عبد الفتاح الرشدان: الأمن الغذائي العربي بين الواقع والتحديات (مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد١٥،ربيع٢٠٠١ مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان)، ص٦٩-٧٧.

٤. أ.د عبد الجبار عبد مصطفى: المستقبل العربي في ضوء المتغيرات الدولية-رؤية نقدية (مجلة أم المعارك، المصدر السابق)ص٦٤.

ولـيس سـلاماً حقيقيـاً. وفي هـذا المعنـى، فـأن تكتيـك الـسلام قـد ينقلـب إلى استراتيجية ثابتة تتوقف عند حدود معينة لعلها تتمثل بقيـام الدولـة الفلـسطينية المستقلة رغم "عدم وجود إجماع فلسطيني على حدود هـذه الدولـة"[٥] ، في حـين يرى جانب آخر أن لا خيار أمام أتباع سياسة خذ وطالـب بالمزيـد طالمـا ملـف القضية يحتوي على الكثير مما لم يحسم بعد.

ثامناً: ويلحق بذلك أيـضاً أن التبـاين العربـي في صـيغ التعامـل مـع القـوى الإقليميـة والدولية، وبشكل خاص فيما يتعلق بالأسس التي تشكل قواعد عمل مستقبلية، تمتد بين حدي البنى الفوقية والبنى التحتية، هو تباين يتعلق بكيفية تأسيس صيغ التعامل تلك. أضـف إلى ذلـك أن غيـاب الخطـاب العربـي الموحـد تجـاه تلـك القوى، جعل من مهمة انفراد هذه القوى بفقرات من الخطاب العربـي وأجـزاء من البيئة العربية مهمـة يـسيرة، بـل و مطلوبـة[٦]، ضـمن المـتغيرات الإقليميـة والدولية التي شهدها العالم في عقد التسعينات.

المشهد الثاني: على أعتاب القرن الحادي والعشرين

إذا كانت المرجعيات التي تقدم ذكرها، تمثل مداخل عربية للقرن الجديـد، فـإن السمة الغالبة والواضـحة فيهـا أنهـا اتـسمت بـسلبية معينـة في مـدخلاتها ومخرجاتهـا، وانتقلت بهذا التوصيف إلى القرن الجديد. بيد أن هناك عوامل إضـافية نـضحت خـلال العقد الأخير للقرن العشرين سـاهمت بقـدر أو بـآخر في ترسـيم الوضـع العربـي إزاء متطلبات القرن الجديد. وهذه العوامل لا يصح أن تؤخذ بإيجابية مطلقة طالما أن الـصفة الطلاقية تمثل حالة لم يرتق إليها الوضع العربي القائم، هذه العوامل هي:

أولاً: في إطار تحليلي للفجـوة القائمـة بـين الواقـع العربـي المطلـوب معالجتـه بـسماته ومشاهده ومرجعياته من ناحية، والفاعلية المطلوبـة للجامعـة العربيـة، نـرى أن

---

٥. د. أحمد سعيد نوفل وآخرون: الدولة الفلسطينية المستقلة(منشورات مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان،٢٠٠٠)،ص٦٣.

٦. انظر بهذا المعنى:أ.د مازن إسماعيل الرمضاني: كوابح الوحدة ومستقبل العرب في القـرن الحـادي والعشرين(مجلة قضايا سياسية، العدد١، كلية العلوم السياسية، جامعـة صـدام، كـانون الثـاني٢٠٠٠) ص٣٩.

الجامعة قد دخلت في أهم وأخطر اختبار لها منذ قيامها، والمتمثل بأحداث الخليج والتأزّم العربي عام ١٩٩٠، وما طرح من أفكار حول النظام الدولي الجديد[٧]، ومن ثم العدوان على العراق عام ١٩٩١. وهذا الإطار التحليلي يقود أيضاً إلى القول إنه لم يكن هناك ثمة توافق بين الدور المطلوب والمحدد للمنظمات الإقليمية من ناحية، وبين مجريات الأحداث من ناحية ثانية. وحين تغلبت الأحداث السياسية وطغت على السطح الكثير من التباينات السياسية العربية، فقد أدى ذلك إلى التغيب الفعلي لدورها كمؤسسة عربية تكمن مهمتها في حل المشكلات العربية وتنمية فرص الحوار والتفاهم بين الأطراف المتنازعة، والعمل على تحقيق الأهداف الواردة في ميثاقها.

بيد أن السنوات المتأخرة للعقد الأخير من القرن العشرين شهدت نوعاً من استعادة الهوية الخاصة بالجامعة، ولا سيما في استرجاع مظاهر كثيرة لدورها كمؤسسة عربية تعمل على وأد التصدعات بين أطراف البيئة العربية، وهو الدور الذي نرى أهمية التعويل على تطويره بالصيغ الممكنة والمتوائمة مع متطلبات القرن الجديد، ولعله من المفيد قومياً وطائفياً وفكرياً وثقافياً وسجل تأريخها الكثير من الحروب والنزاعات التي امتدت أزماناً طويلة؛ عادت بعد كل ذلك كيما تلتقي وتتكتل عبر مؤسساتها الإقليمية والاقتصادية والتجارية والبرلمانية[٨]. إن هذا النموذج يمكن أن يكون فاعلاً من خلال تنشيط الدور المناط بالجمعية على مختلف المستويات.

---

٧. وردت تسمية النظام الدولي الجديد للمرة الأولى كهدف للسياسة الخارجية الأمريكية في خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش في ١١/ ٩/ ١٩٩٠. أنظر:

Stefanio silvestri: The New World Order too good to be true (International Inspector Vol xxvi, No.4Oct-Dec1991)

وانظر في تأثير ذلك على الأمن القومي العربي في: د محسن خليل: المتغيرات الدولية الجديدة ومخاطرها على الأمن القومي العربي (مجلة دراسات سياسية، العدد١، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد ١٩٩٩) ص٩-١١.

٨. للتفاصيل انظر: أنور الهواري: الاتحاد الأوروبي تساؤلات عربية (مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٢، مؤسسة الأهرام، القاهرة اكتوبر٢٠٠٠)ص٧٤.

ثانياً: وشهد العقد الأخير أيضاً ظهور فرص وتطبيقات في أن يكون للخطاب السياسي العربي الشعبي نوعاً من التمايز على الخطاب السياسي العربي الرسمي، سواء تجاه القضايا الداخلية (على مستوى القطر الواحد) أو على مستوى القضايا العربية-العربية، أو على مستوى الموقف تجاه المعطيات الإقليمية والدولية[٩]. وذلك برأينا يمثل دلالة إيجابية يمكن تطويرها لاحقاً عندما يكون بمقدور العرب إيجاد قاعدة الرأي والراي البديل ضمن الأسس الموضوعية الهادفة التي تصب في قناة الاختيارات الأفضل لخدمة المشروع النهضوي العربي بأسس فاعلة وعملية. إن تنمية الفرص في هذا الاتجاه وتعميقها في القرن الجديد لاتساهم في تبلور الوعي العربي وتطوّره فحسب، وإنما في تكثيف فاعليته التطبيقية أيضاً.

ثالثاً: واتسمت السنوات الأخيرة من القرن العشرين كذلك بنوع مقبول -كبداية- للتوظيف الفعلي للممكنات العربية، حتى وإن كانت على مستوى ثنائي حيث أنها تمثل صياغات عربية مشجعة باتجاه المزيد من التفعيل الأكثر جماعية. إن الممكنات العربية قد لاتشترط بالضرورة تطابقاً سياسياً بين أطرافها. ففي عالم متسارع التطور والارتقاء يجد المراقب أن بالإمكان تجميد التباينات السياسية لصالح تحريك الممكنات المادية طالما أن الهدف الأساس الذي يلتقي عليه الأطراف هو في تنشيط ما يمكن تنشيطه في الأسس المادية والفنية والتقنية والعلمية. إن هذا التنشيط قد يُعبّر عنه بالمطالب العربية الملحّة في بداية القرن الجديد.

المشهد الثالث: مطالب القرن الحادي والعشرين

رغم أن العرب لم يكونوا معنيين بالفكر الألفي، الا أن ما وسم الألف الميلادي الأول قد ارتبط بالسمو العربي-الإسلامي في إطار حضاري متكامل في حين تغير ذلك

---

٩. يشير د. محمد سعد أبو عامود الى وجود الرغبة العربية في المقاومة.. وتنامي الجهد غير الحكومي في المجالات كافّة. انظر د. محمد سعد أبو عامود: العلاقات العربية-العربية في النصف الثاني من القرن العشرين؛ الظواهر-الاشكاليات- المستقبل (مجلة السياسة الدولية العدد ١٣٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة يناير ٢٠٠٠)ص٢٤.

السمو في الالفية الثانية وتحول من كان (ينتج) الحضارة إلى مستهلك لمخرجاتها، فما الذي يمكن وضعه مطالب عربية مع بدء الألفية الثالثة؟

نقول، إنه حينما يراد لأمة ما أن تخطط مستقبلها، عليها أن تبحث وراء الرابط الفعلي بين هذا المستقبل بصورته الاستشرافية، وواقعها القائم بصورته العملية، دون أن يكون هذا الرابط قائماً على أساس خطاب سياسي مجرد من مضامينه المادية.[١٠]

ومثل هذا الرابط المطلوب، لا يبدو منطقياً فحسب، وإنما ذا طابع مصيري بعد سلسلة انهيارات عربية في القرن الماضي أشرت بمجموعها تراجعاً في مرحلة استوجبت تقدماً في سياق تطوري قائم.

وكيما يكون بالإمكان إيجاد ذلك الرابط، فلابد أيضاً من البحث عن الآليات والوسائل. وبمعنى آخر يجب أن لا يرتبط تحديد الوسائل أو يمثل رد فعل قائم على استراتيجية الدفاع ضد الأخطار القائمة والمحتملة، بل استراتيجية الفعل المشارك برسم صورة شمولية تأخذ بنظر الاعتبار الخصوصية العربية المطلوب توكيدها، وحقيقة التداخل القائم بين العرب والآخرين.

وبهذا المعنى فإنه "لم تعد أية دولة قادرة على تحقيق غاياتها وأهدافها إلا بعد إيقاع التأثير الإيجابي في غيرها"[١١].

ومن ناحية أخرى، نرى أن المطالب العربية لا تتنامى الا في ظل تحقيق القدرة العربية أولاً، كما أنها لا تتبلور إلا في ظل التعاكس مع الواقع القائم، وبشكل خاص حينما تكون بديلة عنه ولو بشكل تدرجي.

إن هذه المطالب تقوم في جوهرها على ركيزتين أساسيتين هما:

١- كيفية المحافظة على هوية الأمة وصيانة شخصيتها من ناحية.

٢- وبناء النموذج العربي المستقبلي على وفق ذلك.

---

١٠. أ.د. عبد الجبار عبد مصطفى، المصدر السابق،ص٦١.

١١. أ.د مازن اسماعيل الرمضاني: التغيير في النظام الدولي والسياسة الخارجية، (مجلة العلوم الساسية، المصدر السابق)،ص٢٦.

ولكن الفكرة الأساسية هذه تتضمن أيضاً ضرورة تناول البعد الآتي:

هل تقفز المطالب العربية من الواقع أم يتم تطويع الواقع لخدمة المطالب؟

إن ما هو متاح في التحليل الجزئي قصير المدى يقود إلى القول بأن سياسة الأمر الواقع كانت قد غدت، إلى حد ما مع إطلالة القرن الجديد، معياراً للحكم على الظواهر والأشياء وبما تحمله المرجعيات السابقة من انجرافات معينة في بعض الجوانب، ويلحق بذلك أيضاً التساؤل الآتي، وهل يتم تخطيط المستقبل في ضوء ما يراه بعض المتشائمين نتاج قدرية وسمت حاضر العرب وتمتد أيضاً لوسم مستقبلهم؟

إن الإجابات الموضوعية حول تلك التساؤلات تنطلق من القول ابتداء بأن حركة التاريخ الإنساني عموماً ليست كالبديهيات معروفة البدايات والنتائج. فنحن نتعامل مع عنصر متحرك تتحرك معه كل المعطيات الأخرى، حيث أن محورها هو الإنسان والمجتمعات.

وإذا كانت هناك دورات تاريخية، فإن بدءها وانتهاءها مصدره العنصر البشري ذاته وليست العوامل الخارجية بشكل مطلق. ومن ناحية أخرى، فأن ما يربط بين الحاضر والمستقبل العربي ليست كالرابط الآلي دون الأخذ بنظر الاعتبار ما يستجد من عوامل ومتغيرات إيجابية وسلبية، ولاسيما في ظل التنامي المتسارع للوعي السياسي العربي الذي لم يعد ينظر إليه باعتباره عنصراً فاعلاً ومؤثراً في حركة التغيير المطلوب باتجاه تحقيق المطالب العربية. كما أن إسقاط دور وانعكاس ثورة الاتصالات وتطور المواصلات في تقريب المسافات الفكرية بين العرب وأنفسهم وبينهم وبين غيرهم، لا يعد إلا تصوراً خاطئاً للمستقبل. وفي ضوء ذلك تتجسد المطالب العربية بما يلي حيث تمثل مشروعاً استراتيجياً عربياً شاملاً:

أولاً: تجميد التباينات السياسية بين النظم السياسية العربية، واعتبار أن كل اجتهاد سياسي عربي إنما يمثل رؤية ذاتية يمكن أن تنقلب إلى رؤية عامة حينما تتحقق عوائدها الإيجابية على المستوى العام.

ثانياً: التركيز بدلاً عن الجانب السياسي على تحفيز الأسس المادية والفنية في العلاقات العربية–العربية، وأن يمتد ذلك إلى:

١. التعاون الفني-التقني-العلمي.
٢. التعاون الاقتصادي التجاري[١٢].
٣. تنسيق السياسات المالية.

وبمعنى آخر إذا كانت صورة المستقبل العربي يمكن تمثيلها بصيغة المثلث، فيجب البدء بقاعدته لاقمته كما فعلت التجارب العربية السابقة. إن المخرجات المادية لذلك التعاون والتنسيق والتي تتحقق على الأرض عملياً هي التي يمكن أن يتلمسها المواطن العربي وينطلق منها، كما تحرص عليها النظم السياسية العربية طالما إنها تحقق تطوراً ونتائج إيجابية مشتركة.

ثالثاً: ويلحق بذلك العمل على توظيف القدرات المالية من خلال الاستثمارات والمشاريع المشتركة في الجانب الزراعي على سبيل المثال[١٣]، حيث يمكن استشعار أهمية ذلك من خلال ما تحققه هذه المشاريع من تأمين بعض المفاصل الأساسية من الأمن الغذائي العربي.

رابعاً: العمل على إعادة التوجهات الثقافية لدى بعض الشرائح العربية المثقفة كيما يكون نتاجها الثقافي ضمن إطار الأمة وليس ناتجا عن اغترابها عنها. وتكمن أهمية هذا المطلب في مسألتين أساسيتين هما:

١. إن الشرائح المثقفة هي أكثر قدرة من غيرها على مستوى مواجهة أساليب الغزو الثقافي الخارجي[١٤] بما تملكه من وعي وأدراك فاعلين، ولاسيما في عصر الثورة التقنية والمعلوماتية.

---

١٢. وهو الأمر الذي أشارت إليه نتائج قمة عمان (٢٧/ ٣/ ٢٠٠١) أنظر للتفاصيل: مركز دراسات الشرق الأوسط: الأردن ورئاسة القمة العربية-التحديات والآفاق، سلسلة التقرير، العدد١٦/ ٢٠٠١، ص٦٠ وما بعدها. كما أكدت قمة بيروت على التوجه للتفاصيل أنظر منار الطعاني: قمة بيروت العربية.. التحديات والآفاق(مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد١٩-٢٠، ربيع وصيف٢٠٠٢ن مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان)،ص٩٨.

١٣. أ.د عبد الفتاح الرشدان، المصدر السابق، ص٧٣وما بعدها.

١٤. أ.د عبد الجبار عبد مصطفى: العولمة وتحديات المصير العربي(مجلة الرافدين للحقوق العدد١٠، كلية القانون، جامعة الموصل ٢٠٠١) ص٢٥٠.

٢. قدرتها على التأثير في الوسط الجماهيري العربي، دون أن يعبر ذلك عن حالة انغلاق فكري أو تطويق مجحف لإمكانياتها.

خامساً: التنسيق بين الأقطار العربية فيما يتعلق بالموراد المائية ذات الأثر المصيري في المستقبل العربي[١٥]. فقد قامت سياسات دول الجوار غير العربية في موضوع الموارد المائية على استغلال التباينات العربية وبناء استراتيجيتها على هذا الأساس[١٦]. فيغلب التنسيق السوري-العراقي الفاعل تجاه السياسة المائية التركية كان وما يزال يمثل سبباً في أوجه النقص الحاصل في الموارد المائية للدولتين وانعكاس ذلك على مشاريعهما بغياب خطة عربية ثلاثية متكاملة فيما يتعلق بموارد نهر الأردن وهضبة الجولان ونهر العاصي مثلاً. أما في الضفة الغربية وقطاع غزة فيجري استنزاف كامل للموارد المائية الجوفية بواقع ٩٥٪ (لإسرائيل) ٥٪ للفلسطينيين، لقد وصف الخبراء الوضع في هذه المناطق بأنه قنبلة موقوتة جاهزة للانفجار[١٧]. كما أن عدم التنسيق الكامل بين مصر والسودان حول استثمار مياه النيل كان إحدى نقاط المداخلات (الإسرائيلية) من خلال إثيوبيا لإلحاق الأضرار بالاقتصاد السوداني، ولاسيما مشروع قناة جو نقلي[١٨]. ناهيك عن الأضرار التي ستلحق بمصر إذا ما استكملت إثيوبيا مشاريعها على قناة النيل بمساعدات فنية وتقنية (إسرائيلية). إن المطلب الضروري في هذه الموراد يتطلب وضع استراتيجية عربية متكاملة ثنائية أو

---

١٥. انظر في ذلك: أ.د. عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي: التعاون المائي العربير(الإمكانات والقيود، مجلة آفاق استراتيجية، العدد ٢/ ٢٠٠١، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان،٢٠٠١)، ص٦٦ وما بعدها.

١٦. أحمد حسن مجيد: الأنهار الدولية بين القانون الدولي ونماذج التعاملات السياسية (رسالة دبلوم عالٍ، كلية الدفاع الوطني، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، بغداد١٩٩٩)ص١٣٠.

١٧. جويس آر. ستار ودانييل سي ستول: السياسة الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط، ترجمة محمد الفقير(المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٥) ص١١.

١٨. عثمان التوم أحمد: مسألة المياه في السودان (ندوات المشكلات المائية في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة١٩٩٤)ص١٤٥-١٥١.

جماعية قابلة للتطبيق طالما أن الموراد المائية لايمكن الاستعاضة عنها بمصادر أخرى.

وإلى ذلك إن المعالجات الخليجية لموضوع الموراد المائية (تحلية مياه البحر أو المياه الجوفية والأمطار أو إمكانية المساهمة في تنفيذ أنابيب السلام التركية)، هي معالجات غير متكاملة كما انها قد تؤدي إلى المزيد من الإنفاق المتواصل في حالة تنفيذ مشروع أنابيب السلام التركية[١٩] مع مخاطرها المؤكدة وتكاليفها المتصاعدة. لذلك فأن العمل على تحويل مجرى شط العرب كيما يصب في أقطار الخليج بدلاً عن الخليج ذاته يمثل مشروعاً استراتيجياً عربياً. بنفس الوقت الذي يمكن فيه أن لا يتوقف عند حدود ما تقدم في المطلب الأول، بل يمتد بآثاره المستقبلية كتطبيق لما ورد في المطلب الثاني والثالث المشار إليهما سابقاً من الناحية العملية. وفي واقع الأمر فإن الأمن المائي والغذائي لا يعبر عن مشروعات استرتيجية للتكامل الاقتصادي العربي فحسب، بل يمثل محوراً أساسياً ورئيسياً في الإطار العام للأمن القومي العربي بصورة شاملة.

---

١٩. حول مشروع أنابيب السلام، والتنسيق الإسرائيلي حوله انظر ما قاله صفا غيراي وزير خارجية تركية الأسبق في تصريحه أمام مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في ١٤/ آب/ ١٩٩١ إن إسرائيل ستستفيد أيضاً من المشروع، ولو لم تكن إسرائيل معنية بهذا المشروع لما كان بالإمكان تسميته مشروع أنابيب السلام' للتفاصيل انظر:

Turkish Daily News, 15-August1991.

كذلك يوسف عبد الحميد: تركيا رؤية استراتيجية، انعكاس وفرة المياه على مستقبلها السياسي والاقتصادي(مجلة صامد الاقتصادي، العدد٨٩، عمان، الأردن١٩٩٢) ص١٧٧.

وانظر أيضاً خليل ابراهيم الناصري: التطورات المعاصرة في العلاقات العربية-التركية(دار الراية، بغداد١٩٩٠) حيث يتضمن خرائط تفصيلية للمشروع.

وحول الرؤية الأمريكية للدور المائي التركي تجاه دول الجوار العربية انظر:

مريم السلماني: النظرة الأمريكية لاستراتيجية المياه في الشرق الأوسط (مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة يوليو١٩٩٨)ص٨٣. وتورد الباحثة تصور الولايات المتحدة حول هذا الشأن بقولها إن تركيا تسيطر على ٨٠٪ من الموارد المائية في الشرق الأوسط مما يتيح لها إمكانية الضغط على العراق وسوريا من خلال مياه الفرات ودجلة، نقلاً عن:

Mohmut Ail Aykan: Turkish perspective on Turkish –U.S Relations Concerning (persain) Gulf Security In The Post Cold War Era.

سادساً: ويلحق بذلك أيضاً ما يرتبط بكل الطروحات والمطالب العربية الخاصة بإحياء مشروعات التكامل الاقتصادي العربي[٢٠] في أطرها النظرية والعملية ومؤسساتها بما يمكن تصنيفه ضمن المطالب الاستراتيجية التي تصب أيضاً في إطار الأمن القومي العربي، فالوطن العربي، كجزء من منظومة دول الجنوب التي تعاني من توجهات دول الشمال بإقامة امبراطوريات اقتصادية-عسكرية، نقول إن على دول الوطن العربي أن تستفيد من تجارب التجمعات الاقتصادية القائمة في دول الشمال، وبهذا المعنى فإن الاستعانة بما ورد في ميثاق الجامعة العربية وكل البروتوكولات اللاحقة عليه فيما يخص هذا الميدان، يمكن أن تكون إحدى الطرق، ونضيف على ذلك إمكانية تطوير أية برامج تعاون بين دولتين عربيتين أو أكثر باعتبارها مداخل عملية ممكنة وقائمة في هذا الجانب، وبما يتواءم مع معطيات القرن الجديد، وجميع التطورات اللاحقة على ميثاق الجامعة من الناحية الاقتصادية والفنية والتقنية. إن أهمية هذا المطلب تكمن أيضاً بكونه مشروعاً عربياً مقابلاً لما طرح ويطرح حول السوق الشرق أوسطية[٢١] التي لا يصح النظر أو التعامل معها بكونها أفكاراً وتطبيقات اقتصادية خالية من أبعادها السياسية التي تتواجه نحو تهديم البنى العربية الكاملة عن طريق إشراك

---

٢٠. انظر تحليل قرار مؤتمر القمة العربية في حزيران١٩٩٦ حول التجارة العربية الحرة، في أحمد يوسف القرعي: دور مصر في تفعيل مشروع السوق العربية المشتركة (مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة يوليو١٩٩٩) ص١٦٦-١٦٩.

٢١. للتفاصيل انظر د.مظهر محمد صالح: السوق الشرق أوسطية، محددات الواقع وآفاق المستقبل (مجلة الحكمة، العدد ٩ بيت الحكمة بغداد ١٩٩٩) ص١١-٢٠. تتمحور أهداف شرق أوسطية حول ثلاثة أركان مترابطة، أولها الصراع العربي-الإسرائيلي ودمج (إسرائيل) في المنطقة، وثانيها إيجاد عمليات إصلاح سياسي واقتصادي واسعة تتزامن مع ربط تدريجي بين الأمن الشرق أوسطي والأمن الأطلسي، وثالثها الإعداد لإقامة منظومة إقليمية قائمة على اتفاقيات مشاركة تلعب فيها أوروبا دوراً أساسياً.. للتفاصيل انظر: د سعد ناجي جواد وحارث محمد حسن:الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية-الأوروبية (مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد١٨، شتاء٢٠٠١-٢٠٠٢، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان)ص٢٩.

القوى الإقليمية تركيا، إسرائيل، وإيران إلى حد ما، في مفاصل الاقتصاديات العربية، بما يعمل على وضع (موازنة) اقتصادية يتحول بموجبها العرب إلى مستهلكين والقوى الإقليمية الأخرى إلى منتجين، أو بعبارة أكثر وضوحاً في أن يكون العرب تابعين اقتصادياً ومن ثم سياسياً.

سابعاً: وتقضي المطالب العربية كذلك ضرورة التعامل مع أية ممكنات لتفعيل المنظمة الإقليمية العربية بجامعة الدول العربية، من خلال إصلاح أو تعديل بعض البنود الواردة في ميثاقها[٢٢]، والتي لم تعد تتواءم مع المرحلة الحالية والمقبلة، ولاسيما أنها كانت قد عبرت عن (واقع حال) عربي مضى عليه ما يزيد على سبعة وخمسين عاماً تقلبت فيها أوضاع الجامعة كجزء من تقلب الأوضاع العربية. وإذا كان دور الجامعة هو انعكاس لواقع البيئة من حيث التفعيل أو التعطيل. فإن ما استطاعت الجامعة تحقيقه خلال مؤتمر قمة عمان وبيروت، وبالارتكاز إلى مؤشرات إيجابية عربية، يمكن أن يكون نقطة بداية صحيحة في هذا الجانب.

وبهذا المعنى سوف لن تكون الجامعة واجهة عربية لواقع ستاتيكي، بل متحرك إذا ما توافرت الإرادة والرغبة في جعلها مؤسسة قادرة على الحسم والرأي المستقل، وهي بذلك لا تبتعد عن القواعد القانونية للقانون الدولي التي تجعل من المنظمات الإقليمية بحالة تجانس مع المنظمات الدولية، وتوليها الأهمية الأساس في حل إشكاليات إقليمها باعتبارها الأكثر تماساً من الناحية الميدانية مع تلك الإشكالية، والأكثر معرفة بتفاصيلها من المنظمة الدولية ذاتها.

ثامناً: وفي الإطار ذاته، فقد يكون من الضروري تركيز النظر إلى إيجاد محكمة عدل عربية بالتوافق مع الإطار العام لجامعة الدول العربية، مع احتفاظها باستقلالية القضاء الكاملة للعمل على النظر في ما قد يعتور العلاقات العربية-العربية من

---

٢٢. انظر الدراسة النقدية التي كتبها د. محمد السيد السعيد: أفكار التنبؤ بمستقبل الجامعة العربية (مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة يناير١٩٩٥) ص٨٩-١٠١، وقارن مع بحث د. محمد نعمان جلال، نظرة عامة على مدى فعالية جامعة الدول العربية في مجال العمل، المصدر السابق، ص١١٩.

إشكاليات ونزاعات بصفة أو بأخرى. وفي هذا المعنى يصبح التوجه نحو المحكمة الزامياً دون اختيار لأن الصفة الاختيارية ستؤدي إلى إفراغ مهمة المحكمة وتقلص من وجودها فعلياً. ومن البديهي أن يكون إنشاء المحكمة بإرادة ورغبة جماعية وليس بصفة غيرها طالما يسودنا الاعتقاد أن العرب أقدر من غيرهم على حل مشكلاتهم، بغض النظر عن القناعة الظاهرية لطرف أو أطراف عربية بعدم جدوى ذلك. فالخصوصية العربية ومنطق الأشياء يقود إلى هذا المطلب. ومن الناحية الثانية فإن إيجاد مثل هذه المحكمة وبفاعلية واضحة سيعمل على الحد من أية مداخلات خارجية مستقبلاً.

إننا ندرك أن هذه المطالب قد تكون صعبة التحقيق ضمن المعطيات القائمة، ولكننا نبني المستقبل، ولا نتصور أن هناك خطاً مستقيماً بين التنظير والتطبيق، أو أن نسقط كل العوامل الكابحة، ولكننا نؤمن بأن أي حديث عن مستقبل العلاقات العربية–العربية يجب أن يسقط أية افكار في سبيل ردم الفجوات الماثلة. إن مد الجسور وليس تعميق الحفر بين العرب هو ما نتطلع إليه، وكما أن هناك يقين تام بأن المؤثر الخارجي لايمكن اسقاطه، فإن هناك أيضاً يقين تام بأن من يزرع شجرة لاينتظر قطف ثمارها بين ليلة وأخرى.

وإلى ذلك، ومع كل ما تحويه النظرة الواقعية المتفحصة للمعطيات العربية، وإذا لم يدرك الأمر كله كمشروع نهضوي استراتيجي عربي فلا يصح ترك جله، وبعبارة أخرى، فإن إيجاد تكتلات عربية ثنائية أو ثلاثية أو غيرها يمكن اعتباره مدخلاً لما هو أكثر اتساعاً وشمولاً وأهمية على المستوى العربي بشكل عام، كما أن هذه التكتلات العربية ستخضع إلى نفس الاعتبارات نفسها الواردة كمطالب من حيث آليات عملها ونشاطها، وقبل هذا وذاك من حيث التأسيس الفكري والسياسي لها.

وإذا كان ثمة تكتلات قامت أو أنها ما تزال قائمة، فإنها تبقى أيضاً بحاجة إلى مواءمة واضحة من حيث التفعيل والتنشيط والشمولية مع المطالب العربية في القرن الجديد مع كل ما فيه من مستجدات ومتغيرات.

المشهد الرابع: أسس تشكيل التكتلات

بدءاً، لابد من تحديد عام لماهية التكتل ومفهومه. ونجتهد في أن نضع له المفهوم الآتي "التنسيق والتوجيه الفاعل للسياسات العامة في منطقة معينة بموجب أسس متفق عليها بين الأطراف المعنية لتحقيق أهداف مشتركة، ولا يشترط أن يعني ذلك حدود التطابق التام بين الأطراف" ونفترض أن تحليل هذا المفهوم سيقودنا إلى تعيين المعايير التالية للتكتل:

١. وجود هوامش الاختلاف في سياسات أطراف التكتل ضمن السياق العام.
٢. احتفاظ الأطراف بجزئياتها بغض النظر عن حجمها وميادينها.
٣. وجود الاهتمامات المشتركة.
٤. وجود أهداف مشتركة تعمل الأطراف المعنية على تحقيقها بشكل أو بآخر.
٥. إن الاتفاق الوارد في المفهوم ليس هو الذي يرتبط بمواجهة حالة طارئة فيغلب عليه التكتيك المرحلي، بل الذي يرتبط بحالة مستمرة.
٦. إن ما نعتمده هو الاتفاق على الأسس ذات المدى الأبعد استراتيجياً من خلال إيجاد قواعد عمل متطورة تستجيب لحركة المتغيرات الإقليمية والدولية.
٧. لايبنى التكتل على صيغة أن يكون رد فعل لما يقوم به، آخرون لأنه سيفتقد إلى صفة المبادرة والاستمرارية والفاعلية.
٨. تأكيد قيامه على أساس القناعة المتبادلة بضرورته باعتباره سياقاً للتطور في المصالح المتبادلة بشكل متكافئ ومتوازن.
٩. تركيز النظر على أن التكتل يجب أن يبدأ بالقواسم المشتركة للبنى التحتية infra-structure باعتبارها نقطة الارتكاز الرئيسية والأرضية الملائمة لما يمكن أن يتحقق لاحقاً على مستوى البنى الفوقية Upper- structure.
١٠. إن التباينات التي قد تكون قائمة بين البنى التحتية لأطراف التكتل يجب أن لا تمثل كابحاً مقيداً في هذا المعنى. فحيثما يكون الهدف المطلوب للوصول إلى حالة التكتل، وإلى حالة التكامل، يكون من الضروري أن يتم ترسيم إسهامات

النبى التحتية لكل طرف على وفق مراحل تسلسلية زمنية قابلة للتعديل والمرونة على وفق المخرجات النهائية.

١١. كما أن التباينات القائمة على مستوى البنى الفوقية(فلسفة نظام الحكم، المؤسسات، فلسفة النظام القانوني، المنطلقات الفكرية) يجب أن لا ينظر إليها إلا من خلال منظور عملي براغماتي Pragmatic في الممارسة، والتي قد لا يكون من المطلوب ترسيخها كقناعة قائمة وثابتة. فنحن لا نفترض، كما أشرنا، حدود التطابق العام.

١٢. يرتبط التكتل بمعياري الإرادة والرغبة في تكوينه، وليس بالتلويح بالبيانات السياسية. إن إرادة التطوير والرغبة فيه بدون اشتراطات مسبقة هي عامل النجاح، كما أن إرادة الالتفات إلى الذات بشكل متوازن مع الالتفات إلى الموضوع هو ما يسهم بفاعلية في توكيد الممكنات التطبيقية للتكتل.

خاتمة

إن النماذج التي تدعو لها الدراسة لا تشكل بديلاً عن المشروع النهضوي العربي الشامل، ولا يصح أن تؤخذ بصفتها المطلقة والنهائية، بل قل إنها تمثل بدايات صحيحة، كما نعتقد، على طريق تفعيل الوجود العربي في القرن الحادي والعشرين.

ولا نتجاهل أيضاً ما قد يعتري تطبيق هذه النماذج من صعوبات بأي اتجاه ومعنى، ولكن الموازنة بين حجم التحديات القائمة والمستقبلية من ناحية، وضرورات التحرك والعمل ضمن نماذج التكتل، كخطوة أولية، هو ما يجب أن نتطلع إليه ونعمل على أساسه.

إن أية مظاهر مبتكرة للتنسيق بصورة أو بأخرى ستبدو غير مؤهلة بشكل مطلق لمواجهة تلك التحديات. ففي عالم متسارع التغير والتطور، وفي ظل الثورة التقنية المتواصلة، نتطلع إلى أن يكون هناك قفزة نوعية لكل ما يعتقده البعض من كوابح سياسية عربية لصالح الأهم وهو الشعب والأمة العربية. ففي ظل ما يفترض من إعادة ترتيب المنطلقات العربية مهما كانت صياغتها، فإن اعتماد البنى المادية العربية وتنميتها وتطويرها، وهو ما يمثل الحاجة الأساسية للعالم العربي في القرن الجديد.

ولا ندعي أن كل ما تقدم من مقترحات على المستوى الاستراتيجي الشامل أو التكتلي سيمضي بانسيابية كاملة. ولكننا ندعي أن كل خطوة في هذا الاتجاه يجب أن تكون ثابتة ومؤثرة طالما توافرت الإرادة والرغبة في التنمية والتطور وتقليص الفجوات التقنية بيننا وبين الآخرين، وهو الهدف الذي لايختلف عليه مختلف.

لقد أوردنا في مقدمة البحث القول إن العلاقات الدولية لا يمكن أن ينظر إليها بصيغة تجزيئية منقطعة في الزمان والمكان المجرد دون أية اعتبارات أخرى.

وفي خاتمة البحث، نؤكد أن الأفكار التحليلية التي وردت فيه لاتحلق خارج الإطار الزماني والمكاني، بل تنبثق منهما. ففي واقع عربي يراد له أن يكون غائباً عن حركة التطور الإنساني وأن ينظر إليه باعتباره كما للاستهلاك لا نوعاً للإنتاج، كما أريد له أن يكون ساحة للعب وليس لاعباً، نرى أن السياسية العربية بمجملها، وبغض النظر عن منطلقاتها وفلسفات الحكم فيها، قد ابتدأت مرحلة الانتقال إلى القرن الجديد بروح يغلب عليها منظهر إيجابي ما. وسواء اعتبرنا ذلك نوعاً من (عودة الوعي) لدى بعض الناس، أو تعزيزاً لمعتقدات بعضهم، أو تطويراً لأفكار بعضهم، فأننا يجب أن لانتوقف عند حدود هذه التفاصيل. إن المهم الآن هو ليس الدخول في مسابقة أفضليات بل في تسابق الزمن نحو التطور.

أن ما نعتقده أن كل ذلك يجب أن ينظر إليه باعتباره حركة ما باتجاه الأمام مهما كانت ضآلة هذه الحركة، وعلى الأكاديميين والمختصين أن يلتقطوا من بوادر هذه الحركة ما يمكن أن يعمل على أدامتها أولاً، وتعزيزها ثانياً، وتطوير أسسها ثالثاً. وفي هذا وذاك نؤكد على أن يكون ذلك بالتركيز على الأسس المادية قبل أي شيء آخر.

التقاريـر والمقـالات

قرار محكمة العدل الدولية حول جدار الفصل العنصري*

قرار المحكمة

قضت محكمة العدل الدولية في لاهاي بعد سبعة شهور من المداولات القانونية، بأن الجدار الفاصل الذي تواصل "إسرائيل" بناءه في الضفة الغربية ينتهك القانون الدولي وتجب إزالته، كما يجب دفع تعويضات إلى أصحاب الممتلكات الفلسطينيين الذين صودرت ممتلكاتهم لبناء الجدار. ويتضمن قرار محكمة لاهاي الذي جاء تحت عنوان "النتائج القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة" خمس توصيات، ويقول إن "بناء الجدار الذي تقيمه "إسرائيل"، القوة المحتلة، على أرض فلسطينة محتلة مخالف للقانون الدولي".

وترى المحكمة التي دعم ١٤ من قضاتها القرار فيما كان معارضه الوحيد القاضي الأمريكي (توماس بويرغنثال) أن إسرائيل، ببنائها الجدار، انتهكت القانون الدولي بتعديها على حرية حركة الفلسطينيين، وحريتهم في السعي إلى العمل والتعليم والصحة. كما تقول المحكمة إن "إسرائيل" انتهكت المعاهدات الدولية التي وقعتها والتي تتعامل مع هذه الموضوعات: "إن إقامة مثل هذا الجدار من جانب "إسرائيل" ينتهك بالتالي التزاماتها العديدة بموجب القانون الإنساني وقوانين حقوق الإنسان السارية المفعول".

وتقضي المحكمة أيضاً بأنه يجب على "إسرائيل" أن توقف بناء الجدار وتهدم تلك الأجزاء التي بنيت منه داخل الضفة الغربية، وتقول: "إن على "إسرائيل" التزاماً بأن توقف فوراً أعمال بناء الجدار الذي يجري بناؤه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها وتفكيك البنى في هذه المواقع فوراً".

ويطعن قضاة محكمة العدل الدولية أيضاً في المسار الذي قررته "إسرائيل" للجدار، ويقولون إنهم "غير مقتنعين بأن المسار المحدد الذي اختارته "إسرائيل" للجدار كان ضرورياً لتحقيق أهدافها الأمنية".

---

* إعداد إبراهيم عوض، باحث متعاون في مركز دراسات الشرق الأوسط

ويقول الحكم: "إن الجدار (القائم) على امتداد المسار المختار، والنظام المرافق يشكل اعتداء خطيراً على عدد من حقوق الفلسطينيين القاطنين في المنطقة التي تحتلها إسرائيل، ولا يمكن تبرير الاعتداءات الناجمة عن ذلك المسار بضرورات عسكرية أو متطلبات الأمن القومي أو النظام العام".

وبالنسبة لقضية التعويض على الفلسطينيين المتضررين من إقامة الجدار يقول القضاة في حكمهم: "إن إسرائيل ملزمة بتقديم تعويضات عن كل الأضرار الناجمة عن إقامة الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها".

وقد انضم إلى القاضي الأمريكي بويرغينثال في رفضه الدعوة الموجهة إلى كل البلدان لاتخاذ إجراءات ضد الجدار القاضي الهولندي (بيتر كويجمانز)، لكن القضاة الـ١٣ الآخرين دعموا في توصيتهم الرابعة الرأي القائل إن "كل البلدان من واجبها عدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار وعليها الامتناع عن تقديم المساعدة أو العون في الإبقاء على الوضع الناشئ عن مثل هذا البناء".

ويرى القضاة الـ١٥ باستثناء الأمريكي بورغينثال في توصيتهم الخامسة والأخيرة أن "الأمم المتحدة، خصوصاً الجمعية العامة ومجلس الأمن، عليها البحث في التحركات التي يجب القيام بها لإنهاء الوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار".

وتقضي محكمة العدل الدولية في قرارها أيضاً بأن لديها الصلاحية لإصدار رأي في قضية الجدار، ويتضمن حكمها تحليلاً مطولاً للوضع القانوني ولتاريخ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة.ولا يشمل قرار المحكمة أجزاء الجدار المقامة داخل الخط الأخضر (خط الهدنة القائم منذ العام ١٩٤٩).

وتقول المحكمة في قرارها أيضاً إن "إسرائيل" ملزمة بالتقيد بالتزامها القاضي باحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والتزاماتها بموجب القانون الأساسي الدولي والقانوني الدولي لحقوق الإنسان. كما أن عليها أيضاً ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة الخاضعة لسيطرتها".

وكان الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان قد وجه في العاشر من ديسمبر ٢٠٠٣، كتابا رسميا لمحكمة العدل الدولية، متضمنا قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة

بتاريخ ٨/ ١٢/ ٢٠٠٣ في اجتماعها الطارئ العاشر، هذا القرار طلب رأيا استشاريا من المحكمة على السؤال التالي: "ما هي التبعات القانونية الناتجة عن بناء إسرائيل (القوة المحتلة) لجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، كما هو مذكور في تقرير الأمين العام، باعتبار أحكام و قواعد القانون الدولي، بما فيها اتفاقية جينيف الرابعة للعام ١٩٤٩، والقرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن؟"

وقد ألقت جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي -اللتان تمثلان نحو خمس سكان العالم- بثقلهما في المرافعات النهائية لدعم القضية الفلسطينية والطعن بشرعية الجدار العازل، وحذرت الجامعة العربية من أن الجدار ينسف كل آمال السلام في الشرق الأوسط.

وقال أستاذ القانون الدولي الألماني مايكل بوتي الذي مثل الجامعة العربية أمام المحكمة إن الجدار يؤدي إلى الفصل العنصري، ويؤثر سلبا على الظروف المعيشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويتسبب في هجرة ونزوح قطاعات كبيرة من الفلسطينيين ليعزز مستوطنات إسرائيلية غير مشروعة.

من جانبها قالت المستشارة القانونية لمنظمة المؤتمر الإسلامي مونيك شميليه جيندرو قبل اختتام جلسة المحكمة في قصر السلام بلاهاي إنه "بوجود الجدار لن توجد دولة فلسطينية ذات مقومات للبقاء ولن يمكن إقرار السلام بين الدولتين".

وتغيبت إسرائيل عن المحكمة لتخوض المعركة على ساحة الإعلام وليس من خلال القانون، منطلقة من افتراض أنها ستخسر المعركة القضائية. وقاطعت جلسات المحكمة أيضا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي رغم انتقادهما للجدار، وقالا إن تدخل المحكمة قد يضر بجهود إقرار السلام في الشرق الأوسط

ردود الفعل الفلسطينية

وقد أعربت القيادة الفلسطينية عن ترحيبها بالقرار. وقالت إنه يشكل أساساً قانونياً.يوجب وقف التصرفات والممارسات والتعديات اليومية وغير المسئولة كافة للحكومة الإسرائيلية وجيشها ومستوطنيها ضد الأراضي الفلسطينية.

وذكـر ناصـر القـدوة ممثـل منظمـة التحريـر الفلـسطينية لـدى الأمـم المتحـدة "إن الفلسطينيين سيتوجّهون إلى مجلس الأمـن الـدولي بغـض النظـر عـن موقـف الولايـات المتحدة الأمريكية من هذا الموضوع، مـشيراً إلى أنـه في كـل الأحـوال فـإنّ الخطـوة الأولى ستكون التوجّه مباشرة إلى الجمعية العامّة للأمم المتحدة التي طلبت الرأي الاستشاري مـن المحكمة الدولية، ومن ثمّ سيتوجّه إلى مجلس الأمن الدولي.و قـال" نحـن لـن نعفـي مجلـس الأمن الدولي من مسؤولياته بهذا الشأن وسنلجأ إليه، موضّحاً أن هذا الرأي الاستـشاري للمحكمة سيكون محور حركة سياسية كاملة بالنسبة لنا على مختلف الأصعدة".

كما دعا رئيس الوزراء أحمد قريع "أبو علاء" المجتمع الدولي والولايات المتحـدة إلى تحمل مسؤولياتهم وتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية القاضي بعدم شرعية "جـدار الـضم والتوسع والفصل العنصري الإسرائيلي" ووجوب إزالته.وقال: سنتابع هذا القـرار، وإن هناك تحضيرات لمتابعة إجراءاتنا ومواصلتها في كل المحافل الدولية، مشدداً على أن العالم مدعو لمراقبة التصرفات وردود الفعل الإسرائيلية على الأرض في التوسـع والاسـتمرار ببناء الجدار وردود فعلها على صدور القرار.

ردود الفعل الإسرائيلية

وقد رفضت إسرائيل أي قرار من محكمة العدل الدولية ضد بناء جدارها الفاصل في الضفة الغربية. وقال وزير العدل يوسي لابيد إن "القرار الوحيد الذي تأخذه الحكومة الإسرائيلية في الاعتبار هو قرار المحكمة الإسرائيلية العليـا"، متهمـا محكمـة لاهـاي بتـبني موقف معاد مسبقا لإسرائيل. من جانبه أعلن المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية ديفـد سرانغا أن الأسرة الدولية يجـب ألا تـساهم في أن يـصبح قـرار المحكمـة الدوليـة بـشأن شرعية الجدار "أداة لمهاجمة إسرائيل".وتخشى تل أبيب أن يؤدي حكـم المحكمـة إلى موجـة من المطالبة بفرض عقوبات عليها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة حيـث المـشاعر المؤيدة للفلسطينيين قوية للغاية.

ورأت الحكومة الإسرائيلية في بيان لها أن قرار محكمة العدل الدولية حول الجـدار الفاصل في الضفة الغربية "يتجاهل كليا الإرهاب الفلسطيني، وهـو سـبب بنـاء الجـدار"، وأفاد البيان "لو لم يكن هناك إرهاب لما كان هناك جدار".

وذهب رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون إلى حد اتهام المحكمة "برعاية" الهجوم الذي وقع في تل أبيب. وقال شارون في بداية الاجتماع الأسبوعي للحكومة إن إسرائيل "ترفض كليا رأي محكمة العدل الدولية. إنه رأي أحادي الجانب لا تقف وراءه سوى اعتبارات سياسية ويتجاهل كليا سبب بناء الجدار الأمني وهو الإرهاب الفلسطيني". وأضاف: "قبل ساعة قتلت إسرائيلية على أيدي إرهابيين فلسطينيين مجرمين، الجريمة التي وقعت هذا الصباح هي الأولى التي ترتكب برعاية محكمة العدل الدولية في لاهاي". وقال شارون "إن الحق المقدس في مكافحة الإرهاب تلقى الجمعة صفعة من محكمة العدل الدولية في لاهاي التي رأت أن الحاجز ضد الإرهاب غير قانوني ويجب تفكيكه".

ودعا الرئيس الإسرائيلي موشيه كتساف الحكومة الإسرائيلية والأجهزة الأمنية إلى الاستمرار في بناء الجدار الفاصل، وقال إن محكمة العدل الدولية في لاهاي أخطأت في قرارها وما كان عليها أن تنظر في هذه القضية التي تتطرق إلي حياة أشخاص وإلي قضية الإرهاب.كما وصف كتساف الجدار الفاصل بأنه جدار أمني وأنه أثبت نجاعته، وأضاف أنه ـ وعلي أي حال ـ هذا الجدار ليس جدارا ثابتا ويمكن ازاحته بموجب المفاوضات المستقبلية.

وتدرك إسرائيل أن حق النقض (الفيتو) الذي تتمتع به الولايات المتحدة – حليفها الوثيق– في مجلس الأمن سوف يمنع أي محاولة لمعاقبة الدولة اليهودية مثلما حدث مع جنوب أفريقيا إبان حقبة التفرقة العنصرية حين قضت محكمة العدل الدولية عام ١٩٧١ بأن احتلالها ناميبيا غير قانوني.

ردود الفعل العربية

الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى قال إن أهمية قرار محكمة العدل الدولية تتمثل في وضع قواعد دولية في مواجهة من يريدون خرق القانون. وأضاف إن قرار المحكمة يشكل "رسالة قوية" تلزم الدول باحترام القانون الدولي. أما الأمين العام لمنظمة التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية فطلب من الأمم المتحدة الإسراع بتطبيق القرار. كما رحب الأردن بقرار محكمة العدل الدولية القاضي بعدم قانونية جدار

الفصل العنصري الذي تقيمه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأكد ضرورة إزالة الجدار وتعويض المتضررين جراء بنائه. ونقلت وكالة الأنباء الأردنية "بترا" عن وزير الخارجية الأردني الدكتور مروان المعشر قوله: إن محكمة العدل الدولية، رفضت كل الحجج التي قدمتها إسرائيل وتذرعت من خلالها بأن الجدار ضرورة استراتيجية لدواع أمنية وهو ما لم تقبله المحكمة، وبخاصة أن هذا الجدار يقام على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما صرح أحمد ماهر وزير خارجية مصر آنذاك" بأن قرار محكمة العدل الدولية يؤكد ما سبق إيضاحه بأن الممارسات والإجراءات التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، هي ممارسات وإجراءات باطلة، ويجب أن تتوقف فوراً. وقال إنه ينبغي علي إسرائيل أن تصحح ما اقترفته ضد الشعب الفلسطيني طوال العقود الخمسة الماضية. مشيرا إلى أن مصر تتطلع في ضوء ما أصدرته محكمة العدل الدولية، إلى أن يضطلع المجتمع الدولي بمسئولياته، من خلال ما توفره آليات منظمة الأمم المتحدة، لوضع ما أصدرته محكمة العدل الدولية في حكمها من توصيات موضع التنفيذ".

وفي بيروت رحب الرئيس اللبناني العماد أميل لحود بالقرار، واعتبره خطوة مهمة علي طريق استعادة الهيئات والمنظمات الدولية لقدرتها على الدفاع عن القوانين الدولية. وقال: إن قرار المحكمة الدولية تجاوز عدم شرعية بناء الجدار إلى التأكيد علي أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية مخالف للقانون الدولي.ودعا المجتمع الدولي والأمم المتحدة بجمعيتها العامة ومجلس الأمن إلى تحمل مسئولياتهم التاريخية برفض الحالة غير القانونية للجدار والعمل علي إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، كما دعا الجامعة العربية إلى متابعة الموضوع.

كما أشاد متحدث باسم الخارجية اليمنية بقرار محكمة العدل ووصف المتحدث في بيانه القرار بأنه يمثل انتصارا للقانون الدولي ولمبادئ الحق والعدالة.

و قال حسن نصر الله الأمين العام لجماعة حزب الله اللبنانية إن المقاومة الفلسطينية وليس حكم محكمة العدل الدولية هي الوسيلة لتدمير الجدار العازل الذي تقيمه إسرائيل في الضفة الغربية.وقال نصر الله إن هذا القرار ربما يسعد البعض لكنه

ليس له قيمة حقيقية او فعالة.وأضاف إن ما يزيل "الجدار في فلسطين" هو إرادة الفلسطينيين وتصميمهم ومقاومتهم بمساندة من الأمة العربية.

ردود الفعل الدولية

عقب صدور القرار جدد الاتحاد الأوروبي ضغوطه على إسرائيل لتفكيك جدارها الأمني في الضفة الغربية. وقال منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي خافيير سولانا "لا يقتصر الجدار على مصادرة أرض فلسطينية والتسبب في صعوبات إنسانية واقتصادية لا حصر لها وحسب، لكنه أيضا قد يحكم مسبقا على نتائج مفاوضات مستقبلية ويعوق التوصل إلى حل سياسي عادل للصراع". المتحدث باسم المفوضية الأوروبية جان كريستوف فيلوري قال "إن حكم محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا بشأن الجدار يؤكد -فيما يبدو- خرق إسرائيل للقانون الدولي."

وفى بروكسل، قال وزير الخارجية الهولندى بين بوت، بصفته رئيس مجلس الاتحاد الأوروبى، إن إقامة إسرائيل لهذا الجدار " يعد خرقا لخط الهدنة لعام ١٩٤٩ ويتناقض مع بنود القانون الدولي ذات الصلة"، وحث الجمعية العامة للأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات بناءة على القرار، مشيرا إلى أنه "الآن أصبح من حق الجمعية العامة أن تقرر كيفية تنفيذ نصيحة المحكمة".

وأشارت هاكلينا فيريجن ستيوارت القانونية الهولندية المتخصصة في القانون الدولي إلى "أن مجرد أن تعيد محكمة العدل الدولية القول بأن اتفاقيات جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي المحتلة أمر حاسم. ويؤكد ذلك مجددا أن المستوطنات غير قانونية"

في مدريد، أصدرت وزارة الخارجية الإسبانية بيانا رسميا تؤيد فيه قرار محكمة لاهاي الدولية بهدم الجدار الإسرائيلي لما ألحقه من خسائر بالفلسطينيين. وأوضح البيان أن إسبانيا تحترم وتؤيد قرارات محكمة لاهاي الدولية وتعد أن بناء الجدار ليس بالحل المناسب لما خلفه من مآس اجتماعية للسكان الفلسطينيين. وطالبت الخارجية الإسبانية بضرورة إعادة الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين لإيجاد حل سلمي للصراع الدائر بينهما.

المتحدث باسم البيت الأبيض سكوت مكليلان أعلـن أن واشـنطن لا تعتقـد أن محكمة العدل الدولية هي المحفل المناسب لحل قضية ذات صبغة سياسية.وأضاف أن هذه القضية ينبغي حلها من خلال العملية القائمة، وهي تحديدا خريطة الطريق.

وقال القاضي الأميركي توماس بورغنتال -الذي كان القاضي الوحيد ضمن لجنة تتألف من ١٥ قاضيا يصوت ضد القرار- بأن المحكمة لم تأخذ بما يكفي في حسبانها تأثير الهجمات على إسرائيل.وأقر بورغنتال أن جزءا وربما كل الجدار الذي تـشيده إسـرائيل ينتهك القانون الدولي، لكنه قال إن قرار المحكمة كان سيتمتع بمصداقية أكبر إذا أخـذ في حسبانه أمن إسرائيل بدرجة أكبر.

وعقد عدد من أعضاء الكونغرس الأميركي المؤيدين لإسـرائيل بحـضور قيـادات يهودية، مؤتمرا أمام مقر الأمم المتحدة، لإعلان رفضهم لقرار المحكمة الدولية

بينما أكدت روسيا احترامها للقرار الذي اتخذته محكمة العدل الدولية بشأن عـدم شرعية الجدار الفاصل الذي تقيمه سلطات الاحـتلال الإسـرائيلي في الـضفة الغربيـة.. وطالبت بألا يصبح حجة لتصعيد الجدل والمشاعر السلبية.

ودعت الخارجية الروسية في بيان لها إلى التركيز على الإجراءات العملية لإخراج عملية السلام من الطريق المسدود الذي وصـلت إليـه واسـتئناف مـسيرة الـسلام علـى أساس خطة خارطة الطريق. وفي كوالالمبور، رحبت ماليزيا بقرار محكمة العدل الدوليـة بعدم مشروعية الجدار الفاصل الذي أقامته (إسرائيل) على الأراضي الفلسطينية المحتلـة وبضرورة هدمه وإزالته.

أبعاد القرار

على الجانب القانوني يثبت القرار الحقوق الفلسطينية، ومن ثم يمكن للفلسطينيين التحرك من منطلق قوي في إثبات حقوقهم القانونيـة الواحـد تلـو الآخـر أمـام المحافـل الدولية في المستقبل".

ويتمثل الجانب الثاني في الضغوط السياسية التي ستتعرض لها إسرائيل جراء قرار محكمة العدل، حيث أن القرار تسبب في وضعها في بؤرة الضوء بسبب هـذا القـدر مـن الإدانة، وأخرجها من صورتها المألوفة دوليا التي تظهر فيها بمظهر المعتدى عليه والمدافع عن نفسه.

ويتعلق الجانب الثالث الذي يمكن للفلسطينيين أن يستفيدوا به من خلال القرار بالدبلوماسية العربية والفلسطينية معا؛ فلا بد أن يتحرك الفلسطينيون والدول العربية على المستويات الدولية كافة للاستفادة من القرار، وأن يطوروا دبلوماسية نشطة للتأثير في القرار العالمي ولا سيما الغربي المتعلق بالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي بصفة خاصة، والنزاع العربي الإسرائيلي أيضا بصفة عامة".

إن قرار محكمة العدل الدولية لفت أنظار العالم إلى حقيقة إسرائيل بصورة واقعية على الأرض، مؤكدا أنه من الصعب على إسرائيل مستقبلا التذرع بحجج واهية لتبرير اعتداءاتها على الحقوق الفلسطينية في ظل سابقة قانونية شدت انتباه العالم.

قرار محكمة العدل يمثل نوعا من الضغط الإعلامي والسياسي على إسرائيل وعلى الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الرئيسي لها في المستقبل إزاء القضية الفلسطينية.

جرائم الحرب الإسرائيلية في اجتياح مخيم رفح*

تقع مدينة رفح في أقصى جنوب السهل الساحلي الفلسطيني على الحدود الفلسطينية المصرية، وتبعد عن ساحل البحر المتوسط ٥,٥ ميل. كما تبعد عن مدينة غزة ٣٨ كم وعن خانيونس ١٣ كم وعن قرية الشيخ زويد في سيناء ١٦ كم وعن مدينة العريش المصرية ٤٥ كم.

عرفت رفح قديما بأنها الحد الفاصل بين مصر وسوريا على البحر المتوسط. فمن بعدها تقل الأمطار وينتهي الخصب وتبدأ الصحراء.

يرجع أصل تسمية مدينة رفح بهذا الاسم إلى العهود القديمة، فتاريخ تأسيسها يرجع إلى خمسة آلاف سنة. أطلق عليها المصريون القدماء اسم روبيهوى، أما الآشوريون فقد أطلقوا عليها اسم رفيحو، أما الرومان واليونان فأسموها رافيا، في حين أن اسم رفح الحالي أطلقه عليها العرب.

في عام ١٩١٧ خضعت رفح للحكم البريطاني الذي فرض الانتداب على فلسطين. وفي عام ١٩٤٨ دخل رفح الجيش المصري وبقيت تحت الإدارة المصرية إلى أن احتلها اليهود في عام ١٩٥٦ ثم عادت للإدارة المصرية عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦٧ حيث احتلها اليهود. وبعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد واستعادة مصر سيناء وضعت أسلاك شائكة لتفصل رفح سيناء عن رفح الأم. وتقدر مساحة ما ضم إلى الجانب المصري حوالي ٤٠٠٠ دونم وبقي من مساحة أراضيها ٥٥٠٠٠ دونم اقتطع منها حوالي ٣٥٠٠ دونم للمستوطنات.

وفي آخر تعداد سكاني لرفح وهو التعداد الذي تم عام ١٩٩٧ وصل عدد سكانها إلى ١٢٠٠٠٠ نسمة. ويقدر متوسط معدل النمو السكاني في المدينة عام ١٩٩٧

---

* إعداد خضر المشايخ، باحث في مركز دراسات الشرق الأوسط

بـ٢٣,٤٪ وهي أعلى نسبة زيادة سكانية في مناطق السلطة الفلسطينية. وبذلك يصل عدد السكان عام ٢٠٠١ إلى ما يقارب ١٤٥٢١٨ نسمة.

وتعتبر رفح اليوم إحدى خمس محافظات في قطاع غزة، و تتكون المدينة من عشرة أحياء وتجمعات سكنية وهي: منطقة المواصي، تل السلطان، وسط البلد "مخيم اللاجئين"، رفح الغربية، الحشاش، حي النخلة، خربة العدس، حي السلام، الجنينة، البيوك .

وقد أقيمت على أرض رفح أربع مستوطنات رئيسية، هي: بني عتصونة – موراج – رفيح يام- بات سدي- وتقع هذه المستوطنات على أجود الأراضي الزراعية التي تحتوي على خزان مائي جوفي كبير.

اجتياح سابق

في يوم الجمعة الموافق ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٣ قامت نحو مئة دبابة إسرائيلية تساندها المروحيات باقتحام مدينة رفح في عملية اعتبرت الأكبر منذ اتفاق أوسلو.

وقد بلغت حصيلة العدوان الإسرائيلي في الاجتياح المذكور استشهاد ١٦ مواطناً وإصابة ١٥٠ آخرين من بينهم ٢٠ إصابة بالغة، وهدمت قوات الاحتلال ١٥٠منزلا بشكل كلي، وهدمت ٧٠ منزلا هدما جزئيا وجرفت ١٠٠٠ دونم زراعي و٥٠ دفيئة زراعية، وردمت ١٠ آبار مياه زراعية ودمرت مواتير المياه وردمت برك الري، وبلغ عدد الأراضي الزراعية التي تموت ببطء بعدما دمرت خطوط المياه الواصلة إليها أكثر من ٢٠٠٠دونم آخر في منطقتي الشوكة وصوفا شرق رفح حيث قدرت الخسائر الزراعية ما بين ٤-٥مليون دولار ، عدا عن تشريد ما يقارب ٨٠٠ أسرة.

وكانت يومية معاريف العبرية قد ادعت أن تلك الحملة، جاءت في أعقاب التقديرات الاستخبارية بأن الفلسطينيين تمكنوا من تهريب صواريخ كاتيوشا، وصواريخ ضد الدبابات من طراز ساغر، وصواريخ كتف ضد الطائرات، إلى قطاع غزة.

ونسبت الصحيفة في ذلك الوقت لمصدر عسكري القول "إن هدف الفلسطينيين في الفترة الأخيرة هو تحقيق التعادل بيننا وبينهم، من خلال إدخال صواريخ ساغر، وصواريخ بعيدة المدى، وصواريخ ضد الطائرات إلى غزة، ونحن نعمل على عدم تمكين الفلسطينيين من تحقيق التعادل في المواجهة مع الجانب الإسرائيلي" .

تفاصيل الاجتياح

أما عن الاجتياح الأخير، فقد اجتاحت أعداد كبيرة من قوات الاحتلال تساندها الطائرات المروحية مدينة رفح ومخيمها مرتين في شهر أيار الماضي، حيث بدأت العملية الأولى في ساعات فجر يوم الخميس الموافق ١٣/ ٥/ ٢٠٠٤ في مخيم رفح، المجاور للشريط الحدودي مع مصر، جنوب قطاع غزة، وانتهت في ساعات فجر يوم السبت الموافق ١٥/ ٥/ ٢٠٠٤، مخلفة كارثة إنسانية ودماراً واسع النطاق في المنازل السكنية والمنشآت المدنية، يشبه الزلزال، وأربعة عشر من الشهداء، جميعهم من المدنيين العزل، من بينهم طفلان، و٤٨ جريحاً، وصفت حالة الكثير منهم بالخطرة.

أما العملية العسكرية الثانية المسماة "بقوس قزح"، فقد بدأت في المدينة في ١٧/ ٥/ ٢٠٠٤ بعد أن عزلتها عن محيطها الخارجي ، إذ أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي طريق صلاح الدين، الواصل بين مدينة رفح وبقية مناطق قطاع غزة، بعد أن كانت تلك القوات قد توغلت، وبأعداد كبيرة، داخل منطقتي موراج وصوفا، شمال وشمال غرب رفح، لتعزل بذلك رفح عن محيطها الخارجي. وتحت غطاء من القصف العشوائي، قامت تلك القوات بأعمال تجريف واسعة في المنطقتين المذكورتين. كما منعت قوات الاحتلال سيارات تابعة للصليب الأحمر الدولي من الدخول للمدينة، لإيصال مساعدات إنسانية للأهالي.

وأطلقت قوات الاحتلال النار عدة مرات تجاه سيارات الإسعاف الفلسطينية، وعرقلت من وصولها للجرحى والقتلى، حيث يتم نقلهم بصعوبة بالغة إلى مستشفى أبو يوسف النجار في المدينة، واضطرت طواقم أربعة من سيارات الإسعاف إلى إخلائها والهرب منها بعد تعرضها لإطلاق النار.

وفي استهتار جديد يعكس أعلى درجة من درجات إرهاب الدولة، قتلت قوات الاحتلال ظهر يوم ١٩/ ٥/ ٢٠٠٤ ثمانية مدنيين فلسطينيين، من بينهم ٣ أطفال، وأصابت نحو ٥٠ آخرين بجراح، من بينهم ٢٤ طفلاً، بعدما أطلقت صاروخاً جوياً وقذائف مدفعية باتجاه مسيرة سلمية داخل المدينة.

واستناداً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول هذه الجريمة البشعة، فقد انطلقت مسيرة سلمية في اليوم المذكور تضم الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، من دوار العودة، وسط مدينة رفح باتجاه حي تل السلطان المحتل والمحاصر منذ ثلاثة أيام، تضامناً مع سكان الحي. وما أن وصلت المسيرة في حوالي الساعة ٢:١٠ بعد الظهر إلى منطقة ميدان زعرب على بعد نحو كيلو متر من الحي المذكور، أطلقت طائرة مروحية كانت تحلق في سماء مدينة رفح صاروخاً باتجاهها، تزامن ذلك مع قصف بالقذائف المدفعية وإطلاق نيران من الأسلحة الرشاشة من الموقع العسكري الإسرائيلي "تل زعرب"، غرب المدينة. وقد أسفرت هذه الجريمة عن استشهاد ثمانية مدنيين فلسطينيين، بينهم ثلاثة أطفال، وإصابة نحو ٥٠ آخرين، من بينهم ٢٤ طفلاً بجراح، وصفت حالة عشرة من المصابين بأنها بالغة الخطورة.

نتائج الاجتياح

وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلية قد بدأت بتنفيذ عملياتها العسكرية في مدينة رفح ومخيمها في ١٣/ ٥/ ٢٠٠٤، وانسحبت في ١٥/ ٥/ ٢٠٠٤، لتعيد احتلال عدة أحياء في المدينة في ١٧/ ٥/ ٢٠٠٤، وتنسحب في ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٤ مخلفة كارثة إنسانية على المستويات كافة، وتاركة خراباً، أقل ما يوصف بأنه زلزال. وكانت حصيلة الجرائم التي اقترفت في المدينة ومخيمها منذ ١٣/ ٥/ ٢٠٠٤ – ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٤ على النحو التالي:

- استشهاد ٥٦ فلسطينياً، ٤٥ منهم من المدنيين العزل، من بينهم ١٠ أطفال، فضلاً عن إصابة نحو ٢٠٠ مدني آخر بجراح، وصف الكثير منها بالخطرة.
- تدمير واسع النطاق في المنازل السكنية والأراضي الزراعية والبنى التحتية وبشكل يعكس حالة من الهوس الإسرائيلي كانت حصيلته كالتالي:
- تدمير ٣٦٠ منزلاً، ٢٢٠ منها بشكل كلي و١٤٠ بشكل جزئي، عدد عائلات تلك المنازل ٨٢١ عائلة، قوامها ٤٨٤٧ فرداً، فضلاً عن إلحاق أضرار بالغة في ١١٧ منزلاً آخر يقطنها مئات الأفراد.

- تجريف أكثر من ٧٠٠ دونم زراعي بالمعدات الخاصة بها. كما دمرت تلك القوات٤٦ محلاً تجارياً، والكثير من المنشآت والممتلكات المدنية، من بينها مساجد ومقابر، فيما ألحقت دماراً شبه شامل في البنية التحتية.

ووفقاً لما صرح به زير الدفاع الإسرائيلي "شاؤول موفاز" ورئيس أركان جيشه "موشيه يعلون"، فإن الهدف المعلن من العملية الثانية التي نفذت في ١٧/ ٥/ ٢٠٠٤، وسميت بقوس قزح هو تدمير نحو ٦٠٠ منزل تقع على الشريط الحدودي مع مصر، جنوب رفح.

جرائم حرب

بعد الأمر الاحترازي الذي استصدره المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان من المحكمة العليا الإسرائيلية في ١٤/ ٥/ ٢٠٠٤، بوقف الهدم، ورفض الالتماس من المحكمة نفسها في ١٦/ ٥/ ٢٠٠٤، أصبح الهدف على لسان يعلون، هو ملاحقة النشطاء الفلسطينيين، وتدمير الأنفاق. تحقيقات المركز الفلسطيني المذكور تدحض هذه المزاعم، وتؤكد أن الهدف من العملية هو انتقام من السكان المدنيين بالوسائل والأساليب كافة وتشريدهم عن ديارهم، لخلق مناطق عازلة على امتداد الشريط الحدودي وفقاً لمخططات إسرائيلية سابقة. والحقائق التالية تؤكد ذلك:

استشهاد ٣٠ مدنياً فلسطينياً، من بينهم ٩ أطفال، من أصل ٤١ شهيداً في تلك العملية. تحقيقات المركز وإفادات شهود العيان، تؤكد أن جميعهم قتلوا بطريقة متعمدة، كما أن معظم الأطفال استشهدوا وهم داخل منازلهم. وثمانية من الشهداء المدنيين استشهدوا بعد إطلاق صاروخ جوي وقذائف مدفعية على مسيرة سلمية لم تشكل أي حالة من الخطر على قوات الاحتلال. ووفقاً لتصريحات القادة العسكريين الإسرائيليين بعد اقتراف الجريمة، فإن الهدف كان تفريق المتظاهرين.

دوافع الاجتياح الإسرائيلي

يدعي الجيش الإسرائيلي أن هنالك أنفاقا موجودة بالمنطقة التي تحاذي مخيم رفح للاجئين، وعبرها يتم تهريب السلاح من مصر. ويتحدث المسؤولون الإسرائيليون عن ٩٠ نفقا لتهريب الوسائل القتالية، وهو أمر تنفيه المقاومة الفلسطينية وتذهب إلى أنه

مجرد ادعاء تبرر به إسرائيل مزيدا من استباحة الأراضي الفلسطينية وتدمير المنازل وتشريد العوائل.

وتقوم إسرائيل بعملية تطلق عليها "حلاقة" وهي الاسم الرمزي لعملية هدم البيوت في رفح، وبموجب هذا الإجراء سيتم هدم عشرات المباني السكنية بحجة منع إطلاق النار والصواريخ المضادة للدبابات باتجاه قوات الجيش الإسرائيلي المتحركة على "ممر فيلادلفيا". وهذا ما سيسمح بتشكيل حزام أمني مُحصن ضد أي هجوم سواء من جانب رفح الفلسطينية أو رفح المصرية.

كما ينوي الجيش الإسرائيلي حفر قناة ذات امتداد متسع وعمق كبير قد يصل إلى مستوى المياه في المنطقة، الذي يبلغ في عدة نقاط إلى ٢٠ مترا، ويبلغ عرض القناة ٦٠-٨٠ مترا، وينوي الجيش الإسرائيلي تثبيت وسائل إلكترونية متطورة عليه، وبناء جسور فوق القناة لتمكن قوات الجيش الإسرائيلي من التنقل بين جانبي القناة. والهدف منها هو سلب الفلسطينيين إمكانية حفر الأنفاق. وستغمر القناة بمياه البحر أو المياه الجوفية. وينوي الجيش كذلك إقامة جدار فولاذي طويل يحاذي مدينة رفح.

ويضاف إلى عملية "حلاقة" وحفر القناة وبناء الجدار الفولاذي قتل أو اعتقال أعضاء التنظيمات الفلسطينية، ومهاجمة وتدمير وتفكيك كل أو معظم البنى التحتية المسلحة للفلسطينيين التي تقف من خلف الأنفاق، وكذلك تنظيمات المقاومة المختلفة التي تعمل في منطقة رفح.

ردود الأفعال

أولاً: فلسطينياً

١. على الصعيد الرسمي

قال رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع في مقابلة نشرتها صحيفة إسبانية إن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية أخلاقية وسياسية وتاريخية عن الشرق الأوسط، وأن عليها التدخل فورا لتقول لرئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون "يكفي هذا".

وتساءل قريع عن ما الذي يجب أن يفعله الإسرائيليون أكثر من ذلك "ارتكابهم جرائم حرب" حتى يتحرك المجتمع الدولي؟.

٢. على الصعيد الشعبي

من جانب آخر أدانت مؤسسات حقوقية فلسطينية بشدة ما اعتبرته جرائم حرب إسرائيلية ترتكب ضد المدنيين الفلسطينيين.

ودعا مركز الميزان لحقوق الإنسان الأمم المتحدة إلى العمل فورا لوضع حد للتصعيد الإسرائيلي في قطاع غزة، وناشد في رسالة بعث بها إلى الأمين العام للمنظمة الدولية كوفي أنان العمل على نشر قوات دولية لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأراضي الفلسطينية، واتخاذ إجراءات لضمان التزام إسرائيل بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

وبينما رحب المركز في رسالته بإدانة أنان لعملية التدمير الواسعة لمنازل المواطنين في رفح، اعتبر هذا الموقف غير كاف، ولاسيما في ضوء تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على المدينة، داعيا الأمم المتحدة إلى عدم تسييس الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومعالجة القضية الفلسطينية وفقا لقواعد القانون الدولي.

وقال مركز غزة للحقوق والقانون "إن إسرائيل تجاوزت كل الخطوط الحمراء بجرائمها التي ما تزال ترتكبها في مدينة رفح ضاربة كل المواثيق والأعراف الدولية عرض الحائط". وأوضح المركز في بيان له أن الصمت الدولي المطبق الذي تقابل به جرائم الاحتلال قد شجع إسرائيل على تصعيد اعتداءاتها ضد الفلسطينيين، كما انتقد ما وصفه بـ "صمت الديمقراطيات الغربية" بما فيها الأطراف السامية الموقعة على اتفاقيات جنيف.

من جانبه اعتبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الاعتداءات بأنها تعكس أعلى درجات إرهاب الدولة المنظم، والاستهتار بأرواح المدنيين الفلسطينيين.

وأشار في بيان صحفي إلى أن سلسلة الاقتحامات التي تنفذها قوات الاحتلال في المدينة ومخيمها هي "جرائم حرب مركبة" إذ تؤدي إلى قتل المدنيين العزل وتدمير ممتلكاتهم، ودعا إلى عقد مؤتمر جديد للأطراف المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب، بهدف بلورة خطوات عملية لضمان فرض تطبيق الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتوفير الحماية الفورية للمدنيين الفلسطينيين.

وأكد المركز أنه في مقابل ضعف أو انعدام آليات ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الإسرائيلي الذي يشارك في التغطية على جرائمهم، فإنه يقع على عاتق الأطراف السامية ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية قد رفضت التماسات تقدم بها المركز الفلسطيني ومركز الميزان الحقوقيين نيابةً عن عدد من أهالي رفح ضد هدم منازلهم، الأمر الذي اعتبرته المؤسستان بمثابة ضوء أخضر لجيش الاحتلال لمواصلة تدمير منازل المدنيين في رفح.

ويرى مراقبون أن موافقة الرئيس الأميركي جورج بوش على خطة شارون لم تقتصر على الجانب السياسي منها، وإنما تضمن مباركة للخطوات العسكرية والأمنية التي سيقوم بها جيش الاحتلال لتنفيذ هذه الخطة.

وكانت أصوات إعلامية إسرائيلية قد قالت بعد المجازر التي ارتكبتها القوات الأميركية في مدينة الفلوجة العراقية بما في ذلك هدم المنازل وقصفها بالطيران الحربي إن ذلك أفقد واشنطن المبرر الأخلاقي لانتقاد الممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثانياً: إسرائيلياً

أجمعت وسائل الإعلام الإسرائيلية على أن ما يجري في رفح هو مطلب أمني إسرائيلي تقتضيه المصلحة، دون مراعاة لمآسي العائلات الفلسطينية التي باتت في العراء بعد هدم منازلها.

وافتقد الإعلام الإسرائيلي للموضوعية والحياد الإعلامي، وإن كان ثمة مواقف رافضة لما يجري في رفح فإنها تمثلت في مواقف عدد من الإعلاميين والسياسيين اليساريين الذين احتجوا على ما يجري واستنكروه من خلال مقالاتهم.

عملية (حملة قوس السحاب) كما أطلقت عليها قيادة أركان الجيش الإسرائيلي، حظيت بتغطية واسعة من القناة التلفزيونية الأولى والقناة الثانية إضافة إلى الفضائية الإسرائيلية، وهي القنوات التي نظرت إلى عملية القتل والإبادة الجارية في رفح على أنها خطوة أمنية ضرورية لإسرائيل تحت مظلة ملاحقة رجال المقاومة، ومنع تدفق

الأسلحة والذخائر إلى الفلسطينيين من خلال الأنفاق كما تدعي أجهزة الأمن الإسرائيلية.

ولا تشذ الإذاعة الإسرائيلية عن الوسائل الإعلامية الأخرى إذ اعتبرت في تحليلاتها ونشراتها الإخبارية أن ما يجري في رفح هو مطلب هام للحفاظ على حدود الدولة الإسرائيلية وحماية أفرادها من الإرهاب كما تدعي.

كذلك الأمر بالنسبة لإذاعة الجيش التي تعمل في أرض المعركة من خلال مراسليها العسكريين الذين يبثون الحرب النفسية ويؤيدون خطة قيادة الأركان.

الصحافة الإسرائيلية بدورها، ومن خلال افتتاحياتها الرسمية كانت مؤيدة لما يجري فوق أرض رفح من مجازر وهدم منازل.

فقد كتبت صحيفة هآرتس المحافظة التي تمثل طبقة المثقفين الصادرة في ١٧ مايو/ أيار الحالي في افتتاحيتها "إن الجيش الإسرائيلي يستعد لحملة في رفح وحدد مئات المنازل كهدف للهدم".

صحيفة معاريف وفي افتتاحية عددها الصادر في ١٨ مايو/ أيار اعتبرت، وبكل وضوح، أن العملية الجارية في رفح تمثل علاجا جذريا للمشاكل الأمنية في غزة، مؤيدة العملية في ظل تخوف من خسائر كبيرة في صفوف الجيش الإسرائيلي.

أما يديعوت أحرونوت فقد ذكرت في ١٦ مايو/ أيار "إنه إذا لم نفعل ما فعلناه في رفح فسيستمر تدفق الأسلحة والوسائل القتالية، وستواصل دوريات الجيش الإسرائيلي المرور فوق الألغام".

وكان لكتاب الصحف مواقف متباينة، فقد تخوف الكاتب (تسفي برئيل) من صحيفة هآرتس وكتب في ١٦ مايو/ أيار يقول "هناك فرق شاسع بين لبنان وغزة، والوضع في غزة أسوأ بكثير لأن الفصائل هناك تتصرف على حريتها، ولأن الصلاحيات بالنسبة للإسرائيليين بيد المستوطنين".

من جانبه طالب الكاتب والصحافي (روبيك رونطال) في معاريف الخروج الفوري من القطاع ولكن باتفاق مرتب، معتبرا ما يجري الآن في غزة "وحل مرهق".

كما اعتبر الكاتب والصحافي (عوفر شيلح) من يديعوت أحرونوت وفي عـددها الصادر يوم ١ مايو/ أيار أن عمليات رفح لن تأتي بمردود كبير على إسرائيل، وحذر مـن قتل المدنيين، مشيرا إلى أن عمليات القتل العشوائي ستخلف المزيد من الانتحاريين.

الكاتبة والمحللة (عميره هس) كتبت في يديعوت أحرونوت يوم ١٩ مايو/ أيـار تقول "إسرائيل تضخم عمدا خطر المسلحين وخطر الأنفاق في رفـح حتـى تغطـي علـى جرائمها ضد المدنيين، لأنها تشعر بالغضب وهي غير قادرة على القضاء علـى المقاومـة في الوقت الذي تتنامى فيه هذه المقاومة، ويرتفع عدد القتلى في صفوف المدنيين".

وقد تعامل بعض المحللين والسياسيين مع أحداث رفح بالمنطق السياسي المجرد، كما أشار بذلك المحلل الاستراتيجي زئيف شيف في هآرتس يوم ١٩ مـايو/ أيـار حيـث قال "على الفلسطينيين أن يردوا على شارون بوقف إطلاق النار من جانب واحـد حتـى يكسبوا التعاطف في الساحة الدولية ويؤثروا على الجمهور الفلسطيني".

ولكن ثمة أصوات، وهي كثيرة أيضاً، تؤيد معركة رفح على طول الخط، فقـد كتب الصحافي (آريه الداد) في يديعوت أحرونوت يوم ١٨ مايو/ أيـار يقـول "الحـرب في رفح حرب عادلة، وهي حرب على جوهر وجود إسرائيل".

بدوره كتب الصحافي (عميت كوهين) في معاريف يوم ١٨ مايو/ أيار يقول "إن معركة رفح هدف استراتيجي مطلوب لا بد منه".

وطالب الكاتب والصحافي (بوآف غلبر) في مقال له بيديعوت أحرونوت يـوم ١٧ مايو/ أيار بترحيل الفلسطينيين وقال "المشكلة ليست في غـزة وإنمـا في سـكانها غـير القادرين على العيش فيها، والحل هو إعادة إسكانهم في الدول العربيـة، وإلغـاء وكالـة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين".

(ألكيس فيشمان) المحلل العسكري في يديعوت أحرونوت اعتبر أن ثمة نجاحـاً ظاهرياً يتحقق في رفح، لكنه أشار بأن المرحلة القادمة صعبة وتحتاج المزيد من الحذر.

من جانب آخر تباينت ردود الفعل في الجانب الإسـرائيلي الرسمـي بـين معـارض ومؤيد للعملية التي نفذها جيش الاحتلال في رفح، حيث رأى البعض أن هذا التصعيد سوف يزيد من حدة العنف في المنطقة فيما رأى آخرون أن إسرائيل تدافع عن نفسها ووجودها.

وقال عضو الكنيسيت الإسرائيلي يوسي بيلين أمام هذا القتل الجماعي الذي يرتكب في رفح، وفي هذا الوقت بالذات، يجب على شارون أن يستقيل، وكذلك وزير دفاعه، وأضاف "أنا كإسرائيلي أشعر بالقلق والخجل مما يجري في رفح ضد الفلسطينيين العزل.. وعلينا نحن كجزء من الإنسانية أن نتحرك فورا لوقف هذا القتل".

وأعربت عضو الكنيست زهافا جلعون عن حزنها الشديد لما يجري في رفح من قتل منظم وغير قانوني ووصفت هذه العملية الدموية في رفح بالجريمة البشعة، وقالت "يستطيع كل إسرائيلي الآن أن يفهم لماذا ينفجر الإرهاب في وجهنا".

ومضت جلعون تقول "المطلوب الآن من كل صاحب ضمير حي أن يقف ويقول بصوت عال يجب وقف هذا القتل"، وطالبت بتشكيل لجنة تحقيق ووقف هذه العملية وتشكيل لجنة برلمانية لوقف القتل الصارخ بدم بارد.

وعبر يوسي سريد من حركة ميريتس عن قناعته بأن هناك تضليلا مقصودا حول ما يجري في رفح، وقال إنه يحتفظ بمعلومات سيكشف عنها لاحقا إذا ما تأكد من صحتها مطالبا الحكومة الإسرائيلية بوقف قتل الأبرياء فورا لأنها تسيء إلى إسرائيل.

غير أن الشارع الإسرائيلي عبر عن قناعته بأن المجزرة التي ارتكبتها قوات شارون بالأمس برفح إنما تأتي دفاعا عن النفس، وأنها ستؤدي إلى توفير الأمن داخل إسرائيل.

ثالثاً: دولياً

تبنى مجلس الأمن قرارا يدين إسرائيل بسبب هدمها المنازل في مدينة رفح وقتل المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة من قبل الجيش الإسرائيلي.

ودعا قرار مجلس الأمن الذي يحمل الرقم ١٥٤٤/ ٢٠٠٤ إسرائيل إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، وأصر على التزامها بعدم القيام بعمليات هدم للمنازل بما يتناقض مع ذلك القانون.

وقد انتقدت إسرائيل من جانبها عدم استخدام الولايات المتحدة لحق النقض (الفيتو) لتعطيل تبنى مجلس الأمن الدولي قرارا يدين العمليات العسكرية التي تقوم بها في رفح جنوب قطاع غزة، وقالت إنها تشعر بخيبة أمل حيال هذا التصرف الأميركي.

وقال مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى طلب عدم الكشف عن اسمه إن الموقف الأميركي مخيب للآمال إلا أن التصويت كان متوقعا.

وقد رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى بالمصادقة على هذا القرار الدولي، لكنه أعرب في بيان صادر عنه عن تطلع الجامعة إلى التنفيذ الفوري له. ودعا أعضاء اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) إلى تكثيف نشاطهم للحيلولة دون تدهور الأوضاع بشكل أكبر.

من جانبه دعا الرئيس المصري حسني مبارك إلى تدخل فوري للبلدان الراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط لوقف الممارسات الإسرائيلية العدوانية غير المبررة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. كما أكد مبارك على ضرورة توفير وتهيئة المناخ الملائم لاستئناف عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من دون إبطاء.

وأدانت الإمارات العربية المتحدة "الممارسات العدوانية" الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني "التي لا تخدم السلام في المنطقة". ودعا وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان لدى استقباله رئيس الوزراء الفلسطيني السابق محمود عباس الإسرائيليين والفلسطينيين للعودة إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.

كما أعرب المغرب عن قلقه البالغ لما وصفه بالتصعيد الخطير الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة. ودعا بيان لوزارة الخارجية المغربية المجتمع الدولي لتحمل مسؤوليته والتدخل بسرعة لوضع حد لما يتعرض له الشعب الفلسطيني من تقتيل وتشريد.

وفي أعنف ردود الأفعال الدولية المنددة بإسرائيل قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إن العمليات التي تستهدف مدنيين عراقيين وفلسطينيين تصاعدت إلى درجة ما أسماها إرهاب الدولة.

وأوضح أن التطورات الأخيرة في رفح والعراق تظهر أن الأمور تتخذ منحى كارثيا في ما يتعلق بحقوق الإنسان والإنسانية. وحث أردوغان المجتمع الدولي على الاتحاد واتخاذ الخطوات التي يجب اتخاذها، وأن تتعدى تلك الخطوات مجرد الإدانة.

ومن ناحيته حذر وزير الخارجية التركي عبد الله غل إسرائيل من أن "سياساتها القاسية" ضد الفلسطينيين ستضر بعلاقاتها مع تركيا، الحليف الرئيسي لها في الشرق الأوسط منذ سنوات.

وقد ناشدت الحكومة النرويجية إسرائيل بالتوقف الفوري عن عملياتها ضد الفلسطينيين المدنيين في غزة. ووصف بيان لوكيل وزارة الخارجية فيدار هلكسن العمليات الإسرائيلية في غزة بأنها غير عادلة.

وأوضح هلكسن أن النرويج تنظر لهدم المنازل وبيوت الفلسطينيين على أنه أمر غير شرعي، وأن إسرائيل بقيامها بهذا العمل فكأنها تحارب القانون الدولي.

من جانبها طلبت حكومة جنوب أفريقيا من إسرائيل التوقف فورا عن هجماتها ضد المدنيين الفلسطينيين في غزة، معتبرة أن استخدام "القوة بشكل مفرط" يسفر عن "نتائج عكسية".

وقالت وزارة الخارجية في بيان لها إن قيام الجيش الإسرائيلي بقتل المدنيين وتدمير المنازل كعقوبة جماعية تعتبر انتهاكا واضحا للقوانين الدولية، مشيرة إلى أن أعمالا من هذا القبيل تدل على عدم اكتراث كبير بالحياة البشرية وظروف حياة الفلسطينيين.

ملخص الأبحاث الفائزة في مسابقة البحوث السادسة لطلبة الجامعات الأردنية ٢٠٠٣*

مسابقة البحوث لطلبة الجامعات الأردنية مشروع وطني انطلق منذ العام ١٩٩٨ بهدف تنمية مهارة البحث العلمي لدى طلبة الجامعات الأردنية في مختلف التخصصات، وتشرف على تنظيمها سنوياً لجنة مشكلة من الجهات المنظمة للمسابقة بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

وقد ساهم في تنظيم المسابقة في عامها السادس كل من مركز دراسات الشرق الأوسط، الجامعة الأردنية، جامعة مؤتة، جامعة فيلادلفيا، جامعة الإسراء، وجامعة عمان العربية للدراسات العليا، وقد أعلنت نتائج المسابقة السادسة وفازت خمسة أبحاث بالمراتب الثلاث الأولى، وهي حسب الترتيب:

١. أثر احتلال العراق في النظام الدولي دراسة في تداعيات احتلال العراق على هيكلية ومستقبل النظام الدولي
٢. انعكاسات التجارة الإلكترونية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية وتجارتها البينية.
٣. مفاهيم واتجاهات المواطنين في مدينة المفرق حول الاستنساخ البشري وآثاره الاجتماعية
٤. الادعاءات الإسرائيلية في القدس والمسجد الأقصى
٥. آثار تحرير التجارة بين الأردن والولايات المتحدة على الصناعة الأردنية

وفي إطار سعي مركز دراسات الشرق الأوسط للاستفادة من الإنجاز العلمي المتحقق في المسابقة، فقد قام بإعداد ملخص للأبحاث الفائزة بالمسابقة لغايات النشر في المجلة.

---

* إعداد محمد شريف الجيوسي، صحفي من الأردن

البحث الأول:

أثر احتلال العراق في النظام الدولي

دراسة في تداعيات احتلال العراق على هيكلية ومستقبل النظام الدولي

عرضت الدراسة لمختلف الأحداث المتزامنة، من تفكك الاتحاد السوفيتي ودول أخرى، وهيمنة الولايات المتحدة على القرار الدولي. ومن ثم قيادة الولايات المتحدة لتحالف دولي-عربي ضد العراق الخ.

كما عرضت لحاجة أمريكا لعدوٍ جديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، وكان لا بد، من وجهة نظر أمريكية، من تهميش القوى الأخرى في العالم وربطها بأزمات داخلية كـ"النمور الآسيوية" مما أدى إلى غياب التوازن الدولي.

ومع ازدياد الغطرسة الأمريكية وازدواجية مقاييسها، كانت أحداث ١١ أيلول سنة ٢٠٠١ بتفجير برجي نيويورك، وبدلاً من معالجة أسباب الهجوم، وجدت أمريكا فيه ذريعة لشن الحروب على كل من يحاول معارضتها سياسياً.

ومن هنا تأتي الدراسة لإلقاء الضوء على شكل وهيئة وآلية المتغيرات والآثار التي أعقبها احتلال العراق على النظام الدولي.

وناقشت الدراسة إشكالية أثر احتلال العراق في النظام الدولي، ومنها إشكاليات أسباب تصعيد الأزمة العراقية دبلوماسياً وسياسياً وعسكرياً (العملية والإيديولوجية). والنتائج المترتبة على احتلال العراق وتغيير النظام السياسي فيه؟ والتأثيرات السياسية للاحتلال على النظام الدولي؟

واستخدمت الدراسة المنهجين التحليلي والإيديولوجي في البحث.

وقسمت الدراسة إلى فصلين رئيسين أولهما يتحدث عن حرب الخليج الثالثة بين تداخل المسارات والمرتكزات وموازين القوى.. مع تفصيل لأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وعلاقتها بالحرب على العراق.. مع تسجيل للمرتكزات الاستراتيجية وموازين القوى في الحرب. أما الفصل الثاني فقد بحث في احتلال العراق والشرعية الدولية وفي أثر الاحتلال على النظام الدولي ومنظمة الم المتحدة.

خلطت أمريكا في رد الفعل على أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ بين القاعدة وجميع المنظمات والجمعيات الإسلامية. فيما رفع ٦٠٠ من أهالي ضحايا أحداث أيلول دعاوى قضائية ضد السعودية يطالبونها بدفع ١٠٠ تريليون دولار كتعويضات ! واعتبر جورج تينيت التعليم في المدارس العربية والإسلامية بأنه يوفر الأساس لدى الكثير من الجماعات الإسلامية.

وأعلنت أمريكا حرباً شاملة أسمتها الحرب على الإرهاب، فغزت أفغانستان واحتلتها، وانتزعت قواعد عسكرية لها على حدود كلٍ من روسيا والصين وإيران وعلى مشارف بحر قزوين الغني بالنفط والغاز.

وناقشت الدراسة المرتكزات الأمريكية للحرب، وقد باءت جميع المبررات الأمريكية والبريطانية للحرب على العراق بالفشل، وإن نجحت في تنفيذ مخططاتها العدوانية رغم أنف الشرعية الدولية وأطراف النظام الإقليمي والدولي وضمنه أوروبا. وكان قد رافق الإعداد للحرب عمل دبلوماسي وسياسي واسع لإعداد الرأي العام لقبول فكرة الحرب ضد العراق.

وبحسب الدراسة فقد اعتمدت أمريكا في غزوها للعراق على عدة مرتكزات تتعلق بالهيبة العالمية الأمريكية، ووجود أراضٍ متاخمة للعراق يمكن الانطلاق منها في حربها ضده فضلا عن توافر الدعم اللوجستي منها، وهزال الجوانب العسكرية والاقتصادية والإعلامية لدى العراق، وإمكانية انهيار الروح المعنوية لدى العراقيين، واحتمال اشتعال انتفاضات شعبية ضده، وتشكيل ائتلاف عسكري مع قوى المعارضة تكون طليعة التقدم العسكري الأمريكي، واستسلام الجيش العراقي.. وهرب القادة العسكريين والسياسيين بمجرد بدء الحرب. وانهيار أركان الدولة..والاعتماد على الحرب الخاطفة وتوجيه ضربات صاعقة.

وفي معرض دراسة المرتكزات العراقية للحرب لم يكن أمام العراق غير الانتصار، وما لم ينتصر في الحرب فإن نظام حزب البعث سينهار وينتهي للأبد، وأن العراق سيقع فريسة للاحتلال الأمريكي البريطاني، وأن مصير القيادة العراقية سيكون على الطريقة الأمريكية في غوانتينامو.

وراهن العراق على التأييد السياسي المعارض للحرب "الفرنسي الروسي الصيني الألماني، وعلى تصاعد التحالف المعارض للحرب عالمياً، وعلى عزل أمريكا وبريطانيا سياسياً، واستخدام طرق ووسائل غير تقليدية في مواجهة القوى العسكرية للحلفاء والاستفادة من خبرات حروب العراق السابقة، وفي تلاحم الشعب مع النظام السياسي باعتبارها حرب احتلال للعراق. ونجاح الإعلام في وضع أي متعاون مع النظام في خانة الخيانة العظمى، وتوزيع الهبات والهدايا على المقاومين للاحتلال، وفي المراهنة على أن الأكراد وإن أيدوا الأمريكان لن يقبلوا بالأمريكان حكاماً لهم أو متسلطين في مناطقهم.

ومن ثم ناقشت الدراسة موازين القوى المؤثرة في سياسات الدول العربية، وذلك بالحديث عن الميزان السياسي والميزان العسكري والميزان الإعلامي والميزان الاقتصادي، كما تناولت الدراسة المواقف المختلفة من الحرب على العراق، فتطرقت إلى الموقف الأوروبي وموقف الشرعية الدولية والقانون الدولي من احتلال العراق.

وفي إطار الحديث عن الرؤية الأمريكية لما بعد الحرب، فيرى الباحث أن الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة، وبناء على مجموعة من الممارسات، أصبحت بعد احتلال العراق أقرب إلى التحقق، باتجاه تكريس مبدأ الردع الاستراتيجي لدى الإدارة الأمريكية كمبدأ رئيس في علاقاتها الدولية، وأحادية القطبية، والتحكم بآليات النمو الاقتصادي وأسعار الطاقة، وإضعاف الأمم المتحدة تمهيداً لاستبدالها أو إجراء إصلاحات مناسبة لمصالحها عليها، وتعزيز الوجود العسكري المباشر لأمريكا في الشرق الأوسط والبقاء العسكري الدائم في العراق.

كما يرى الباحث أن عدم تفويض مجلس الأمن؛ أمريكا بشن الحرب، ثم رغبة أمريكا بأن تكون القطب الأوحد في العالم، قد يدفع واشنطن للعمل على تغيير الأمم المتحدة، حيث يرى الأمريكان أنه من غير المنطقي أن تبقى آليات التنظيم الدولي بعد نهاية الحرب على غرار ما كانت عليه في بداياتها. وبضرورة إحداث تغيير جوهري على نظامها يصل حد إنشاء بديل لها، فشن الحرب دون تفويضٍ منها يعني من وجهة أمريكية انتهاء تلك المنظمة.

وأورد الباحث وجهة نظر أخرى يستبعد فيها إقصاء أو إنهاء المنظمة الدولية أو دورها لأسباب كثيرة منها أنها ما تزال أداة في يد أمريكا وغيرها من الدول الكبرى لإكساب مواقفها وتحركاتها الدولية؛ الشرعية المطلوبة. ولأنها تقوم بأدوار أخرى: إنسانية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

البحث الثاني:

انعكاسات التجارة الإلكترونية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية وتجارتها البينية

تبحث الدراسة في أسباب تضاؤل دور الدول العربية في المجالات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، باعتبار أن هذا التأخر يمثل عائقاً في عملية التنمية الاقتصادية، في ظل التحولات التجارية العالمية الكبيرة باتجاه العمليات الإلكترونية، وتحاول إيجاد المدى الذي يمكن للتجارة الإلكترونية أن تحقق فيه فوائدها المرجوة على التنمية الاقتصادية العربية وتجارتها البينية.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على المدى الذي تطبق فيه التجارة الإلكترونية عربياً، وأسباب انحسار استخدامها في الأسواق العربية، ومدى قابلية هذه الأسواق للتعامل بها، وتطوير تعاملها بها، وتوفير الجهد والوقت والمال في المعاملات التجارية.

وتبحث الدراسة في مشكلة تدني حجم التعامل بطريقة التجارة الإلكترونية في الأسواق العربية، وانخفاض عنصر الأمان في التعاملات الاقتصادية من خلالها واعتداءآت قراصنة الحاسوب على المواقع التجارية، وبقاء الطرق التقليدية في التجارة والتخوف من الطريقة الإلكترونية، وعدم قيام الحكومات العربية بتشجيع وتحفيز التجارة الإلكترونية، وضعف التعامل مع الحواسيب والشبكة العنكبوتية عربياً، وقلة التعامل مع الأساليب الحديثة في التعاملات المالية كـ"بطاقات الائتمان".

وتوضح الدراسة أن المشكلة أدت إلى مجموعة من الظواهر منها الركود الاقتصادي العربي، وازدياد الفجوة بين الأسواق العربية والأجنبية، وضعف التعامل

بالحوسبة عربياً، واستخدام المؤسسات التجارية العربية غالباً مواقع أجنبية للتعامل بالتجارة الإلكترونية، وضعف الكفاءات البشرية المؤهلة للتعامل بالتكنولوجيا الحديثة.

ثم تطرح الدراسة مجموعة من الوسائل والآليات لليسطرة على المشكلة من خلال: تشجيع الحكومات العربية التعامل بالتجارة الإلكترونية، ووضع قواعد خاصة للتعامل بها عربياً، ومحو الأمية الإلكترونية والوعي التكنولوجي، وتوفير الإجراءات الكفيلة بتحقيق الأمان في التجارة الإلكترونية ورفع كفاءة الكوادر البشرية العاملة في المجالات الإلكترونية.

وفي الخلاصة تناقش الدراسة مجموعة من العلاقات التي من شأنها أن تعمل على زيادة التنمية الاقتصادية، منها:

أولاً: في العلاقة بين التجارة الإلكترونية وتنمية الاقتصاد العربي

١- ستنمو التجارة العربية في حال تطبيق برامج إلكترونية موحدة بين الدول العربية لتسهيل التعاملات التجارية. وتعتبر الإمارات المتحدة الدولة العربية الأكثر تقدماً في مجال التجارة الإلكترونية.

٢- في الوضع الراهن يعتمد العرب على التكنولوجيا المستوردة، ولا تتوافر بنية تحتية "تقنية" كافية لها. كما لا تتوافر غالباً التشريعات الناظمة الشاملة لمختلف مجالاتها. أو الاستثمارات المناسبة للكفاءآت والكوادر المؤهلة للتعامل مع تحديات تجارة إلكترونية متطورة، وعدم كفاية انتشار الإنترنت وتقنيات المعلومات في الدول العربية. ولا توجد نقاط تبادل إنترنت بين الدول العربية حيث يتم التبادل من خلال نقاط تبادل إنترنت أمريكية، ويعتبر مستوى الوعي لدى المستهلكين والمؤسسات بمفهوم التجارة الإلكترونية متدنياً.

ثانياً: العلاقة بين تحقيق أمن المعلومات وتنمية التجارة الإلكترونية

تعاني الدول العربية من مشكلة القرصنة وضعف الأمن في مجال التعاملات الإلكترونية. ويؤثر سلباً على المستهلكين عدم توافر وثائق ورقية متبادلة عند تطبيق المعاملات الإلكترونية.

ثالثاً: علاقة التشريعات العربية ذات الصلة بتنمية التجارة الإلكترونية

١- عدم توافر التشريعات العربية الشاملة للتجارة الإلكترونية وللأنظمة الجمركية وسهولة انتقال البضائع بينياً يؤثر سلباً على التجارة الإلكترونية.

٢- تلعب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية دوراً إيجابياً في تفعيل دور التجارة الإلكترونية البينية. في وقت يغيب فيه دور القطاعين العام والخاص.

٣- يوجد تعاون فاعل في مجال التجارة الإلكترونية بين السعودية ومصر، وبين بعض الدول الخليجية، وتعتبر الإمارات الدولة العربية الأولى في الأعمال الإلكترونية ومكافحة القرصنة.

وتنتهي الدراسة إلى مجموعة من التوصيات هي:

١- ضرورة إيجاد آلية عربية لتيسير التعاملات التجارية العربية وحمايتها وتنظيم كل ما يتصل بها وتسهيل انتقال البضائع.

٢- امتلاك التكنولوجيا وعدم الاعتماد على استيراد التقنية، وإعطاء اللغة العربية أهمية في تكنولوجيا المعلومات.

٣- إيجاد بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية.

٤- خلق آلية ملائمة لتطوير الكوادر البشرية وتأهيلها وتدريبها.

٥- وضع التشريعات العربية التي تحد من القرصنة واختراق المعلومات.

٦- تحسين كفاءة وسائل الاتصال والشبكة العنكبوتية.

٧- إعداد المستهلكين للتعامل مع التجارة الإلكترونية بديلاً عن التقليدية.

٨- تفعيل التعاون بين القطاعين العام والخاص.

٩- إيجاد نقاط تبادل إنترنت عربية قادرة على الاستغناء عن التدخل الغربي.

١٠- تطبيق جاد وفاعل لقرارات الجامعة العربية في تفعيل التجارة الإلكترونية.

١١- دراسة تجارب الدول الرائدة في مجال التجارة الإلكترونية والاستفادة منها.

١٢- الاهتمام ببرامج البحث والتطوير المتعلقة بالمجالات التكنولوجية.

١٣- مأسسة التجارة الإلكترونية، وإجراء إحصاءات على المستوى العربي.

البحث الثالث مكرر:

آثار تحرير التجارة بين الأردن والولايات المتحدة على الصناعة الأردنية

تهدف الدراسة إلى تحليل طبيعة التجارة البينية ضمن الصناعة نفسها بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة بين سنتي ١٩٩٧-٢٠٠٠؛ لجهة بيان مدى تأثير التجارة الحرة على الصناعة الأردنية، وبيان أنماط الصادرات والمستوردات مع أمريكا، وأثر تحريرها على الصناعة الأردنية، ومدى قدرة الصناعة الأردنية على النفاذ إلى الأسواق الأمريكية.

كما تبحث الدراسة في الفرضيات التالية:

- الأهمية النسبية القليلة للتجارة الأردنية بالمقارنة مع أمريكا "ضمن نفس الصناعة".
- محدودية البضائع الأردنية المصدرة إلى أمريكا.
- نقل تكنولوجيا أمريكية إلى الصناعة الأردنية.

استخدمت الدراسة "مقياس الرقم القياسي" ضمن نفس الصناعة وقد شملت الدراسة ٤ موضوعات: تحليل تجارة الأردن مع أمريكا خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢، ومناقشة المفاهيم النظرية للتجارة ضمن الصناعة نفسها، كذا مناقشة الأرقام القياسية المستخدمة في حساب تجارة الصناعة الواحدة وقيمها واختبار نمط نموها مع أمريكا وبيان تطورها، وأخيراً نتائج الدراسة والتوصيات.

وكان قد تم إقرار ونشر اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأردنية الأمريكية في ١٦ تموز ٢٠٠١، وقد أقرت الاتفاقية؛ المناطق المؤهلة سنة ١٩٩٥ لأجل تحرير التجارة بين الدولتين وتوسيع سوقيهما.

وحيث أنه لم يتم إعداد أي دراسة تحليلية منشورة لتقييم آثار تحرير التجارة بين الدولتين، على الاقتصاد الأردني؛ فقد أتت هذه الدراسة لملء الفراغ. وتحليل هيكل واتجاه تجارة الصناعة الواحدة بين الدولتين ولاسيما بعد نفاذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة بينهما.

وتأتي أهمية الدراسة من العلاقة بموضوع تحرير التجارة الدولية وتأثيرها على دول صغيرة كالأردن وأثر السياسات التجارية لهذه الدول على التغيرات العالمية بما في ذلك العولمة الاقتصادية في ظل الاتفاقات الدولية. وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني ومنتجاته الصناعية وعلى حركة الصادرات والواردات وما تخلفه من تحدٍ لدخول المنتجات الأردنية إلى الأسواق الخارجية والالتزام بالمواصفات العالمية.

وتسهم هذه الدراسة في مساعدة أصحاب القرار على رسم سياساتهم الاقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الدولية في ظل صغر حجم الاقتصاد الأردني وانفتاحه على العالم الخارجي وإزالة القيود أمام انسياب التجارة، ولأجل الإجابة على سؤال: هل دخول الأردن إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأمريكية وغيرها من الاتفاقات كالمناطق الصناعية الحرة سيحسن من مستوى الصناعة الأردنية؟ والعيش في بيئة تقوم على المنافسة.

فقد بلغ معدل تغطية التجارة الكلية للناتج المحلي الأردني الإجمالي نسبة ٧٠٪ في بعض السنوات، بل وفاقت نسبتها ١٠٠٪ في السنوات ١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٣، عاكسة بذلك مدى حساسية الاقتصاد الأردني وتأثره بالتقلبات الخارجية وارتباطه بها.

وبلغت صادرات السلع الوطنية نسبة ٢١٪ من إجمالي ناتجه المحلي خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠. وكانت المواد الكيماوية من أهم الصادرات الأردنية، وبلغت نسبتها ٣٠٪ من إجمالي الصادرات. أما المواد الخام والسلع الوسيطة فبلغت ٥٠٪ من إجمالي الصادرات كالفوسفات والبوتاس. وبلغت الصادرات عام ٢٠٠٢ حوالي ٢,٢ مليار دينار.

ومن حيث اتجاهات الصادرات فإن أكثر من ثلثها يتوجه إلى العراق والسعودية. وثلثه الثاني يتجه إلى دولٍ آسيوية غير عربية "ومعظم صادراتنا إليها من الفوسفات الخام". أما صادراتنا إلى الدول المتقدمة فتشكل فقط حوالي ١٠٪.

وبلغت صادراتنا إلى أمريكا ٠,٥٪ سنة ١٩٩٩، و١٪ سنة ٢٠٠٠، وبلغت ما نسبته ٤,١ سنة ٢٠٠١، ثم ١٨,٨٪ سنة ٢٠٠٢. وقد لعبت اتفاقية المناطق المؤهلة واتفاقية منطقة التجارة الحرة آثاراً إيجابية على زيادتها، حيث دخلت المنتجات الأردنية معفاة من الرسوم الجمركية وشكلت الملابس ٩٠٪ من السلع الأردنية المصدرة إليها، وهذا يؤشر على تركز الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكية في سلعة واحدة هي الألبسة مما يجعلها عرضة لتقلبات السوق الأمريكي.

أما المستوردات الأردنية من الخارج فقد كان أهمها المواد الخام والسلع الوسيطة وشكلت ما نسبته ٥٠٪ من إجمالي المستوردات سنة ١٩٩٨، وحوالي ٥٢٪ سنة ٢٠٠٢، منها حوالي ١٢٪ نفط خام ومشتقاته، وشكلت السلع الرأسمالية حوالي ٢٢٪ سنة ١٩٩٨ و١٨,٥ سنة ٢٠٠٢ (أي أن أكثر المستوردات هي مواد تصلح لأن تكون قاعدة صناعية قادرة على تلبية الطلب الداخلي والخارجي).

شكلت المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي ما نسبته ٣٢,٧ من إجمالي المستوردات سنة ١٩٩٨، و٢٢,٨ سنة ٢٠٠٢. ومن الدول الآسيوية غير العربية شكلت المستوردات منها نسبة ٢٥,٤٪ سنة ١٩٩٨ و ٢٧,١ سنة ٢٠٠٢. ومن الدول العربية بلغت نسبة المستوردات ١٩,٢٪ سنة ١٩٩٨، و٢٦٪ سنة ٢٠٠٢. ويبدو واضحاً تنوع مناطق المستوردات.

أهم المستوردات من أمريكا خلال الفترة بين ١٩٩٧-٢٠٠٢: الآلات ومعدات النقل حيث شكلت نسبة ٤٠٪ منها، وبلغت نسبة مستوردات من أمريكا ٩٪ من مجمل المستوردات.

وعموماً اتصفت التجارة الخارجية الأردنية بعجز الميزان التجاري المزمن، فحجم المستوردات يفوق الصادرات، وبلغ معدل تغطية الصادرات للمستوردات ١٨,٣٪ خلال الفترة بين ١٩٧٣-١٩٧٩. وارتفعت هذه النسبة خلال الفترة بين ١٩٨٠-١٩٨٩ إلى ٣٠,٢٪. ثم ارتفعت إلى ٣٧,٨٪ للفترة بين ١٩٩٠-١٩٩٩. وإلى ٣٨,٦ ٪ عام ٢٠٠٠. ولكنها ما زالت قاصرة عن تمويل المستوردات.

البحث الثالث مكرر:

مفاهيم واتجاهات المواطنين في مدينة المفرق حول الاستنساخ البشري وآثاره الاجتماعية

اعتمدت الدراسة على نتائج استبانة وزعت على ١٠٠ مواطن من الذكور والإناث بنسب متساوية بينهما، تراوحت أعمارهم بين ٢٥-٤٥ سنة. وقد تم توزيع الاستبانة على أشخاص في جامعة آل البيت ومكتبة البلدية ومستشفى المفرق الحكومي

ومستشفى النسائية والأطفال. أما من حيث المستوى التعليمي للعينة المشاركة فقد كانت كما يلي: ٣٣ منهم حصلوا على الشهادة الجامعية والمعاهد و٢١ حصلوا على الثانوية العامة و١٣ أقل من ذلك. ولاحظ الباحث من خلال تحليل نتائج الاستبانة أنه لا فرق في الإجابات وفقاً لمستوى التعليم.

واعتمد الباحث طريقة "التحليل الوصفي للاستبانة" بوساطة نظام التحليل، وتحليل المحتوى للإجابات على الأسئلة.

وتهدف الدراسة إلى معرفة المفاهيم والمعتقدات لدى سكان مدينة المفرق، التي يغلب عليها الطابع البدوي، حول الاستنساخ البشري والآثار الاجتماعية المترتبة عليه.

وعرضت الدراسة لفتوى الدكتور محمد رأفت عثمان من جامعة الأزهر قال فيها إنه يجب التمييز بين ٦ صور للاستنساخ البشري، حرم ٤ حالات منها. في حين أنه دعا للتريث في إباحة أو تحريم الحالتين الأخيرتين بانتظار "معرفة النتائج التي ستحدد الفتوى".

وعرضت الدراسة لرأي الدكتور إحسان شمسي باشا؛ بتواجد الاستنساخ في الطبيعة المحيطة في النبات "الصفصاف والتين البنغالي والتوت" وغيرها حيث يؤخذ جزءٌ من نبات ويزرع فتحصل على نبات مماثل للأصل تماماً. أما الاستنساخ البشري بحسبه فهو مختلف لما يسببه من مشكلات كثيرة كاضطراب الأنساب وربما اضطراب أعداد الذكور والإناث في المجتمعات واختلال المواريث، ودمار الأسرة. وقد يجري استنساخ أشخاص دون إذن منهم أو استنساخ مجرمين أو سلالات تعتبر هي الأرقى.

وفي الخلاصة توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

١. اعتمدت الإجابات على المعتقدات الدينية والاجتماعية الموروثة والمكتسبة من الدين والبيئة.
٢. كانت الإجابات متقاربة ولم َتبْدُ فروق من حيث الجنس (ذكور وإناث) ولا من حيث المستوى التعليمي. أومن حيث السن.
٣. دلت الإجابات على عدم التأثر بالعلم وتقدمه. وأنه لم تكن لديهم معرفة كاملة وواضحة حول الاستنساخ البشري.
٤. بدا واضحاً تقصير وسائل الإعلام "على اختلافها" بتوعية المواطنين بموضوع الاستنساخ علمياً واجتماعياً ودينياً.

البحث الثالث مكرر:

الادعاءات الإسرائيلية في القدس والمسجد الأقصى

بدأت الحفريات الإسرائيلية بحثاً عما يسمى هيكل سليمان سنة ١٩٦٧، وفي سنة ١٩٧٣ ظهرت مجموعة أطلق عليها اسم "علماء الآثار الجدد" و "المؤرخون الجدد" نفى كثير منهم أي حق تاريخي لليهود في القدس، في المقابل ظهرت جماعات متطرفة مثل "مجلس أمناء الأمة" و "أمناء الهيكل" مطالبة بتفجير المسجد الأقصى وبناء الهيكل مكانه. وفي سنة ١٩٨٠ أعلن الكنيست الإسرائيلي "القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل".

وتبين الدراسة أن مصادر الفكر الإسرائيلي انبثقت من: الكتب الدينية والتاريخية ومن التصورات التي كونها المؤرخون والسياسيون ورجال الدين وغيرهم؛ حول الوضع القائم وما يفترض قيامه مستقبلاً. وتشير إلى وجود مجموعة من المخططات اليهودية القديمة المؤسّسة على الكتب الدينية أو الصهيونية بشيء من التطوير الفكري السياسي الجمعي والفردي.

وعموماً فإن فكرهم التاريخي والديني يعتبر بمثابة "النص الشرعي" في إثبات ما يقولون إنه حقهم في امتلاك القدس أو استرجاعها.

وتهدف الدراسة إلى كشف وتحليل تصريحات الزعماء الإسرائيليين متدينين وعلمانيين؛ المتعلقة بالقدس والمسجد الأقصى، وصولاً إلى تبيان كذبها وطابعها الخرافي، من خلال تحديد المشكلة حول منظور المجتمع الإسرائيلي بمختلف تشكيلاته الفكرية والإيديولوجية وأحزابه السياسية والدينية إلى القدس والمسجد الأقصى.

ودراسة فرضية تعلق التطرف الديني طرداً بالتمسك بالقدس والمسجد الأقصى. كما يتعلق باطراد العلاقة بين القوة العسكرية لإسرائيل والطموحات السياسية التوسعية لها في القدس والمسجد الأقصى.

وتناولت الدراسة ٥ دراسات أولاها للكاتب عبد الله توفيق كنعان وموضوعها تفنيد "الأبعاد الدينية والتاريخية والقانونية التي تدعيها إسرائيل لامتلاكها القدس وهدم المسجد الأقصى"، وثانيتها للكاتب محمد عوض الهزايمة بعنوان "القدس في

الصراع العربي الصهيوني". والثالثة للكاتب أحمد كمال شعث بعنوان "القدس الجريح.. محور الصراع الأبدي" والدراسة الرابعة للدكتور إبراهيم الفني بعنوان "التسوية الشرقية للمسجد الأقصى.. المصلى المرواني" والأخيرة من إصدار مركز دراسات الشرق الأوسط بعنوان "إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي"، وقد تناولت هذه الدراسات فترات تاريخية مختلفة من تاريخ القدس.

ناقشت الدراسة موضوع القدس في الفكر الإسرائيلي بدءاً بأسمائها ثم بالانتقال إلى بعض المفاصل التاريخية من تاريخ القدس، والحديث عن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية ومنح القدس وضعاً خاصاً دولياً.

ثم تطرق الباحث إلى الإدعاءآت الإسرائيلية حول النصوص التاريخية والدينية اليهودية التي تمتلئ بالنصوص الممجدة للقدس وزعم أحقيتهم فيها، إضافة إلى تصريحات القادة الإسرائيليين حول أحقيتهم بالقدس حسب زعمهم.

وفي إطار البحث عن الأساس القانوني للاحتلال الإسرائيلي، يتبنى بعض فقهاء القانون الدولي نظرية الغزو الدفاعي القائلة بـ "إمكانية ضم الأراضي التي احتلها المنتصر في الحرب الدفاعية إلى سيادته أو الاحتفاظ بها إلى حين تقرير مصيرها في اتفاقية سلامٍ في أقل تقدير".

وتناولت الدراسة هذه النظرية بالتفنيد باعتبارها مناقضة للقانون الدولي الذي يقول بحق الشعوب في تقرير مصيرها وفي استعادتها لإقليمها المغتصب بالطرق السلمية أو بالعنف في حال فشل الوسائل السلمية، وبحقها في الاستقلال بصرف النظر عن الأشكال القانونية لصور التبعية.

واعتمدت الدراسة في دحضها للادعاءات الإسرائيلية على بعض شهادات المؤرخين اليهود "الجدد" وعلماء الآثار الإسرائيليين مثل توم سيجيف ومائير بن دوف ويسرائيل فنكلشتاين من جامعة تل أبيب الذي نفى أي صلة لليهود بالقدس.

القمة العربية في تونس*

في اليوم ذاته الذي هاجمت فيه القوات الإسرائيلية مسيرة سلمية في رفح، وقصفت المروحيات الأميركية حفل زفاف جنوب العراق، انعقدت القمة العربية في تونس العاصمة بعد كثير أخذ ورد، وبعد أن هربت قمة مارس المفترضة من أن تنعقد عشية اغتيال شيخ فلسطين أحمد ياسين، فيصبح المأمول أكثر من المستطاع كالعادة، لكنها انعقدت في أجواء الشارع العربي شديد التوتر بسبب السيل الجارف من الدم العربي على مساحة الخريطة العربية.

إذا هكذا انطلقت سفينة القمة العربية للمرة الثالثة بعد إقرار الدورية السنوية، انطلقت من تونس التي تراجعت في البداية وبصورة مفاجئة لكل الأطراف العربية عن استضافة القمة في موعدها المقرر في مارس، ثم هي أصرت على حقها في الاستضافة والترؤس، في مقابل شلال الدبلوماسية المصرية الهادر، الذى بادر مباشرة بالإعلان عن الاستعداد لعقد القمة في القاهرة- بلد المقر- وبدعم من طرفي المعادلة المهمين العربية السعودية وسوريا. إزاء هذا الاندفاع المصري اضطرت الحكومة التونسية إلى الإعلان عن الموعد الجديد للقمة، مع ضرورة التزام الأطراف العربية بحد أدني مقبول من المشاركة، والإنجاح لجدول الأعمال المقترح.

القمة بين الانعقاد والتأجيل

يأتي انعقاد القمة العربية بتونس بعد شهرين من قرار تأجيلها، وخلال الستين يوما، ظلت أسباب التأجيل ودواعيه لغزا لم يكشف عنه أصحاب القرار السياسي، وكان ظهور وزير الدولة التونسي للشؤون الخارجية حاتم بن سالم مساء السبت ٢٧ مارس/ آذار ٢٠٠٤ قبيل موعد التئام الزعماء العرب بـ ٣٦ ساعة معلنا قرار تونس إرجاء القمة حدثا مفاجئا. وظل السؤال الملح عن أسباب هذا التأجيل يدور في خاطر

* إعداد د. إبراهيم عوض، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط

كل متتبع للشأن العربي. ويتتبع هذا التقرير بعض الجوانب التي قد تكون من أسباب هذا التأجيل وما طرأ بشأنها.

واكتفى البيان التونسي الذي أعلن تأجيل القمة بالتنويه ببروز تباين في المواقف حول بعض التعديلات والاقتراحات عند مناقشة وثائق القمة. وكان الجانب التونسي قد أضاف إلى جدول الأعمال وثيقة تتعلق بتحقيق التقدم الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان، وتدعيم مكانة المرأة ودور المجتمع المدني. وكانت كل من مصر والسعودية وسوريا قد قدمت للاجتماع الوزاري وثيقة مشتركة عرفت بوثيقة العهد كان قد تم الاتفاق عليها في القاهرة بين الدول الثلاث.

وذهب بعض المراقبين إلى أن هذه الدول -ذات الدور المحوري- رأت أنه لا داعي لإضافة أشياء أخرى لوثيقة العهد حتى لا يتوسع الخلاف وتتعدد المشاكل. ومن هنا ربما كان من أسباب قرار تونس تأجيل القمة ما يتعلق بالخلاف حول بنود جدول الأعمال ولا سيما مضمون وثيقة العهد، علما بأن وزير الدولة التونسي حاتم بن سالم أكد أن بلاده قدمت مقترحات جوهرية بشأن الإصلاحات رفضتها بعض الوفود العربية.

والسبب الثاني للتأجيل كان الاعتذارات المتتالية لعدد من الزعماء العرب عن عدم حضورهم وكانوا -حسب تصريحات سياسيين تونسيين- قد أكدوا حضورهم الشخصي. ومن أبرز الغائبين ملك البحرين الذي كان من المفترض أن تسلم بلاده الرئاسة الدورية للمؤتمر، وولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله. كما ذاع غياب الرئيس المصري حسني مبارك فضلا عن الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي الذي اعتذر والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والرئيس الموريتاني معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، وكانت تونس تراهن على حضور كامل للقادة المغاربيين.

كما أظهرت الاجتماعات الوزراية خلال يومي ٢٦ و٢٧ مايو/ أيار وجود تباين بشأن أجندة إصلاح الجامعة العربية. ففي حين كان أمينها العام عمرو موسى يدعو بتعجيل التغييرات الهيكلية والمؤسساتية في الجامعة بشكل متزامن مع تعديل ميثاقها، أبدى بعض رؤساء الوفود، وبخاصة وزيري خارجية الجزائر والمغرب

اعتراضهما على ذلك، ورأيا أنه من المناسب أولا تعديل الميثاق وإعداد وثائق مدروسة لإصلاح هياكل الجامعة تقدم في القمة المقبلة.

وهيمن الخلاف بين وزراء الخارجية على مشاريع الإصلاح السياسي التي تدعو الولايات المتحدة لتحقيقها في المنطقة، فانقسم المشاركون إلى فريقين، أحدهما يرحب بالإصلاحات ويدعو لتطبيقها، والثاني يريد تأجيل البت فيها حتى القمة المقبلة المزمع عقدها بالجزائر في مارس/ آذار ٢٠٠٥. ويؤكد أصحاب الرأي الثاني أن الإصلاح ينبغي أن ينبع من الداخل لا أن يفرض من الخارج. وكانت تونس من أبرز دول الاتجاه الأول في حين كانت سوريا على رأس الاتجاه الثاني.

إن احتواء الوفد الفلسطيني على ممثلين عن حركتي حماس والجهاد الإسلامي، دفع بتونس إلى الاستجابة لضغوط أميركية لا تريد أن يحضر هذان الفصيلان إلى القمة، فضلا عن أن أميركا لا تريد كذلك من القمة أن تدين اغتيال إسرائيل للشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس وهو أمر كان متوقعا. كما احتدم خلاف بين الوفدين السوري والمصري بشأن مبادرة السلام التي قدمتها السعودية في قمة بيروت قبل عامين.

مبادرة الشرق الأوسط الكبير والقمة العربية

صرح الأمين العام للجامعة عمرو موسى أن هذه المبادرة ستأخذ مكانها البارز على جدول أعمال القمة، وقال "إن أمر هذه المبادرة أمر عاجل ويمكن أن يُتخذ فيه قرار أو موقف طبقا لما تجري عليه المناقشات في القمة العربية، وتكون لذلك متابعة من جانب مجلس الوزراء للعرض على قمة الجزائر".أما عن موقف الدول الأعضاء الذاهبين إلى قمة تونس فيختلف ما بين الرفض المطلق والتحفظ والقبول مع بعض التعديلات وتقديم بعض الإيضاحات.

فبالنسبة للدول الرافضة لهذه المبادرة ومن بينها مصر والسعودية وسوريا، فإنها تعتبرها تدخلا في شؤونها الداخلية، وتأخذ عليها بعض المثالب، مثل أنها بنت رؤيتها الإصلاحية وفقا للنموذج الأميركي في نظم الحكم والثقافة والاقتصاد، وأنها لم تراع الخصوصية الثقافية والفروقات الحضارية والتفاوت على سلم التنمية البشرية بين دول الشرق الأوسط الكبير. وتعتقد هذه الدول الرافضة أن هدف المبادرة هو دمج إسرائيل

في المنطقة العربية والمحيط الإسلامي أكثر من الأهداف الإصلاحية المعلنة، ويتضمن في الواقع العملي الاعتراف الضمني بإسرائيل.

أما بعض الدول العربية الأخرى ومنها الإمارات والبحرين وقطر، فإنها دعت إلى إمعان النظر في هذه المبادرة وقراءتها بعمق وتروٍّ ومعرفة أوجه الاستفادة منها قبل الحكم برفضها.

رؤى الإصلاح

المبادرتان السعودية والمصرية اللتان خلصتا إلى ورقة واحدة بعدما انضمت إليها سوريا، جاءت في تسعة بنود كان آخرها البند المتعلق بالإصلاح إضافة إلى عدة ملاحق. الورقة خلت تماما من أي موقف واضح تجاه الإصلاح السياسي، واكتفت بالإشارة إليه في سياق الحديث عن تحصين التضامن العربي "باستنهاض المواطنين عن طريق توسيع المشاركة السياسية وإنجاز الإصلاحات الضرورية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإقامة الهياكل اللازمة لتنفيذ ذلك".

وتبلور خلال اليوم الأول من اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في مارس/ آذار الماضي ورقة قطرية وصفها وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني بأنها "شرح لوجهات النظر للمناقشات التي تمت في اليوم الأول لاجتماعات وزراء الخارجية العرب، وأنها ساعدت مع الأوراق الأخرى في التوصل إلى نتيجة جماعية لورقة عربية بالكامل".

من جهة أخرى احتدم الخلاف اليمني-العراقي حيث إن المبادرة اليمنية تدعو إلى تشكيل لجنة ثلاثية من الأمم المتحدة والجامعة العربية وقوات الاحتلال مع ممثل عن مجلس الحكم العراقي لتتولى وضع خارطة طريق للعراق تشمل سحب قوات الاحتلال إلى خارج المدن، وتشكيل جمعية وطنية على أساس وطني، وحظر الأحزاب الدينية والعرقية والطائفية وما إلى ذلك. وأثارت خارطة الطريق اليمنية غضب مجلس الحكم الانتقالي، وبعث وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري برسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى يدعو فيها إلى عدم طرح المبادرة اليمنية على القمة.

ويؤخذ على رؤى الإصلاح عموما أنها تفتقر إلى الجدية والرؤية الشاملة لمواضع الخلل في البنيان العربي، فكل مبادرة أخذت من الجانب الإصلاحي ما يحتمله بنيانها أو ما يستطيع الالتفاف عليها، فبعضها يرى في استنهاض المرأة ولو ادعاء خطرا على نظامه الاجتماعي وأنه سيترك انعكاسات لا يستطيع تجاوزها كما هو شأن السعودية، والبعض يرى في التعلق شكليا بالمجتمع المدني والحريات ملاذا له في مواجهة انتقادات الجمعيات الحقوقية الدولية كالنموذج التونسي، وبعضها رأى في حل الأزمتين العراقية والفلسطينية شرطا للإصلاح، وهو ما تعبر عنه الورقة اليمنية وما يعبر عنه الموقف السوري.

تمثيل العراق في المؤتمر

إن ما تم خلقه من "مؤسسات" وهياكل إدارية في العراق المحتل أيا كانت مسمياتها تنقصها الشرعية الوطنية والشرعية الدولية، فالعلاقة بين قوات الاحتلال والعراق المحتل عسكريا تحكمها اتفاقيات لاهاي لعام ١٩٠٧، وكذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، والبروتوكلان الإضافيان الملحقان بها. ويترتب على ذلك أن سلطات الاحتلال سواء أكانت ممثلة بحاكم مدني أجنبي أو حاكم عسكري أجنبي أو حتى بمؤسسات يقوم عليها "عراقيون" معينون من سلطات الاحتلال، لا يمكنها أن تقوم بتمثيل العراق لا في المحافل الدولية ولا في المحافل الإقليمية ولا حتى لدى الدول في إطار العلاقات الثنائية. كما تعتبر جميع القرارات والإجراءات ذات الطبيعة السيادية والدستورية أوغيرها باطلة عدا ما يتعلق بتسيير الأمور اليومية التي حددتها الاتفاقيات الدولية المشار إليها أعلاه.

ويترتب على ذلك سؤال هام جدا هو: هل يجوز لمؤتمر القمة أن يقرر الجهة التي تمثل العراق، أم عليه أن ينتظر استعادة العراق لسيادته؟ وبما أن موضوع التمثيل قد حسم، كما يبدو، بسبب ضغط الولايات المتحدة الأميركية، وكذلك بعض الدول العربية المحسوبة عليها، بهدف فرض اعتراف من جانب الدول العربية وإسباغ شرعية مصطنعة.

الملف الفلسطيني

طرحت خطة تحرك عربي لتفعيل مبادرة السلام التي تبنتها قمة بيروت في مارس ٢٠٠٢، والتي لا تمانع في علاقات لإسرائيل مع الدول العربية شرط انسحابها من كامل الأراضي العربية التي تحتلها، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وبالنظر إلى أن هذه المبادرة هي الموقف العربي المتفق عليه، فالمطلوب أن تشدد عليها قمة تونس ثانية، وتدعو المجتمع الدولي إلى الأخذ بها، وتدعوه أيضا إلى العمل الجدي لتنفيذ خطة خريطة الطريق التي صاغتها اللجنة الرباعية، وأكدت عليها القمة العربية في شرم الشيخ في مارس العام الماضي.

وبالنظر إلى استخفاف إسرائيل بهذه الخطة ومواصلة اعتداءاتها العسكرية على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وهو ما تضاعف في بنائها جدار الفصل العازل الذي يضم إلى الدولة العبرية مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية، فإن القمة وقعت بموقف صعب جدا أزاء هذا الصلف الإسرائيلي الكبير، في مواجهة حالة العجز العربي الرسمي.

يضاف إلى هذا كله أن بندا صار ثابتا في الاجتماعات الدورية العربية، ويتعلق بتوفير الالتزامات المالية التي تعهدت بها دول عربية لصندوقي القدس والانتفاضة اللذين أعلن عن إنشائهما في قمة القاهرة الطارئة في العام ٢٠٠٠، ومن أهم ما سيكون في الورقة الفلسطينية المطروحة على قمة تونس المطالبة بالوفاء بهذه الالتزامات، بالنظر إلى أن ١٠٪ فقط هو ما توافر من هذه الالتزامات، وإذا ما تذكرنا أن «لجنة للمتابعة والتحرك» يعلن عن تشكيلها عقب كل مؤتمر قمة، فإن اللجنة الجديدة سيكون حالها نفسه الذي كانت عليه سابقاتها، لن تملك غير مناشدة الأشقاء العرب توفير الأموال اللازمة لإنقاذ السلطة الفلسطينية وانتشالها من راهنها المعلوم.

نتائج القمة

في المؤتمر الصحفي المشترك للأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى ووزير خارجية تونس الحبيب بن يحيى، الذي حاولا فيه إقناع الجماهير باعتبار قمة تونس إنجازا مميزا، لم ينجح الأمين العام بالدعابة وكثير من الردود الناقصة، في صد الأسئلة المحرجة، ومواجهة السيل الجارف من الأسئلة التى لا تجد الإجابات.

غير أننا عندما ننظر إلى الوثائق الصادرة عن القمة، نستطيع إحالة بنودها إلى ملفين، ملف القضايا السياسية العربية وأهمها العراق وفلسطين، وملف التغيرات الديمقراطية.

والمفارقة في قمة تونس أن المواقف المعلنة سواء بشأن العراق وفلسطين، أو بشأن التغير الديمقراطي والإصلاحات، قد جاءت متأقلمة مع المستجدات وما يتطلبه ذلك التأقلم من تعديلات في تلك المواقف، ولعل الأمر الوحيد في هذه القمة، المختلف عن القمم السابقة، هو ذلك المتعلق بالديمقراطية، والذي يتضمن قضايا لم نعهد وجودها على جدول أي قمة سابقة، مثل توسيع المشاركة في الحياة السياسية وتعزيز المجتمع المدني، وإشراك المرأة في صنع القرار، والمساواة، وحقوق الإنسان، وحرية الرأي، والتسامح، وحوار الأديان والحضارات، وما إلى ذلك من عناوين إصلاحية، ستجد وعورة بالغة في طريقها إلى التطبيق.

وتكتمل مفارقات قمة تونس في أن هذه القمة شهدت أول إدانة عربية جماعية للعمليات الاستشهادية الفلسطينية أدرجها البيان دون تسميتها، في إطار «العمليات التي تستهدف المدنيين دون تمييز»، وهي عبارة فهم معناها تماما، أما عندما دعا المؤتمرون إلى تنفيذ وعد بوش حول قيام الدولة الفلسطينية التي لم يقولوا هذه المرة إن «القدس الشريف» هي عاصمتها، فقد أغفلوا القول إن الموعد المحدد للدولة حسب خارطة الطريق هو عام «٢٠٠٥»، وذلك في إقرار ضمني لما أعلنه بوش حول عدم إمكانية قيام الدولة في ذلك الموعد.

قمة تونس جسدت الهروب العربي من مواجهة الاحتلال الأميركي للعراق، بالدعوة إلى إعطاء الأمم المتحدة الدور الأممي و«الشرعي» الذي يمكن الجامعة قريبا جدا من إرسال قوات عربية لـ «حفظ السلام»، ولم تتعامل بالشكل اللائق مع القضايا العراقية المصيرية، في تسليم إلى غياب القدرة على التأثير الحقيقي، أو بمعنى أصح عدم الرغبة في التدخل في شؤون الإدارة الأمريكية ومصالحها في الأراضي العراقية المحتلة.

عملية السلام في الصحافة الإسرائيلية*

(كانون الثاني – حزيران ٢٠٠٤)

مقدمة

بادرت الإدارة الأميركية بعرض خطة للسلام في منطقة الشرق الأوسط في عام ٢٠٠٣م أطلق عليها خطة "خارطة الطريق"، وذلك لملء الفراغ القائم في ساحة الصراع العربي-الإسرائيلي الساخنة دائماً.

وقد جاءت هذه الخطة في أعقاب تصاعد مستويات الصراع العسكري ورغبة الأمريكيين في تهدئة حدة وتيرة الصراع المسلح. وتقوم خطة خارطة الطريق في خطوطها العريضة على إنهاء العنف المسلح مع اقتراح قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة بحلول عام ٢٠٠٥.

لقد اتضح بعد عرض خارطة الطريق أنه ليس لدى حكومة شارون أي نية لتبني ما جاء فيها رغم ما دار حولها من اعتراض فلسطيني سار في اتجاه قبولها استجابة للضغوط الأميركية والعربية. إلا أن عدم جدية إسرائيل وتردد الفلسطينيين حال دون طرح بنود المبادرة حيز التفاوض ولطالما اتهمت إسرائيل السلطة الفلسطينية بأنها لا يمكن أن تكون شريكاً حقيقياً للسلام مقنعة الإدارة الأميركية بذلك.

ومع بداية عام ٢٠٠٤ تسربت معلومات حول نية شارون وحكومته إعداد خطة تأتي، فيما يبدو، في سياق استغلال دعاية الحملة على الإرهاب في العالم وسط ادعاءات شارون وحكومته بأنه يجب محاربة الإرهاب في الضفة وغزة قبل البدء في الحديث عن أي تفاوض.

---

* إعداد رياض حمودة، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط

لماذا الانفصال عن الجيران؟

جوهر خطة فك الارتباط هو أن شارون توصل، على ما يبدو، إلى استنتاج بأنه ليس للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني حل عسكري. فالمقاومة الفلسطينية عرقلت تحقيق حل عسكري، وهذه حرب استنزاف تعلم إسرائيل أنها لا تستطيع الانتصار فيها[١].

لقد طرأ لدى شارون تغيير جوهري في موضوع الأهمية الأمنية للمستوطنات وهو يتبنى الآن مفهوم رابين وحاييم بارليف اللذين قالا بأن ليست كل المستوطنات ذات أهمية أمنية، وخلافاً للماضي فقد قال شارون للجمهور عملياً إنه ليس لمستوطنات غوش قطيف وقطاع غزة أهمية أمنية حيوية، وهذا هو موقفه اليوم بالنسبة لمستوطنات معينة في يهودا والسامرة، وهكذا فقد ضعضع شارون مفهوم الأمن[٢].

وفي لقاء القائم بأعمال رئيس الوزراء إيهود أولمرت مع رئيس الوزراء البريطاني في لندن توني بلير في حديثه عن خطة فك الارتباط، قال أولمرت: إن الجمود في تطبيق خارطة الطريق أدى بشارون إلى فكرة الخطوة من طرف واحد حيال الفلسطينيين التي تؤدي إلى تقليص كبير للإرهاب[٣].

وفي الوقت الذي تنوي فيه إسرائيل إعلان فك الارتباط نجد الجيش يجتاح المخيمات ويجد مواجهة من المقاومة الفلسطينية. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: لماذا، رغم ذلك، يواصل الجيش هذه الحملات؟ لعل موضوع تصفية المقاومة سبباً في ذلك، وأمر آخر عبر عنه القائد السابق للقطاع العميد جادي شماني في مقابلة مع هآرتس بقوله "إن الجيش الإسرائيلي ينتصر في هذه المواجهة كل يوم عدة مرات" ويعلن: "ليس لدينا مشكلة في مواصلة القتال قدر ما يتطلب الأمر"، وبتعبير آخر، لا يريد تكرار ما حدث في الانسحاب من جنوب لبنان، بأن يُعْرَض الانسحاب من غزة كتحصيل حاصل لفشل عسكري في المهمة.[٤]

---

١. زئيف شيف، هآرتس ١٢/ ٣/ ٢٠٠٤ م.
٢. المرجع نفسه.
٣. ألوف بن، هآرتس، ١١/ ٣/ ٢٠٠٤م.
٤. عاموس هرئيل ، هآرتس ٨/ ٣/ ٢٠٠٤ م.

مشروع خطة الانسحاب

كلف شارون اللواء احتياط غيورا إيلاند مع فريق عمل لوضع خطة الفصل. في البداية قامت الخطة على إخلاء قطاع غزة برمته باستثناء المستوطنات الشمالية الثلاث ومحور فيلادلفيا بين إسرائيل ومصر[٥]، واحتوت مسودة الخطة على خطوط غير واضحة لمقترحات تتعلق بالضفة الغربية ضمن أربعة بدائل هي:

١- عدم عمل أي شيء في المنطقة وفي المستوطنات، حيث أن فك الارتباط سيكون بالمواصلات فقط، ويسمح للفلسطينين بتواصل أكبر للحركة في مناطقهم ليس أكثر.

٢- خطوة "صغيرة" تتضمن إخلاء أربع مستوطنات فقط في شمال السامرة "نابلس".

٣- خطوة "كبيرة" تخلق شروطاً كافية لنشوء دولة فلسطينية مستقلة.

٤- خطوة "كاملة" تخلق شروطاً بواقع تسوية دائمة.

غير أن مجلس الأمن القومي أوصى بالبديل الثالث "الخطوة الكبيرة". وحسب المجلس فإن هناك مبرراً لخطوة كبيرة معقدة وأليمة في يهودا والسامرة إذا ما (وفقط إذا ما) كان ممكناً التوصل مسبقاً إلى موافقة دولية (وليس فقط أميركية). ووفقاً لتوصية مجلس الأمن القومي فإن على إسرائيل التخلي عن المستوطنات الشمالية الأربع في السامرة بالتوازي مع تنفيذ الإخلاء في قطاع غزة كمرحلة تمهيدية لاستمرار الإخلاء من يهودا والسامرة. وبتعبير آخر، في المرحلة الأولى تخرج إسرائيل من غزة وتخلي أربع مستوطنات في شمال السامرة دفعة واحدة. المرحلة التالية، تخلي ١٥-٢٠ مستوطنة أخرى في يهودا والسامرة حتى استكمال الخطوة الكبيرة هناك[٦]. ولكن هناك تساؤلات في الخطة حول مستقبل المستوطنات بعد الانسحاب من غزة[٧].

لقد جاء في مقدمة الوثيقة تبريرات منها أن الخطة ستتضمن: "تحسين الوضع الأمني على المدى البعيد، منع حدوث شرخ كبير في الشعب، تجنيد دعم دولي، عدم المس بواجب الفلسطينيين لتطبيق المرحلة الأولى من خارطة الطريق، خلق إحساس

---

٥. صحيفة معاريف، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٤م وانظر بالتفصيل الدور المصري لاحقاً

٦. صحيفة معاريف، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٤م

٧. صحيفة يديعوت أحرونوت، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٤م

بالخسارة لدى قيادة السلطة الفلسطينية، تجنيد التعاون من مصر والأردن، تقليص صورة الانسحاب تحت النار كل هذا بثمن اقتصادي معقول[٨].

معارضة الخطة أمنياً وسياسياً قبل المصادقة عليها

أثارت مبادرة شارون معارضة رئيس هيئة الأركان ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" ورئيس "الشاباك" ومجلس الأمن القومي، فقد وقف وزير الدفاع إلى جانب شارون ملقياً بثقله كجهة متخصصة لتأييد المبادرة، ولهذا فإن فشلها سيسجل في حسابه[٩]. رئيس هيئة الأركان يعلون تحفظ على الخطة، ومعه كبار الجنرالات، إذ ترفض الجهات الأمنية خطة فك الارتباط من طرف واحد تمييزاً لها عن فك الارتباط بالاتفاق، فقادة الأمن، يرون في إخلاء غزة بالذات رافعة لاستئناف الحوار مع السلطة الفلسطينية. ومؤخراً أشارت شخصية عسكرية كبيرة بأن خطة فك الارتباط ستجبر الفلسطينيين على العودة إلى مسار المفاوضات الذي هجروه في تشرين الأول ٢٠٠٠م، وهذه هي ميزتها البارزة. وبرأي كثيرين في قيادة الجيش الإسرائيلي فإن الفارق بين فك ارتباط من طرف واحد وفك ارتباط بالاتفاق مثله كمثل الفارق بين الهزيمة والنصر. فك ارتباط من طرف واحد سيمس بأمن إسرائيل.[١٠]

يظهر صديق شارون روبي ريفلين والمقرب منه معارضاً للخطة، وريفلين رئيس الكنيست لا يتوقف عن توجيه الانتقادات لخطوات شارون السياسية[١١]. كما تبلورت داخل الليكود عصبة متمردين من ١٢عضو كنيست ونواب وزراء ووزراء يهددون بعدم تأييد الخطة، وهناك وزراء في حكومته مثل شالوم ونتنياهو ما زالا مترددين، فمعارضة نتنياهو إذا حدثت ستبلور أغلبية ضد الخطة في الحكومة والحزب ويمكن أن تؤدي إلى سقوط شارون.[١٢] هذا معناه أن شارون أمام مأزق فهو لا يستطيع أن يتجاهل خطة فك الارتباط ليرضي معارضيه ويحافظ على الائتلاف، وفي الوقت ذاته

---

٨. صحيفة معاريف، ١٢/ ٣/ ٢٠٠٤م

٩. أرييه إلداد، يديعوت أحرونوت ٢/ ٣/ ٢٠٠٤م، و بن كاسيت ، معاريف ١١/ ٣/ ٢٠٠٤م

١٠. سيفر بلوتسكر، يديعوت أحرونوت ١١/ ٣/ ٢٠٠٤م

١١. يوسي فيرتر، هآرتس ١١/ ٣/ ٢٠٠٤م

١٢. المرجع نفسه

لا يستطيع أن يغامر بالإصرار على طرح خطته ويخسر ائتلافه لتسقط حكومته. لذا فإنه ربما فكر في البديل، وليس بالتأكيد تجاهل الخطة تماماً، بل تعديلها ليتمكن من مساومة معارضيه لكسب تأييد بعضهم في محاولة للابتعاد عن خطر إسقاط حكومته. إذن شارون ملزم بالسير حتى النهاية، لأن توقفه في منتصف الطريق يسرع رحيله في ضوء التهديدات المتأتية من كل صوب: رحيل أحزاب اليمين عنه، قضايا الفساد، تمرد الليكود كما سيظهر في رفضه الاستفتاء على خطة الفصل.

لاقى تصريح إيهود أولمرت القائم بأعمال رئيس الوزراء لصحيفة "ديلي تلغراف" معارضة داخل أوساط الليكود، وقد اعترف أولمرت نفسه بأن فك الارتباط كفيل بشق صفوف الليكود وإزاحته عن السلطة. تصريح أولمرت عن "ترحيل أنفسنا" أثار غضباً في أوساط اليمين، فالوزير بني ألون رئيس حركة موليديت يرى أن ترحيل اليهود لا يحل المشكلة ونائب وزيرة التربية والتعليم تسفي هندل الذي يسكن في مستوطنة "غانيه طال" في غوش قطيف قال: "أولمرت الذي يريد أن يطردنا من بيوتنا يلحق ضرراً هائلاً بالدولة" والنائب أرييه ألداد من حزب الاتحاد الوطني قال: "إن أولمرت لا يفعل سوى أن يطلق صوت أسياده ولكن بنبرة أكثر تطرفاً"[١٣].

يبدو أن صخرة الخلاف الأساسي تعود إلى أن رئيس الأركان وجنرالات مركزيين يعتقدون بوجوب السعي إلى تسويات مع الفلسطينيين من أجل إلزامهم في مجالات مختلفة، وعدم الوصول إلى فك الارتباط كخطوة من طرف واحد. فالجيش يخشى خللاً استراتيجياً، وخطة بدون تسوية ستؤدي إلى انسحاب تحت النار واستمرار مضمون للقتال.[١٤] كما أعرب رئيس المخابرات آفي ديختر عن شكه في أن فك الارتباط لن يوقف الإرهاب[١٥].

وهناك من يعارض الخطة كونها تضر بالاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي. فهناك ١٥ ألف عامل من قطاع غزة يعملون في إسرائيل، ويعيلون ما يقرب من ١٤ ألف

---

١٣. صحيفة معاريف، ٧/ ٣/ ٢٠٠٤م

١٤. زئيف شيف، هآرتس ٩/ ٣/ ٢٠٠٤

١٥. يديعوت أحرونوت، ٩/ ٣/ ٢٠٠٤

نسمة. وتمر كل يوم قرابة ٧٠٠ شاحنة، وهي القناة الوحيدة لجلب المؤونة الحيوية للقطاع ولتصدير الإنتاج الزراعي للسوق الإسرائيلية والأوروبية، ويجب أن لا تتوقف هذه الحركة، إلا إذا سعت الحكومة الإسرائيلية إلى تجويع مليونين وربع المليون من المحاصرين.[١٦]

الموقف الأميركي من الخطة

تعتقد مصادر في إسرائيل بأن الإدارة الأميركية تتعاطى بإيجابية مع خطة فك الارتباط، في أعقاب الاتصالات مع إسرائيل والتعديلات المخطط لها في مسار الجدار الفاصل، فمن المهم للأميركيين أن يكون من مرتكزات الخطة خارطة الطريق "ورؤيا بوش" لإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل[١٧].

كما أشارت محافل أميركية بأن الولايات المتحدة تعتقد أن على شارون أن يخلي عشرات المستوطنات في الضفة "وذلك من أجل أن يسمح للفلسطينيين بحياة طبيعية"،[١٨] وأوضح شارون بأن ذلك ممكن شريطة أن يتم مقابل مساعدة اقتصادية من الولايات المتحدة لتعزيز الاستيطان في الضفة وموافقتهم على ضم بعض المناطق مثل معاليه أدوميم في إسرائيل[١٩].

ويأتي الحرص الأمريكي على أمن إسرائيل في مطالبات الإدارة الأمريكية، وفقاً لمصادر أمنية في واشنطن، التوصل إلى تنسيق أفضل لإسرائيل ليس فقط مع الولايات المتحدة، بل مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أيضاً، ويهدف التنسيق إلى الحيلولة دون خلق فراغ في أعقاب الإخلاء المخطط له،[٢٠] وهذا يؤكد حرص الإدارة الأميركية على مصلحة إسرائيل الأمنية، ليس حباً في رحيل الإسرائيليين تحقيقاً لآمال الشعب الفلسطيني في التحرر من الاحتلال وسطوته. وهذا ليس مستغرباً من إدارة

---

١٦. يارون لندن، يديعوت أحرونوت ، ١١/ ٣/ ٢٠٠٤م

١٧. ألوف بن، هآرتس ١٢/ ٣/ ٢٠٠٤

١٨. بن كاسبيت، معاريف ١٢/ ٣/ ٢٠٠٤م

١٩. أتيمار آيخنر، يديعوت أحرونوت ١٢/ ٣/ ٢٠٠٤

٢٠. معاريف ١٢/ ٣/ ٢٠٠٤م

الرئيس بوش التي تسعى بكل الوسائل ومن خلال كل الإمكانات إلى الحفاظ على المصالح المشتركة في المنطقة.

تفاصيل الخطة حسبما يراها الأمريكيون على الأرض، ترى أن تخرج إسرائيل تماماً من قطاع غزة بما في ذلك محور فيلادلفيا الذي يفصل القطاع والأراضي الإسرائيلية، وبالتوازي في يهودا والسامرة تخلي إسرائيل المستوطنات المنعزلة، الأمر الذي يسمح بتواصل إقليمي فلسطيني بالحد الأدنى. وبالمقابل يكون الدور الأمريكي تأمين مظلة جوية دولية، وإسرائيل من جهتها سوف توقف بناء الأصابع التغلغلية لجدار الفصل وتقلص مسار الجدار بشكل دراماتيكي. وبالتوازي سيعترف الأمريكيون بالوضع الناشئ كوضع راهن إلى أن يثبت بأن هناك شريك فلسطيني، وإلى أن تكون هناك حرب فلسطينية حقيقية ضد ما يسمى بـ"الإرهاب" (أي تطبيق القسم الفلسطيني في المرحلة الأولى من خارطة الطريق)، وهكذا تستقر المنطقة على تسوية انتقالية مؤقتة، تنفذ من طرف واحد دون طرف فلسطيني لكن بإسناد دولي.[٢١]

وهناك تحفظ في الجانب الأمريكي بسبب ضغوطات من الكونغرس، حيث يواصل عدد من الشيوخ أعضاء الكونجرس البارزين معارضتهم للخطة. التي من شأنها أن تعرقل جهود الرئيس بوش في العراق وتزيد من اضطراب الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط.[٢٢]

يريد الأمريكيون إخلاء الضفة الغربية ليتمكنوا من تنفيذ خطة خارطة الطريق التي أعلنوها في ٢٠٠٣م، والإدارة الأميركية ستتردد في تبني خطة معناها العملي تقسيم الضفة الغربية لأنه في هذه الحال لن تبقى أراض كافية للدولة الفلسطينية،[٢٣] ومن هنا يؤكد الأمريكيون مرة أخرى بأنه من الصعب الحصول على تأييد دولي للخطة مقابل الانسحاب من غزة فقط.[٢٤]

---

٢١. بن كاسبيت، معاريف ٢/ ٣/ ٢٠٠٤م

٢٢. نفس المرجع

٢٣. يوسف طريف، معاريف ٣/ ٣/ ٢٠٠٤م

٢٤. ألوف بن ، هآرتس ٧/ ٣/ ٢٠٠٤م

أفادت صحيفة فايننشيال تايمز في ٦/ ٣/ ٢٠٠٤ استناداً إلى محافل أمريكية بأن الإدارة الأمريكية في واشنطن والحكومة الإسرائيلية قريبتان من إجمالي التفاهم حول خطة أرئيل شارون لفك ارتباط إسرائيلي مطلق من قطاع غزة، وفك ارتباط جزئي من يهودا والسامرة. وقالت كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي أن الخطة كفيلة بأن تكون فرصة تاريخية لحث المسيرة السلمية، وإذا ما نجح فك الارتباط فإن هذا كفيل بأن يكون خطوة تاريخية كبيرة حتى أكبر من سقوط سور برلين[٢٥].

مما سبق يمكن القول بأن الموقف الأمريكي يقوم أساساً على تأييد خطة شارون بالانسحاب الكامل من غزة وإخلاء تدريجي للمستوطنات في الضفة تمهيداً للانسحاب من الضفة الغربية، وبموازاة ذلك على الفلسطينيين أن يشنوا حملة لمحاربة ما يسمى بـ "الإرهاب" في المناطق التي تم إخلاؤها، وبذلك يكون الفلسطينيون قد طبقوا القسم الخاص بهم في خارطة الطريق. حتى تستقر الأمور على تسوية نهائية.

الدور المصري

يثور التساؤل هنا عن ما الدور الذي تريده إسرائيل من مصر؟، وما الدور الذي تراه مصر مناسباً لها؟.

يتوقع شارون أن تأخذ مصر على عاتقها إغلاق محور فيلادلفيا* في إطار خطة فك الارتباط التي أعلن عنها. ويرى الإسرائيليون أنهم مخطئون، إذا أعطوا لمصر دور الشرطي في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. فهم يرون أن مهمة مصر يجب أن تكون

---

٢٥. معاريف ٧/ ٣/ ٢٠٠٤م

*** لا يشكل مقطع فيلادلفيا حسب اتفاق السلام الإسرائيلي المصري مقطعاً من الحدود الدولية بين الدولتين. على خرائط اتفاق السلام الموقعة من الجنرال المصري طه مجذوب والسفير الأمريكي روي أترتون واللواء أبراهام تامير رسمت في هذا المقطع حدود بين مصر والكيان الفلسطيني الذي سيشكل لاحقاً في قطاع غزة. محور فيلادلفيا يمر إذاً في قطاع أمني في داخل أراضي قطاع غزة وليس داخل أراضي إسرائيل. وضع مشابه ساد أيضاً مع الأردن الذي يرى في خط الحدود في غور الأردن حدوداً أردنية فلسطينية وليست أردنية إسرائيلية، ومن هنا سيشكل ما سيحدث بين مصر وإسرائيل في محور فيلادلفيا سابقة بالنسبة للأردن في منطقة الغور (زئيف شيف، هآرتس ٣/ ٣/ ٢٠٠٤).**

أوسع من ذلك بكثير، شريطة أن ترغب فعلاً في وضع حدٍ للصراع الإسرائيلي– الفلسطيني الذي يمكن له أن يمتد إلى داخل أراضيها.[٢٦]

هذا يعني أن مصر ليس لديها الرغبة في لعب دور الشرطي وتحقيق الاستقرار والسيطرة داخل القطاع عند خروج الجيش الإسرائيلي خدمة لأمن إسرائيل، والسؤال هل المسألة بالنسبة لمصر عدم قدرتها لعب هذا الدور، أم عدم رغبتها في أن تلعب هذا الدور؟

في أكثر من زيارة قام بها رئيس جهاز المخابرات المصرية عمر سليمان وزيارات قام بها رئيس مكتب رئيس الوزراء ورئيس جهاز الموساد مئير دغان تم وضع الأساس لعدة مبادئ بشأن دور مصر في قطاع غزة بعد فك الارتباط. وقد تم الإعلان عن الدور المصري من خلال أن:

- مصر تؤيد الخروج التام لإسرائيل من قطاع غزة وتفكيك المستوطنات كجزء من خطة خارطة الطريق".
- مصر غير مستعدة لأخذ المسؤولية عن الاستقرار في قطاع غزة بعد خروج الجيش الإسرائيلي، ولكن مع ذلك فهي مستعدة لأن تكون جهة مساعدة على الاستقرار.
- مصر ترى في الحدود المشتركة لها مع قطاع غزة "وضع طبيعي" ولهذا فإن على إسرائيل أن تخرج من محور فيلادلفيا.
- كي تتمكن مصر من إجراء رقابة جيدة على الحدود هناك مجال للبحث بإضافة ملحق إلى اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل يتيح لمصر استخدام قوات مسلحة، ووسائل تتيح لها سيطرة جيدة على طول الحدود وذلك لمنع النشاط الإرهابي.
- الحدود بين مصر وقطاع غزة لن تكون مفتوحة بل حدود تواصل، وستكون تحت رقابة السلطات المصرية بالتعاون مع السلطات الفلسطينية.
- تصر مصر على –وقد تلقت تعهداً أمريكياً– ألا تصبح غزة سجناً، ومن هنا فإن نقطة عبور إيرز ستبقى مفتوحة لدخول عمال فلسطين إلى إسرائيل.
- ستكون مصر مستعدة لتدريب القوات الفلسطينية وإدخال رجال مخابرات إلى القطاع لأغراض المراقبة، لكي يكون لمصر صورة عما يجري في مجال النشاط التآمري في قطاع غزة.

---

٢٦. زئيف شيف هآرتس ٣/ ٣/ ٢٠٠٤م

- إن المصريين مستعدون لحلول وسط مع حماس تـؤدي إلى الهـدوء وخـروج الجـيش الإسرائيلي من المنطقة وإلى تعزيز السلطة في غزة.
- المصريون مستعدون للمساهمة بخدماتهم كوسطاء في الساحة السياسية، الفلـسطينية الداخلية.[٢٧]

لقد عبرت إسرائيل عن تخوفها من الدور المصري المحتمل، فالتوقيع على اتفاق السلام مع مصر تعرقل مرات عديدة بسبب إصرار إسرائيل على نزع السلاح من سيناء وإدخال قوات أمريكية إليها. ورفض المصريون ذلك معتبرين أنه إهانة لسيادتهم. إلا أن ضغوط كارتر هي التي أدت في نهاية المطاف إلى موافقة السادات على نزع سلاح سيناء، ويعلق يسرائيل هرئيل "والآن ها هو أرييل شارون يأتينا بحماقة قدحها زناد عقله إذ وجه الدعوة لمصر بإعادة جيشها إلى القطاع"[٢٨].

ويرى المصريون أنه من المهم أن يكون الانسحاب جـزءاً مـن مـسيرة سياسـية أوسع، تؤدي إلى تطبيق خارطة الطريق، وأن تساعد الخطوة في تحقيق سلام واستقرار في المنطقة لا أن تستجيب فقط لمصادر القلق الأمنية الإسرائيلية.

وقد جاءت تصريحات الرئيس المصري عند لقائه سلفان شالوم وزير الخارجيـة الإسرائيلي في القاهرة في ١١/ ٣/ ٢٠٠٤ لتؤكد بأن إعادة الانتشار سيكون لمنع تهريـب السلاح عبر الحدود، وأوضح مبارك بأنه في كل الأحـوال لـن تـدخل مـصر قـوات إلى القطاع،[٢٩] فهو برأيه أن مصر لا تعتزم أن تلعب دور الـشرطي في غـزة بعـد انـسحاب إسرائيل حتـى لا تقـع في مواجهـة مـع الفلـسطينيين، وأنهـا سـتقوم بمـساعدة الـسلطة الفلسطينية التي يجب أن تكون قادرة على فرض القانون.[٣٠]

إسرائيل معنية أن تلقي على مصر بجزء من المسؤولية الأمنية في قطاع غزة بعـد الإخلاء، وقد صرح موفاز، بشأن إخلاء محور فيلادلفيا في حـدود القطـاع ومـصر، أنـه

---

٢٧. اليكسي فيشمان، يديعوت أحرونوت ١١/ ٣/ ٢٠٠٤م
٢٨. يسرائيل هرئيل، هآرتس ١١/ ٣/ ٢٠٠٤م
٢٩. ألوف بن، هآرتس ١٢/ ٣/ ٢٠٠٣م
٣٠. معاريف ٩/ ٣/ ٢٠٠٤م

مستعد لإخلائه إذا ما نقلت المسؤولية الأمنية عنه باتفاق مرتب مع المصريين والولايات المتحدة، فهو يعارض الانسحاب من فيلادلفيا خشية تهريب السلاح.[٣١]

وتريد إسرائيل دوراً مصرياً أمنياً لأنها ترفض المقترحات بوجود قوات دولية، وفق اقتراح بريطانيا، لأن الموقف التقليدي الإسرائيلي معارض لكل وجود دولي ولا سيما أوروبي.[٣٢]

لقد استعد المصريون لتقديم مساعدة لتنفيذ خطة فك الارتباط تتضمن إرسال ٢٠٠ ضابط ورجل مخابرات يدربون أجهزة الأمن الفلسطينية و١٠٠ شرطي آخرين لإحباط تهريب السلاح.

الاقتراح الإسرائيلي: أن إسرائيل تعتزم الانسحاب قريباً من محور فيلادلفيا في غزة وأن الأشهر القريبة القادمة ستكون فترات اختبار للعلاقات مع مصر في الحفاظ على الأمن والتعاون، أما أسامة الباز مستشار الرئيس مبارك فقد انتقد المسؤولين الإسرائيليين ممن أعربوا عن معارضتهم منح صلاحيات أمنية واسعة لمصر في القطاع مدعين أنها معنية بسفك دم إسرائيل. وقال سيلفان شالوم إن إسرائيل ومصر توشكان على التوصل إلى اتفاق يسمح لمصر بأن تحرك فرقاً عسكرية أكثر قرب الحدود على طول قطاع غزة لمنع تهريب الأسلحة للفلسطينيين.[٣٣]

بالمحصلة لا يعرف الإسرائيليون ما الذي يريدونه من مصر، هم مرة سينسحبون من محور فيلادلفيا، ومرة أخرى يتخوفون من ذلك، إذن هم ليسوا متأكدين من دور المصريين وجديتهم في الحفاظ على أمن القطاع. فما الذي تريده إسرائيل من مصر إذا كانت ترفض وجوداً عسكرياً مصرياً، في الوقت الذي لا يريد فيه المصريون تغييب دور السلطة الفلسطينية ويكتفون فقط بالمساعدة والتدريب وحفظ الحدود ومراقبتها لمنع انتقال السلاح.

---

٣١. ألوف بن، هآرتس ٧/ ٣/ ٢٠٠٢م

٣٢. المرجع نفسه

٣٣. سمدار بيري، يديعوت أحرونوت ٨/ ٦/ ٢٠٠٤م

استفتاء الليكود

سـجل الليكـود هـدفاً اسـتثنائياً بهزيمـة خطـة زعيمـه شـارون للفـصل عـن الفلسطينيين، ووجه كذلك صفعة للرئيس الأمريكي الذي قدم "رسالة الضمانات". وكانـت الإدارة الأمريكية أول من علقت على نتـائج الاسـتفتاء، ونقلـت صـحيفة "معـاريف" عـن مسؤولين أمريكيين غضبهم على ما جرى وقولهم "إن إسرائيل ملزمة بتنفيذ خطة الفصل".

كانت هزيمة شارون نكراء، ليست هزيمة شخصية بل هزيمة فرضت عليه تغـيير أسلوب عمله السياسي. ولم تترك نتائج الاستفتاء أمام شارون خيـارات كـثيرة، وبـات عليه أن يختار بين أن يكون رئيس حكومة خانعاً من دون برنامج سياسـي، أو أن يغـدو رئيس حكومة من دون حزب، والأمران أحلاهما مرّ.

وفي الوقت الذي يرى فيـه الـبعض أن شـارون، ولأكثـر مـن سـبب، مـضطر لاستكمال مساعيه للظهور بمظهر المتمسك بخطة الفصل علـى الأقـل مـن أجـل حليفـه الأمريكي تتزايد الضغوط عليه من حركة "شينوي" للقفـز عـن نتـائج الاسـتفتاء، وهـدد زعيم حركة شينوي يوسف لبيد، بأزمة سياسية وفـك الـشراكة مـع الليكـود إن لم يـتم استكمال مساعي تنفيذ خطة الفصل، وقال لبيد إنـه لا يعقـل أن يقـرر الليكـود وحـده مصير إسرائيل، ومن ثم خطة فك الارتباط، وطلب لبيد من شارون عرض الخطة علـى الحكومة لبحثها واتخاذ قرار بشأنها.

وكان الموقف الأقوى الشبيه قد جاء كذلك من زعـيم حـزب "العمـل" بيريـس، الذي طالب شـارون بإهمـال نتـائج اسـتفتاء الليكـود وعـرض الخطـة علـى الحكومـة والكنيست. وقال إنه لا ينبغي القبول بأن تقرر أقلية صغيرة مصير شعب.[٣٤]

مصادقة الحكومة الإسرائيلية على خطة الانفصال بعد تعديلها

صادقت الحكومة الإسرائيلية في جلسة خاصة عقدتها مساء ٦ حزيران ٢٠٠٤ بدعم ١٤ وزيراً ومعارضة ٧ آخرين. وقد دعم الخطة ٩ وزراء من الليكود هـم (أرئيـل شارون، بنيامين نتنياهو، ليمور لفنـات، مـئير شـتريت، تـسيبي لـيفني، إيهـود أولمـرت،

٣٤. المشهد الإسرائيلي ٣/ ٥/ ٢٠٠٤م

شاؤول موفاز، سلفان شالوم، جدعون عزرا) ووزراء حزب شينوي الخمسة (تومي لبيد، أبراهام بوراز، اليعزر (مودي) زندبرغ، يوسي باريتسكي، يهوديت ناداوت). أما الوزراء المعارضون فهم ٥ من الليكود (داني نافيه، عوزي لنداو، تساحي هنغبي، يسرائيل كانس، ناتان شرانسكي) ووزيرا المفدال (ايفي إيتام، وزفولون أورليف).[٣٥]

وثيقة فك الارتباط – الخطة الإسرائيلية (نص التعديل)

وضع الخطة اللواء (احتياط) غيورا إيلاند وتم عرضها على المحافل الدولية بعد مصادقة شارون، وتتضمن الخطة العناصر التالية:

- انسحاب إسرائيل الكامل من قطاع غزة وإخلاء كل المستوطنات هناك.
- تخصص مصر للفلسطينيين ٦٠٠ كم^{٢} من الأراضي بطول ٣٠ كم على امتداد الحدود مع مصر، وبعرض ٢٠ كم داخل سيناء، وبما في ذلك قطاع الشاطيء الذي كانت تقوم عليه في السابق مستوطنات يميت وبتحات رفياح (مداخل رفح) وبضم هذه المنطقة إلى الفلسطينيين ستتضاعف مساحة أراضي القطاع نحو ثلاثة أضعاف مساحته الآن.
- في المقابل تحصل مصر على منطقة بديلة مساحتها ٢٠٠ كم في منطقة وادي فاران في النقب، وكذلك على نفق بري يربط بين مصر والأردن ويخضع للسيادة المصرية.
- يحصل الأردن على منفذ إلى البحر المتوسط، عبر النفق البري وميناء غزة، كما تحصل السعودية والعراق على منفذ إلى البحر المتوسط بالطريقة ذاتها.
- يحصل الفلسطينيون على ٨٩٪ من أراضي الضفة الغربية، فيما تحصل إسرائيل على مساحة ١١٪ المتبقية من الضفة، والكافية لضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية.
- يحصل الفلسطينيون على ميناء كبير وعميق في غزة، باستثمار دولي ضخم وعلى مطار دولي كبير على مداخل رفح (بتحات رفياح).
- تتولى مصر والأردن والولايات المتحدة الوصاية على المناطق الفلسطينية، ويتم توقيع الاتفاق في مؤتمر للسلام ينعقد في مصر يترأسه الرئيس مبارك، وبمشاركة الرئيس الأمريكي وقادة أوروبا وروسيا.[٣٦]

---

35 6-6-2004 Ellis shuman, www.israelinsidr.com

٣٦. المشهد الإسرائيلي ٣/ ٥/ ٢٠٠٤م

وبذلك فقد رمت إسرائيل الكرة في ملعب الدول التي اعتبرتها وصية، وإلا كيف تقسم إسرائيل الحصص والمنافع على دول الجوار متجاهلة دور الفلسطينيين أصحاب الأرض والحق والسيادة على القطاع، ومن ثم إلقاء عبء المسؤولية على دول الجوار ولا سيما الأردن ومصر منتقصة من السيادة الفلسطينية.

الجدول الزمني

نشرت الصحف الإسرائيلية بأن الجدول الزمني الذي حدده مجلس الأمن القومي الإسرائيلي في اجتماعه يوم ٩ حزيران ٢٠٠٤ سيبدأ تنفيذه بعد شهرين، بينما يمكن للمستوطنين تقديم طلبات للحصول على تعويضات مالية ابتداءً من ١٠ حزيران ٢٠٠٤م، وهناك ثلاث مراحل زمنية أمام المستوطنين ليقوموا خلالها بإخلاء منازلهم بمحض إرادتهم، هي:

المرحلة الأولى: يتمكن خلالها من يود أن يترك المستوطنات بمحض إرادته من الحصول على تعويضات مالية.

المرحلة الثانية: تمتد بين شهر تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٠٤ وشهر تموز/ يوليو ٢٠٠٥ ويحدد خلالها الموعد الأخير للمستوطنين لإخلاء منازلهم بمحض إرادتهم في الأول من أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥م.

المرحلة الثالثة: في حال بقاء مستوطنين في المكان سيدخل الجيش الإسرائيلي وسيستعمل القوة لإخلاء المستوطنات الإسرائيلية من أجل إنهاء القضية حتى نهاية شهر أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥م، بمعنى أن بإمكان المستوطنين الخروج طوعاً حتى يوم ١٤/ ٨/ ٢٠٠٤م.[٣٧]

والسؤال المطروح هو هل سيرضخ المستوطنون لقرار الإخلاء، أم سيقوموا بحملة شبيهة بـ"حملة طرق الأبواب" التي تكللت بالنجاح في الاستفتاء الذي أجراه حزب الليكود في الثاني من أيار ٢٠٠٤؟ وهناك عدد من المستوطنين يتوقعون إجراء انتخابات نيابية في إسرائيل خلال عدة شهور، ولهذا فهم يعتزمون طرق باب كل بيت في إسرائيل، ومحاولة التأثير على الناس لمعارضة خطة رئيس الحكومة، ويستعد المستوطنون للعمل على صعيدين متوازيين:

---

٣٧. هآرتس، يديعوت أحرونوت ١٠/ ٦/ ٢٠٠٤م

الأول: الصعيد السياسي الحزبي حيث ينوي المستوطنون تكثيف ضغطهم على قادة حزب المفدال الذين بقوا من الائتلاف الحكومي لإقناعهم بالاستقالة من الحكومة.

الثاني: هو محاولة التأثير على الجمهور الواسع. وينوي المستوطنون استغلال ما يسمى "خراب الهيكل" كأداة للتعبير عن رفضهم لخطة فك الارتباط.[٣٨]

لقد نجح شارون في تمرير خطته لدى الحكومة، فقد نجا مشروع حجب الثقة عن حكومته بتاريخ ١٤/ ٦/ ٢٠٠٤م بعد أن تقدمت كتلة ميرتس والأحزاب العربية بمشروع قرار لحجب الثقة.[٣٩]

لقد كان شارون بين خيارين:

الأول: أن يقبل قرار الناخب الليكودي ويتصادم مع الإدارة الأمريكية وشينوي وحزب العمل وهذا أمر مستبعد.

الثاني: تجاهل نتائج الاستفتاء وتقديم الخطة للحكومة، ولكن هنا سيعمل على توفير أغلبية لنجاح التصويت، وهذا ما غامر به شارون وتحقق، فهل خسر شارون الليكود لحساب كسب تمرير الخطة.

معارضة الخطة بعد المصادقة

أولاً: سياسياً

قال الوزير إيفي ايتام (زعيم حزب المفدال) لدى خروجه من جلسة الحكومة: لا يمكن لأي آلة غسيل أن تبيّض كلمات واحد من أسود القرارات التي اتخذت في دولة إسرائيل، والتي تعني إقامة دولة "إرهاب حماس" على طبق فيه دماء يهودية.[٤٠]

وبعد يومين من التصويت على الخطة، قدم إيتام ونائب الوزير اسحاق ليفي استقالتهما من الحكومة الإسرائيلية احتجاجاً على المصادقة على الخطة، جاء في كتاب

---

٣٨. هآرتس ومعاريف ويديعوت ١٠/ ٦/ ٢٠٠٤م

٣٩. المشهد الإسرائيلي ٣/ ٥/ ٢٠٠٤م

٤٠. نقلاً عن يديعوت انترنت ٦/ ٦/ ٢٠٠٤ م

الاستقالة: أن نتيجة خطة فك الارتباط سيكون قذائف كاتيوشا في مدينة أشكلون، وتهديد البلدات الواقعة في النقب، وممارسة المزيد من الضغوط الدولية على إسرائيل من أجل الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧م في جميع المناطق بما فيها القدس، وقد رأى إيتام أن ما أسماه "علم أرض إسرائيل" قد نكس في عهد شارون.[٤١]

قال رئيس كتلة حزب المفدال في الكنيست نيسان سلومیانسكي في ١٠ حزيران ٢٠٠٤م بعد نشر تقرير يفيد بأن عملية إخلاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع ستبدأ بعد شهرين، إن كتلة حزب المفدال ستكون خارج الائتلاف الحكومي بعد أسبوعين.

ومن جانبه قال النائب أريه إلداد (من حزب هاإيحود هلئومي): إن شارون يقف الآن على رأس حكومة مقلصة وهو بذلك يجلب الكارثة لنفسه وحكومته.

وقالت النائبة غيلا فنكلشتاين (من حزب المفدال): إن مناقشة منح التعويضات المالية للمستوطنين قبل إجراء نقاش داخل الحكومة يعتبر غير ديمقراطي، ولا يمكن تحديد موعد إخلاء المستوطنات قبل توفير حلول واضحة لاجتثاث ما يسمى بـ "الإرهاب".[٤٢]

وقد طلب الحاخامان مردخاي الياهو وإبراهام شابيرا، اللذان يشكلان المرجع الأول للمفدال، في رسالة شخصية إلى إيتام، يطلبان منه ترك الائتلاف فوراً، وجاء في الرسالة إن التوراة تقضي بعدم صلاحية أي شخص بما في ذلك رئيس الوزراء والحكومة نفسها للمساومة على أرض إسرائيل.[٤٣]

بعد استقالة رئيس المفدال ووزير الإسكان أيفي إيتام في ٨ حزيران ٢٠٠٤م، وإذا ما انسحبت كتلة المفدال من الائتلاف يمكن أن تنشأ أغلبية ٦١ صوتا للمعارضة تؤدي إلى سقوط الحكومة، لكن تعديل القانون الأساسي للحكومة الذي سنّ سنة ٢٠٠٣م سيجعل بموجبه من الصعب خروج مثل هذا السيناريو إلى حيز التنفيذ، لأن الحديث يدور عن ما يسمى حجب ثقة بناء، لا يعدو أغلبية النواب حول ترشيحه، ولا

---

41 www.israelnn.com 8 – 6 – 2004

٤٢. نقلاً عن يديعوت أحرونوت ، انترنت ١٠/٦/٢٠٠٤م

43 www.israelnn.com 10 – 6 – 2004

يوجد في الكنيست اتفاق على مرشح بديل، فشمعون بيرس (رئيس حزب العمل) وإيلي شاي (رئيس حزب ساش) لا يمكنهما تجنيد تأييد ٦١ عضو كنيست، فضلا عن ذلك فإن أعضاء الكنيست يخشون إمكانية إجراء انتخابات جديدة خوفاً على كراسيهم.

إذن حكومة شارون أمام تحدٍ حقيقي، فقد تلجأ إلى تشكيل ائتلاف مع حزب العمل، وهناك أصوات تؤيد وأخرى تعارض ذلك داخل الليكود و بكل الأحوال فقد يشكّل فك الارتباط حدثاً مهماً في زعزعة ائتلاف شارون الحكومي ولم يعد لديه بعد تقليص ائتلافه سوى حكومة أقلية.(٤٤)

وعن موقف حزب العمل بعد المصادقة، نشر حاييم رامون (أحد أقطاب حزب العمل) مقالاً وصف فيه قرار شارون بأنه "حدث تاريخي" وأنه يشكل "بداية نهاية المشروع السخيف الأكبر لإرسال ٧ آلاف مواطن وأطفالهم داخل أكثر من مليون فلسطيني، ورأى أن هناك مغزى هائلاً، لأن حكومة يمينية هي التي تتخذ الخطوة الكبرى لإخلاء غزة، الذي يعتبر سابقة هامة لخطوات إضافية على طريق تحول إسرائيل إلى" دولة يهودية وديمقراطية"، وباعتقاد رامون فقد طرأ على شارون انقلاب دراماتيكي، وعلى حزب العمل أن يقرر ما إذا كان سيساعد حارس الكرم أم يتركه لمصيره في الصراع ضد الذئاب. ويؤيد رامون انضمام حزب العمل إلى حكومة شارون الآن، لأن هذه الحكومة ستجسد سياسة العمل، وتخرج صورة الحزب رابحة، وحتى لو كان العكس هو الصحيح، فإنه يجب أخذ مصلحة الدولة بعين الإعتبار.(٤٥)

هذا معناه أن حزب العمل يريد اقتناص الفرصة لفرض أجندته على حكومة شارون المأزومة. لكنه في الوقت نفسه سيكون موافقاً على خطة الانسحاب الأحادي التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية بزعامة شارون، وفي تبرير رامون أنه يجب أخذ مصلحة الدولة بعين الاعتبار، فإن هذا يعني أن حزب العمل يهمه تسجيل المواقف وتبريرها أكثر من أجندته الحزبية.

---

٤٤. معاريف ٩/٦/٢٠٠٤

٤٥. يديعوت أحرونوت ٧/٦/٢٠٠٤

ثانياً: أمنياً

الإحساس في الجيش وأجهزة الأمن يتلخص بوجوب "ابتلاع" الخطة حتى لـو لم يكونوا راضين عنها تماماً، وأن موقف معظم كبار المسؤولين هو أنه مـن الأفـضل تنفيـذ الخطة دفعة واحدة في عملية قصيرة. والسبب في زعمهم أن المراحـل ستـشجع المقاومـة الفلسطينية على التنافس حول من سينفذ عمليات أكثر، لتعزو كل قرار بالإخلاء الجزئي إليها في أوساط الرأي العـام الفلـسطيني، وسـيكون الـسؤال الكـبير حـول مـا إذا كـان الفلسطينيون سيعتقدون أن الجيش خرج انطلاقاً من موقف قوة، أم أنه مرة أخرى هرب مثلما فعل في لبنان، كما أعربت أوساط في جهـاز الأمـن عـن التخـوف مـن أن يوافـق شارون على نقل المسؤولية من محور فيلادلفيا إلى سيطرة مصر.[٤٦]

٤٦. عمير، ربيورت، معاريف ٧/ ٦/ ٢٠٠٤م

متابعات عملية السلام
في الشرق الأوسط*

تشهد عملية السلام في الشرق الأوسط منذ بدايات شهر نيسان/ إبريل٢٠٠٤ تحركاً ملحوظاً على صعيد الحوارات واللقاءات والاتفاقات السرية والمعلنة، التي تهدف بمجملها إلى استئناف عملية السلام بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية. والجدير بالإشارة أن أسس هذه التحركات ومنطلقاتها ليست الأسس والمنطلقات ذاتها التي تكرست من خلال نتائج السنوات الماضية منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١ حتى الآن، ورغم كل الملاحظات على تلك المرحلة وسلبياتها التي يسعى الإسرائيليون والأمريكيون إلى تطبيقها على الفلسطينيين وتمريرها عبر قناة عربية هي مصر هذه المرة، تجاوزت كل سلبيات المرحلة السابقة نحو تكريس جديد للحقوق الفلسطينية بحيث لم تعد هذه الحقوق من المطالبة بمدينة القدس أو السيادة أو الحدود أو المعابر أو الدولة موجودة أصلاً، حيث سيتم الاكتفاء بجزر معزولة فلسطينية على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تعد هناك قرارات لمجلس الأمن أو شرعية دولية أو مؤتمر مدريد أو حتى خارطة الطريق كمرجعية، بل أصبحت خطة شارون الأحادية وهي الانسحاب من غزة العنوان الأبرز والوحيد للمرحلة.

الأوضاع الداخلية الإسرائيلية وانعكاساتها على عملية السلام

باتت الحكومة الإسرائيلية بزعامة أرئيل شارون تواجه أزمة حقيقية في أعقاب انسحاب حزب الاتحاد الوطني من الحكومة بُعيد إقالة وزير الحزب في الحكومة أفيغدور ليبرمان وبني إيلون، على إثر رفضهما لخطة شارون الانسحاب من غزة، وبات مؤكداً أيضاً انسحاب الحزب الوطني الديني "المفدال" من الحكومة، مما يعني أن تصبح حكومة ليكود بزعامة شارون حكومة أقلية فاقدة للأغلبية البرلمانية أمام خصومها في الكنيست

* إعداد محمد عبد الفتاح، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط

الإسرائيلي، وبرز في هـذا الإطـار حـزب العمـال الـذي تعهـد بـضمان عـدم سـقوط الحكومة، غير أن الثابت أن شمعون بيريز زعيم حزب العمل لايقدم خدماته بلا ثمـن، وهو ما يعرفه شارون تماماً.

أمام هذه الظروف، يبدو أرئيل شارون صاحب خيارات محدودة، إذ التحـالف مع حزب العمال يعني ببساطة حدوث تفكك كبير داخـل حـزب الليكـود ضـد رئـيس الحزب، ولا سيما أن انضمام حزب العمل إلى الحكومة سيترتب عليـه وقـوف مجموعـة من وزراء الليكود مع المعارضة ضد شارون لإسقاط حكومته، مما يجعل هـذه الأفكـار، إن حدثت، ضد توجهات شارون في خطة "فك الارتباط"، لأن الليكود ببساطة مـن غـير المتوقع أن يسمح بتغيير مبادئه السياسية من أجل مشاريع شارون. ومن ثـم فـإن الخيـار المتبقي هو تقديم الانتخابـات الإسـرائيلية، والـدخول في دوامـة جديـدة غـير معروفـة النتائج، وحتى هذا الخيار يسعى البعض إلى إجهاضـه، وعلـى رأسـهم رئـيس الـوزراء السابق بنيامين نتنياهو الطامح للعودة إلى رئاسة الوزراء عبر الليكود، من خـلال تـراكم النقاط ضد رئيسه شارون، وليس عبر الضربة القاضية ضده في انتخابات جديدة.

والمثير في الحياة السياسية الإسرائيلية، أن الجميع في إسرائيل يعلم تماماً أساليب الخداع التي يمارسها رؤوساء الحكومـات المتعاقبـة في تعاملـهم مـع الـشعب الفلـسطيني وحقوقه، ولكن الجميع يتعامل وكـأن الأمـر حقيقـي لايقبـل النقـاش، فقـرار حكومـة شارون بالمصادقة على خطة الانسحاب الأحادي من غزة تعني أنه بنهاية عام ٢٠٠٥ لن يكون هناك مستوطنات ومواقـع عـسكرية للجـيش الإسـرائيلي في قطـاع غـزة، وتعـني تفكيك أربع مستوطنات أخرى في الضفة الغربية، إلا أن قرار البدء بتفكيك المستوطنات ونقل المواقع العسكرية تم تأجيله إلى آذار/ مارس من العام القادم.

من هنا، يأتي حديث شارون عن ضرورة حدوث تصويت جديـد علـى هـذه الخطة، ولا يعلم أحد هل سيبقى شارون رئيساً للحكومـة أم لا؟! والثابـت الوحيـد أن الخطة ستبقى مع وقف التنفيذ بسبب المماطلة الإسرائيلية إذا بقي شـارون في الحكومـة. أو بسبب التنصل من الخطة لأن رئيساً جديداً سيكون في حلٍ مـن الخطـة الـتي رفـضها معظم الإسرائيليين، وكما هـي الـسياسة الإسـرائيلية منـذ إسـحق رابـين أن "لامواعيـد

مقدسة" فإنه من غير المتوقع تنفيذ هذه الخطة. فضلاً عن أننا في سنة انتخابية أمريكية مع ما يعنيه تلقائياً من جمود سياسي لعملية السلام كما جرت العادة منذ انطلاقها عام ١٩٩١م.

الدور المصري والسلطة الفلسطينية وخطة الانسحاب

أعلنت اللجنة الرباعية الخاصة بالوساطة بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية عن خطة عمل من أجل أنسحاب إسرائيل من قطاع غزة تتضمن اقتراحات بإصلاح أجهزة الأمن الفلسطينية وتقديم الدعم المالي لها. وتقترح المسودة التي أعدها رباعي الوساطة المؤلف من الولايات المتحدة والأمم المتحدة وروسيا والاتحاد الاوروبي تقييد دور الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي تريد واشنطن تهميشه، وتقول الوثيقة إن الشركاء في رباعي الوساطة قد "يطالبون مجلس الأمن الدولي أن يساند خطة الانسحاب التي وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية من خلال التوصل إلى حل وسط يقضي بإجراء اقتراعات أخرى في مجلس الوزراء خلال تنفيذها على أربع مراحل قبل إزالة أي من المستوطنات اليهودية".

ودعت الوثيقة التي حملت عنوان (فك الارتباط في غزة خطة عمل) إلى منح رئيس الوزراء الفلسطيني ومجلس الوزراء، وليس عرفات، (السلطة والهياكل) اللازمة لتوجيه وتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية في غزة، وتضع خطة العمل حدوداً زمنية لأعمال محددة، وتمنح فريق مهام بشأن الإصلاحات الفلسطينية ما يصل إلى ٦٠ يوماً لتقييم الخطوات الضرورية للانتخابات الفلسطينية.

كما منحت الوثيقة البنك الدولي ٦٠ يوماً بالمثل لتقييم حاجات إعادة بناء غزة وتنميتها، وأيضاً قيمة المباني والمعدات التي سيتركها المستوطنون الإسرائيليون بعد إخلاء المستوطنات التي يعيشون فيها، كما تمهل الوثيقة الولايات المتحدة ٦٠ يوماً لتسعى إلى إفراج إسرائيل عما يزيد على ١٨٠ مليون دولار من العائدات المتأخرة المستحقة للفلسطينيين.

وبموجب خطة العمل هذه فإن السلطة الفلسطينية ستتلقى دعماً للميزانية من صندوق تابع للبنك الدولي (عند إنجاز معايير أساسية في الإصلاح)، كما يقترح رباعي

الوساطة كذلك عقد اجتماع مانحين في نهاية أيلول/ سبتمبر القادم لإيجاد تعهدات بمنح المساعدات الضرورية وتنسيق أولويات المشروعات، حيث ترغب اللجنة الرباعية في إنشاء دار مقاصة داخل السلطة الفلسطينية تباشر مسائل التنمية والإعمار في غزة.

وطالبت الوثيقة أيضاً القيادة الفلسطينية أن تتخذ (إجراءً فورياً في غزة والضفة الغربية لإعادة توكيد وجود الشرطة الفلسطينية، وأن تفرض القانون والنظام، ،ان تحول دون وقوع عمليات مقاومة).

وعلى الصعيد ذاته، وصف الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية بأنه (غير مقبول)، كما انتقد جهود تطبيق (خارطة الطريق) للسلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بقوله إنها (غير كافية على الإطلاق)، كما قال رود لارسن إن الحل القائم على أساس دولتين فلسطينية وإسرائيلية، رغم عيوبه، يبقى الحل الوحيد الذي يمكن أن يحقق بالفعل الطموحات الوطنية للشعبين.

وفي غمرة هذه الجهود والتصريحات طرحت مصر مبادرة خاصة على إسرائيل والسلطة الفلسطينية تتعلق بخطة فك الارتباط، واشتملت الخطة المصرية على جوانب أمنية تتعلق بتمكين السلطة الفلسطينية من السيطرة الأمنية على القطاع في حال انسحاب إسرائيل منه. وإعداد الأجهزة الأمنية الفلسطينية بما يتناسب مع هذه المسألة، وفي الجانب السياسي يكون تطبيق خطة(فك الارتباط) مدخلاً لتطبيق خطة (خارطة الطريق)، وأن يكون الانسحاب من غزة هو مقدمة الانسحابات من الضفة الغربية.

ويقول بعض المتابعين إن الحكومة المصرية مارست ضغوطات هائلة على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات حتى أعلن قبلوله الخطة المصرية برمتها، ولكنها فشلت في إقناع رئيس الحكومة الإسرائيلية أرئيل شارون بقبول الخطة في شطرها السياسي، كما أعلن الموفد الأوروبي إلى الشرق الأوسط مارك أرتي دعم الاتحاد الأوروبي وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يتفق مع مصر على كون مثل هذا الانسحاب يمكن أن يكون مناسباً لاستئناف عملية السلام إذا تم في إطار خارطة الطريق، وإذا عززت السلطة الفلسطينية قدراتها لتحمل مسؤولياتها كاملة.

من جانب آخر. توصلت مصر وإسرائيل إلى اتفاق على زيادة الوجود العسكري المصري على الحدود مع قطاع غزة من دون تعديل على معاهدة السلام، من جانب آخر توصلت مصر وإسرائيل إلى اتفاق على زيادة الوجود العسكري المصري على الحدود مع قطاع غزة من دون تعديل معاهدة السلام المبرمة بينهما عام ١٩٧٩م، وقررتا تشكيل لجنة مشتركة لبحث الدور المحوري الذي يمكن أن تقوم مصر به في قطاع غزة حال انسحاب إسرائيل منه.

وأعلن وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم عن ذلك بقوله (إننا نناقش منذ عدة أشهر الوسيلة التي يمكن من خلالها تمكين مصر من زيادة قواتها على الجانب المصري من الحدود في رفح من أجل وقف تهريب الأسلحة، وقد اقتربنا جداً الآن من تطبيق تفاهم تم التوصل إليه يتيح لمصر بأن تنشر أكثر من مائة جندي على الجانب المصري من الحدود).

كما كشفت القاهرة عن نيتها إرسال ما بين ٥٠-٢٠٠ خبير مصري ولا سيما في مجال الأمن لمساعدة السلطة الفلسطينية على حفظ الأمن في غزة، وتأهيل الشرطة الفلسطينية لمدة ستة أشهر.

ورغم قبول السلطة الفلسطينية بهذه الأوضاع إلا أنها أعربت عن عدم ثقتها بنية إسرائيل تأجيل أي انسحاب مزمع من قطاع غزة إلى آذار/ مارس القادم، وقال وزير شؤون المفاوضات الفلسطيني صائب عريقات(لا أدري لماذا تؤجل الخطة الإسرائيلية للانسحاب، لقد أصرت الحكومة الإسرائيلية على التفاوض مع نفسها ومع الإدارة الأمريكية والمضي قدماً في الادعاء بعدم وجود شريك فلسطيني، وقد تعلمنا من تجربتنا مع إسرائيل أن الحكم على الأفعال وليس على الأقوال، وما بيننا وبينهم هو استحقاقات خارطة الطريق)، أما حركات المقاومة الفلسطينية، وفي مقدمتها حركة حماس، فقد اعتبرت قرار رئيس الحكومة الإسرائيلية أرئيل شارون بالانسحاب من غزة (خدعة كبرى) محذرة من (تنازلات تضر بقضيتنا) ونقل المواجهة معه إلى (خلاف داخلي فلسطيني وعربي) وأوضحت حماس في بيان أعلنته أن " شعبنا وفصائله المقاومة يرون في قرار الخديعة مدخلاً إلى جرّ أطراف فلسطينية وعربية إلى الشرك الشاروني

وسياساته الهادفة إلى إجهاض الانتفاضة والمقاومة، وتكريس الاحتلال، وتوفير الأمن لمكوناته المختلفة، ونقل المواجهة معه إلى خلاف داخلي فلسطيني وعربي".

واعتبر البيان أن "الانسحاب من قطاع غزة أو من أي شبر من أرضنا المحتلة بمثابة إنجاز لشعبنا ومقاومته"، لكنها أوضحت أنها "ترفض في الوقت ذاته أن يبقى مصير شعبنا رهينة المراوغة الصهيونية، أو يتم الانسحاب مقابل التزامات أمنية وسياسية تضر بقضيتنا ووحدة شعبنا".

واستمراراً لموقف حركات المقاومة هذا جاء البيان الموقع من قبل عشرة فصائل تبين فيه موقفها من الحديث عن دور أمني لبعض الدول العربية في الضفة الغربية والقطاع في إشارة إلى الأردن ومصر، حيث استهجن البيان الحديث عن هذا الدور.

وأضاف البيان الذي نشر على موقع حركة المقاومة الإسلامية حماس ووقعته عشرة فصائل فلسطينية أن الشعب الفلسطيني المجاهد الصابر يتوقع من أمته منطق الدعم والإسناد لامنطق الأمن الذي لايمكن أن يشكل مدخلاً مقبولاً للتعامل مع شعب يقاتل دفاعاً عن أرضه وشرف أمته ومقدساتها ومشروعها الحضاري.

ورأت الفصائل العشرة أن ذلك يمكن أن يقلب المشهد فنظهر وكأن المشكلة تكمن في الشعب الفلسطيني، وليس في الاحتلال الغاشم.

ومهما يكن من أمر، فإن الحديث عن قرب التوصل إلى تفاهم اصطدم بإعلان إسرائيل رفضها للانسحاب من معبر فيلادلفيا، كذلك لايمكن بأي حال من الأحوال إغفال الأحداث الميدانية، فعمليات التوغل والملاحقة لعناصر المقاومة مستمرة على قدم وساق، والحديث عن تفاهم وانسحاب قريب يبدو ممجوجاً على الأقل من وجهة نظر حركات المقاومة الفلسطينية التي كشفت الاستطلاعات الأخيرة للرأي عن تعاظم التأييد الشعبي لها.

ملـــف العـــــدد

ندوة العدد..

عام على احتلال العراق
وتسليم السلطة المدنية*

مقدمة

بعد أقل من شهر من المعارك والقتال بين القوات العراقية وقوات التحالف، تمكنت الأخيرة من احتلال العراق، وسقطت بغداد بأيدي القوات المحتلة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وشكلت الولايات المتحدة مجلس الحكم الانتقالي لإدارة شؤون البلاد، وعينت بول بريمر حاكماً مدنياً للبلاد، على أن يتم تسليم السلطة لحكومة عراقية مع نهاية شهر حزيران / يونيو ٢٠٠٤.

وفي إطار عمل المجلة ومتابعتها للقضية العراقية، فقد عقدت ندوة بعنوان "عام على احتلال العراق"، ناقشت فيها قضايا عدة حول الاحتلال الأمريكي للعراق خلال عام، وتسليم السلطة المدنية في العراق، إضافة إلى استقراء للمستقبل المحتمل للعراق بعد تسليم السلطة فيها من خلال المحاور التالية:

- **المحور الأول: الاحتلال ورد الفعل العراقي**
- **المحور الثاني: الحكم وتسليم السلطة**
- **المحور الثالث: المواقف العربية والدولية**

وقد شارك في الندوة كل من:

- **الدكتور إبراهيم مشهور حديثة**، أستاذ القانون الدولي في الجامعة الأردنية
- **الدكتور أحمد البرصان**، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الحسين، وعضو هيئة تحرير المجلة
- **الأستاذ جواد الحمد**، المدير العام لمركز دراسات الشرق الأوسط، ورئيس تحرير المجلة
- **الدكتور ذياب المخادمة**، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية

*** تحرير علي البلاونة، مدير الدراسات والبحوث واستطلاع الرأي العام في المركز الأردني للإعلام.**

- **الأستاذ سمير الشمايلة،** مركز دراسات الشرق الأوسط
- **الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان،** أستاذ العلوم السياسية في جامعة مؤتة، وعضو هيئة تحرير المجلة (مدير الندوة)
- **الأستاذ علي البلاونة،** مدير الدراسات والبحوث واستطلاع الرأي العام في المركز الأردني للإعلام (مقرر الندوة)
- **الدكتور مفيد الزيدي،** أستاذ التاريخ القديم والمعاصر في جامعة بغداد سابقاً

وفي بداية أعمال الندوة رحب **الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان** (مدير الندوة) بالسادة الحضور، وأكد أن هذا الموضوع يعتبر من الملفات الساخنة على مستوى المنطقة، وذلك لما له من انعكاسات على العراق دولة وشعباً، وانعكاسات عربية وإقليمية ودولية.

المحور الأول: الاحتلال ورد الفعل العراقي

في مداخلة وتقدمة للموضوع أكد **أ.د.عبد الفتاح الرشدان** على أهمية أن تبدأ الندوة بالتشخيص المباشر، وبالإجراءات التي اتخذتها قوات الائتلاف بعد الاحتلال مباشرة، وطرح أ.د.الرشدان سؤالاً حول الإجراءات التي قامت الولايات المتحدة باتخاذها بعد دخولها إلى بغداد وبعد سيطرتها على دولة العراق.

وفي معرض الإجابة على السؤال يرى **د. ذياب مخادمة** أن دولة الاحتلال اتخذت سلسلة من الإجراءات العسكرية والأمنية والسياسية وقامت بنشر قوات، وبأعمال مداهمة واعتقالات، وشكلت مجلس الحكم الانتقالي، وهو مجلس بدون صلاحيات، وللحاكم الأمريكي فيه حق الفيتو على أي قرار يتخذه المجلس، وحلت مؤسسات الدولة العراقية كافة وبخاصة السيادية منها، مثل الجيش رمز السيادة، والوزارات والمؤسسات الأخرى، وهي إجراءات متسرعة أدينت من جانب مقربين للاحتلال، كونها أدت إلى انعكاسات أمنية مازال الاحتلال يعاني منها.

وأضاف بأن الاحتلال ليس لديه مشروع لما بعد الاحتلال، وإنما جاء بهدف إسقاط النظام، والمشاريع التي حدثت فيما بعد غير مبرمجة ولا يوجد خطة ناظمة لها، وإنما هي مشاريع يومية، وبالمحصلة فليس لدى قوات الاحتلال خطة ومشروع برنامج

مسبق. كما أن الهدف من وراء التركيز على البنية التحتية وتدميرها كان إعادة العراق إلى العصور الحجرية.

وأضاف **د. أحمد البرصان** بأن المشهد الأولي للاحتلال جاء بأهداف براقة، مثل: تحرير الشعب العراقي، وهذا يمثل الهدف المعلن رسمياً، وعندما واجه العراقيون القوات المحتلة وحدثت صدمة لدى الشارع العراقي، تم تغيير الحاكم العسكري غارنر وتعيين بول بريمر الذي حل مؤسسات السيادة العراقية، وجيء بأشخاص ليس لديهم جذور شعبية وسياسية لدى الشعب العراقي فرضهم الاحتلال العسكري، حيث تبين أن التدمير المنهجي للبنية التحتية لاقى رفضاً عراقياً تجسد بردة فعل للشعب العراقي على قوات قدمت لاحتلالهم بدلاً من تحريرهم.

وأما **د. إبراهيم الحديثة** فيرى أن الولايات المتحدة دولة احتلال، وأن السؤال في هذا المجال يدور حول شرعية استخدام القوة، وهو سؤال مثير للجدل حتى بعد احتلال العراق بشكل كامل وإيجاد مجلس حكم وحكومة انتقالية، وهناك طروحات ومبررات عدة ساقتها دولة الاحتلال، وهي أمور تحتاج للاستقراء لاظهار الدوافع الكامنة ومنها:

١- الدعوة لإرساء مفاهيم الديمقراطية.

٢- أن النظام السابق كان مصدر تهديد للأمن الدولي، والتدخل تم من أجل حقوق الإنسان العراقي حسب استطلاعات قوات التحالف، وهي تشكل المشاهد القانونية الأولى.

٣- تحطيم البنية الداخلية والمؤسسات المدنية والعسكرية، وإحدى الملاحظات الهامة هي عدم المساس بوزارة النفظ في الوقت الذي عملت على تفكيك مؤسسات الدولة العراقية الأخرى.

ويؤكد **د. مفيد الزيدي**، وحسب ما أوردته التقارير الإعلامية، أن الأمريكان جاءوا وليس لديهم معلومات حقيقية عن واقع العراق ومستقبله، وبدأوا يغيرون حسب ما تفرضه الضرورات الأمنية، وما حدث هو أن القوى التي تعاملت مع الأمريكان تعاملت بصورة مضللة بسبب أن جلهم يحملون جنسيات أجنبية، والمخطط

العسكري الأمريكي لم يكن لديه مشروع مستقبلي للعراق، والأمريكان من الجانب الإيديولوجي الفكري ضيقوا على الفكر القومي وحاصروا واعتقلوا بعض رموزه، إضافة إلى حل مراكز القضية الفلسطينية للدراسات وجمعيات كثيرة تحمل الهم القومي، وغيب الدستور العراقي الجديد البعد القومي، والجانب الإيديولوجي الأمريكي يشكل جانب تخريب لهوية العراق، والسؤال الحقيقي هو.

- لماذا تم استهداف ذاكرة العراق التاريخية والسياسية، ولماذا وزعت آلاف الدولارات لمن أحرقوا ودمروا وأتلفوا محتويات إرشيف الدولة العراقية، وما الهدف؟
- يرى الأمريكان أن هذه المؤسسات بنيت على أيدي السوفييت والفرنسيين ويجب تدميرها وإعادة بنائها من جديد.
- إن على الشعب العراقي إما الاستكانة أو الهروب نحو المواجهة.
- تم تحويل المواجهة بشكل مقصود من مواجهة مع عراقيين إلى مواجهة مع نظام الحكم نفسه.

ويشير **أ. جواد الحمد** إلى أن انهيار النظام كان مشهداً كارثياً وكارثة إنسانية حلت بالعراق، طلب تقديم خدمات ولم يخطط لها من جانب الاحتلال بشكل صحيح، وكأن المطلوب هو الانشغال بالأمن الشخصي وملاحقة الشؤون الداخلية للانشغال بها عن الجوانب السياسية الكبرى، ويتضح ذلك مما يلي:

- العالم تواطأ على قبول الواقع السائد واستسلم له، وكأن الولايات المتحدة لم تخرق القانون الدولي.
- البنية العراقية في الخارج لم تسهم في تشكيل الموقف واختار أفرادها الاستفادة من علاقاتهم الخاصة مع أمريكا.
- أمريكا قامت على فلسفة التقسيم الداخلي والمقصود بذلك شعب العراق، والمطلوب هو العمل على نزع الهوية العربية الإسلامية.

وفي هذا الاتجاه يضيف **أ. سمير الشمايلة** بأنه على مستوى القوانين والتشريعات فقد سن الاحتلال وقام بتعديل٧٢ قانوناً في عهد بول بريمر، ومن أخطرها

على الإطلاق قانون أصول المحاكمات، والقوانيين الاقتصادية، وقانون بيع الخردة العراقية، والمقصود بها أسلحة الجيش السابق، وتقدم بقوانين أسهمت عملياً في هدم البنية الزراعية.

ويرى **أ.د. عبد الفتاح الرشدان** أن ما خلفه الاحتلال هو ترك الكثير من الانطباعات حول إمكانية (إشاعة الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق) إلا أن الواقع جاء مغايراً لذلك بسياقاته وتفاصيله كافة، والسؤال المطروح برأيه هو: ما هو رد الفعل العراقي على قوات الاحتلال الأمريكية، ويجيب على ذلك بالقول إن ردة الفعل جاءت على شكل مقاومة لقوات الاحتلال التي لم تطبق الديمقراطية أولاً، والتي لم تعد بناء الأمن والاستقرار، والتي اهتمت بقضايا خاصة، الأمر الذي يؤكد أنها جاءت لتبقى، لذا نسأل أيضاً: ما هي طبيعة هذه المقاومة، وهل هي خارجية أم مرتبطة بالنظام العراقي السابق، أم هي قوى إسلامية أم تعود لطوائف سنية مثلاً؟.

وفي إضاءة على طبيعة المقاومة وإعطاء فكرة أساسية عنها والتعريف بأبرز تشكيلاتها ورموزها كمنظمات جديدة مقاتلة يؤكد **د. مفيد الزيدي** أن البعض يقول بارتباطاتها الخارجية، وآخرون يقولون بأنها عراقية ١٠٠٪، وأن بعضاً منها من رحم النظام السابق وتشكيلاته العسكرية والأمنية، وهي بالمحصلة تشكل مجموعة كبيرة من الشارع العراقي على اختلاف تشكيلاته المذهبية، وإن برزت بشكل واضح في المنطقة السنية ولأسباب متعلقة بخصائص النظام السابق سنذكرها لاحقاً، وحصرها يبدو في غاية الصعوبة، والسبب عدم وجود عناوين رئيسية للمقاومة، ولأسباب أمنية فكل عملية يُعْلِن عنها تنظيم جديد، ولكن، وبالمحصلة فإن كل بلد يتعرض لعملية احتلال تولد فيه قوى حية للمقاومة.

ومما أسهم في تشكيل المقاومة أن الذين استشارهم الأمريكان قالوا بأن أفضل طريقة لإنهاء معالم النظام السابق هي اجتثاث البعث والمؤسسات الأمنية والإعلامية، وهذه المؤسسات كان يشغلها الملايين وهم الآن عاطلون عن العمل، وأصبحوا قيادات للمقاومة العراقية، وهم يملكون تدريباً جيداً، ولديهم التسليح الفردي، ويمكن أن يتحولوا إلى قوى منظمة، أما بخصوص تركز المقاومة في مكان محدد فيعود إلى ما يلي:

١- كان النظام السابق يعتمد أمنياً وعسكرياً على المثلث السني في إشغال مؤسسات الدولة وهم المتضررون الحقيقيون من الاحتلال وزوال النظام، وتحولوا بفعل ذلك إلى قوى مقاومة جديدة.

ويشكل المثلث السني حسب إحصائية مضبوطة ما بين ٣٥٪-٤٠٪، وهم يملكون كثافة سكانية عالية.

٢- دخل العراق حوالي ٣٠٠٠ مقاتل من الدول العربية، وكل مدينة عربية زفت أبناءها إلى العراق وعندما جاؤا كرموا كمقاتلين، إلا أن بعضهم قتلوا، وبعضهم تحولوا إلى أعضاء فاعلين في المقاومة.

٣- فتح الحدود العراقية أسهم في مقاتلة الاحتلال الأمريكي، فقد اعتبرهم المقاتلون صيداً سهلاً، فكل من يكره أمريكا دخل إلى العراق وتحالف مع أعداء أمريكا بما يمكن وصفه بأنه تعاون عاطفي، فشكلوا بالمحصلة نواة المقاومة العراقية.

ويلفت **د. ذياب المخادمة** النظر إلى أنه عشية الاحتلال كشف المسرح العراقي عن جوانب هامة من هذه التشكيلات المختلفة وهي:

- المعادون للنظام من النظام السابق، والذين دعوا إلى التحالف مع الشيطان لإسقاط نظام صدام حسين، وقالوا بأن هدف الأمريكان هو إسقاط صدام والعودة.
- الذين أدركوا فيما بعد أن هدف الأمريكان ليس تطبيق حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية بل هو احتلال العراق، لذلك تحركت المقاومة، ومثال ذلك حركة مقتدى الصدر.
- المتضررون مباشرة من بقايا النظام السابق أعضاء المؤسسات العسكرية والأمنية الذين أبدوا مقاومة متواضعة غير منظمة.

ولكن مع الوقت أصبح هناك تناغم محسوس في أداء المقاومة، وأصبحت شاملة في الشمال والجنوب والوسط في كردستان والبصرة وبغداد، وتصاعدت في المثلث السني وكأن المقاومة تبدو ذات سيناريو موضوع بشكل مسبق ومنتشر في مختلف مناطق العراق، وما يؤكد أن خطاب المقاومة خطاب شامل ما يلي:

- تفجير أنابيب النفط في كركوك واغتيال المسؤول الأمني في كركوك غازي طالباني يدلل على أن المقاومة تخطط ولديها رؤية استراتيجية وتتحسب لردة الفعل.
- إن مقاومة الشرطة التي ظهرت للعيان هي مقاومة كل من يعمل مع الاحتلال، وهذه التفجيرات المتنوعة والمختلفة أدت إلى إيجاد بذور الشك الأمريكي بالشرطة.
- الجيش الذي أعيد إنتاجه لم يؤد الهدف ولم يقم بواجباته، بل هرب من أول مواجهة عندما جرى زجه في الفلوجة.

وهناك شيء يبدو لنا منظماً، ومتكاملاً، وله سيطرة وتوجيه وتخطيط، وكأن النظام السابق نظم نفسه إلى مرحلة ما بعد الاحتلال كونه أدرك أنه لا يستطيع مواجهة الاحتلال عسكرياً لعدم التكافؤ.

ويقول أ.**د. عبد الفتاح الرشدان** إننا قد نتفق أو نختلف حول وجود سيناريو مرسوم لمقاومة منتظمة ومنضبطة، والكل متفق على أن المقاومة ترتكز في المثلث السني الذي يشكل جوهر المقاومة.

ويؤكد **د. أحمد البرصان** على فعالية وحراك القوى المناهضة للاحتلال بقوله لقد كان رد الفعل العراقي أسرع من المقاومة التي جرت في فيتنام عند احتلالها من قبل أمريكا.

كما لايمكن لهذه العمليات التي قدرها الكونغرس ما بين ٣٠-٣٥، عملية وأعلن البعض أنها تجاوزت ٦٠ عملية أن تكون لقوات جاءت من الخارج بل هي من الداخل.

كما أن المفتشين الدوليين الذين قاموا بأعمال التفتيش أثار انتباههم أن هناك تدريبات تمت في تلك الفترة تؤكد بأن النظام السابق قام بالتدريب على حرب المقاومة.

ويتساءل **أ.د. عبد الفتاح الرشدان** هل هذا يعني أنها مقاومة منظمة والنظام السابق خطط لمرحلة ما بعد الاحتلال؟

ويرى **د. إبراهيم حديثة** بأن هناك ثلاثة أنماط لرد الفعل العراقي، ويمكن ترتيبها كما يلي:

١. **النمط الكردي:** متفق عليه من حيث تعاونه وتعاطفه مع الاحتلال وتنسيقه المسبق مع الاحتلال والزيارات المتبادلة بين الرموز الكردية وبريطانيا وأمريكا وإسرائيل.
٢. **النمط الشيعي:** رد فعل المؤسسات الرسمية (المرجعية الشيعية) رد فعل خجول أمام احتلال كامل وانهيار، وهناك اتفاق على مهادنة الاحتلال، وإن كان هناك بعض الفروقات الملحوظة كحركة مقتدى الصدر وإن كانت خجولة وذات بعد سياسي داخلي.
٣. إن لُب المقاومة كان ولا يزال هو المقاومة السنية مع الاحترام للفروق المذهبية.

أما هل هي منظمة، فلا شك أنها منظمة في المثلث السني، والسبب هو أن المؤسسة الأمنية السابقة كان أساسها من هذا المثلث تحديداً، والأسلحة الفردية وغيرها كانت موزعة على أبناء هذا المثلث الفاعل في النظام السابق واحتفظوا بها. وأما بخصوص هل النظام السابق رتب نفسه لهذه المرحلة أي مرحلة ما بعد الاحتلال، فلا تدل المؤشرات على أن هذا النظام كان لديه مخطط، وهذا لا يدلل على أن نظام صدام كان لديه رؤية لما بعد الاحتلال، وقد تكون التنظيمات هي منظمات شعبية.

وبخصوص ما يقال عن تخطيط النظام العراقي لمرحلة ما بعد الاحتلال يطرح **أ.د. عبد الفتاح الرشدان** سؤالاً وهو: هل كان لدى النظام خطة للمقاومة عقب مجيء الاحتلال، وهل لديه إمكانات لتحقيق ذلك في ظل غياب سلطة الدولة، أم أن المثلث السني وقيادات الجيش والأمن هم المتضررون والذين نظموا أنفسهم كرد فعل طبيعي لامتيازات مفقودة.

ويجيب **د. مفيد الزيدي** كونه الأقرب الى الساحة العراقية بالقول، كل ما نعرفه من أساتذة العلوم السياسية أن تجربة ١٩٩١ ليس لها درس، ولم يستفد منها بالحرب الأخيرة، وليس هناك توقع لما كانت ستؤل إليه الأحداث بشكلها المأساوي بل كان هناك تفاؤل عربي، وقد بدا لبعض الرؤى أن الحرب لن تستمر طويلاً. ولكن تغير المشهد، وحدثت الحرب، والدليل على عدم الاستعداد المسبق لها أن إرشيف الدولة الأمني والسكاني والموارد والأصول الهامة لم تنقل أو يتم إخفاؤها بل إنها تركت بيد أناس بلا أهمية.

وللتوضيح يؤكد **د.ذياب المخادمة** على أنه وقبل كل شيء علينا أن نعرِّف خصائص المقاومة ونقول ما هي المقاومة المنظمة، وهذا لا يعني أن يكون هناك نظام، بل يعني شموليتها، وهي شاملة. ويعني أن تكون مستمرة، ونرى بأنها بحالة استمرارية. ويشارك بها مختلف أطياف الشعب، ومن هذا المنظور فهي مقاومة منظمة، والنظام السابق قد يكون له دور، ولكنها مع ذلك تبقى مقاومة عراقية وداخلية، وما يقال عن دور خارجي لجماعات إسلامية مثل أبو مصعب الزرقاوي فهي حالة طارئة لا تستحق النقاش.

ويرى **د. أحمد البرصان** أن سر السقوط الذي حدث هو أن هذا العمل تم وكأنه مبرمج ومخطط وله سيناريو مسبق، حتى سقوط النظام بدا وكأنه مخطط، حيث تم تصوير سقوط النظام إعلامياً وما تبقى انتهى.

لقد لعب الإعلام دوراً بسقوط النظام مع سقوط التمثال، إن هذا السقوط عليه علامة استفهام، وهو مثار تساؤل كبير.

ويقول **أ.د. عبد الفتاح الرشدان** إن الواقع يشير إلى أن بغداد سقطت وحصل من الخراب والدمار مالا نملك توقعه، والسؤال لماذا وكيف؟ وما هي المصلحة والنتائج؟

ويلفت **أ. جواد الحمد** الأنظار إلى أن الاحتلال جاء بطبيعة مغولية رجعية همجية، وكأن الاحتلال يرى ما يحدث من خراب ودمار ولم يتدخل لمنعها، وهي إدانة كاملة في القانون الدولي.

كما أن الشعب العراقي أعطى ما هو فوق التوقعات التي كان يتوقعها الآخرون، ويقال إن هناك فئتين تريدان أمريكا في المنطقة لتحقيق مصالح إقليمية حيث دخلت دول الجوار بترتيبات معينة معها وكذلك دخول قوات بدر تم بترتيب مباشر بين الاحتلال وإيران، على خلفيات أن النظام نظام سني، وأن الشيعة ظلموا، ولن يسمح بأن يكون وضع الشيعة كما كان سابقاً، وما لم نكن نتوقعه من إيران أن يكون موقفها مؤسساً على خلفية ثأرية.

كما أن أمريكا تتعامل مع الشخصيات العراقية ومع التيار الشيعي الداعي لتحقيق المصالح الذاتية، وتم تحييدها والتعامل معها.

وكان هناك من يرى أن الاحتلال مرفوض، ولم يدافع عن النظام، ولايريد أن يدافع عن الطرفين، كما أن الدولة شلت، وسمعنا تفاصيل كثيرة عن خمسة أيام من الغموض سبقت وتلت ساعة سقوط بغداد. ويجب أن نؤكد حقيقة وهي أن المقاومة العراقية مقاومة سنية عربية وبكل معنى الكلمة. وأن الشيعة لديهم قرار حاسم بعدم رفع السلاح ضد الاحتلال، ومورست ضغوطات على مقتدى الصدر لإنهاء حركة التمرد التي قام بها. وعلى الرغم من ذلك فقد استجاب التيار السني لمتطلبات الحدث، وما جرى في الفلوجة كان مثالاً على ذلك أيضاً، حيث وقف السنة مع مقتدى الصدر. وما زال الشيعة يتطلعون إلى أن يكون لهم دور في المستقبل في الترتيب السياسي للعراق الجديد.

كما أن الأكراد الذين تربطهم علاقات وارتباطات أمنية مع أمريكا وإسرائيل، لديهم قناعة بأن تمنحهم أمريكا دولة مستقلة، وهذا يؤكد بأن لديهم خللاً في الرؤية الإقليمية، وكل ما نود التأكيد عليه هو أن المقاومة سنية بالمطلق.

والفئة التي تضررت من الاحتلال هي السنة، والمقاومة هي ذات فكر قومي إسلامي، والبصمات العسكرية والمقاومة المتتابعة تدلل، وبما لا يقبل الشك، على أنها تتبع تنظيمات متنوعة.

وهناك أعضاء من النظام السابق تضرروا شخصياً ولديهم رؤية فيما يجري ببلادهم، والجيش العراقي ليس كله من البعثيين، مثل هؤلاء شكلوا قوة من المقاومة، وما يقال عن تسريبات جهادية عبر الحدود ليس لها علاقة، وأن فئات تحارب أمريكا عبر العراق أو قوى خارجية كلام غير دقيق، فالمقاومة عراقية وليست خارجية، والقادم من الخارج ليس بمقدوره أن يكون فاعلاً في وضع أمني حاد.

كما أن هناك محاولات ترمي لخلط الأوارق وليس ما يجري في الواقع كله مقاومة بل هناك عمليات ضد مدنيين، والأصعب من ذلك أن الشيعة اتهموا البريطانيين والأمريكيين بأعمال إرهابية وهناك جماعات إرهابية تتساوق بالأهداف مع الرؤية الأمريكية.

ويؤكد **د. أحمد البرصان** بأن الموساد الإسرائيلي جند عدداً من الأكراد للذهاب إلى مساجد سنية لتفجيرها، والهدف الحقيقي تحقيق تفرقة بين السنة والشيعة.

ويقول **أ.د. عبد الفتاح الرشدان** في ضوء ما يجري من أعمال مقاومة: نود معرفة حجم الخسائر التي منيت بها قوات الاحتلال.

ويؤكد **د.مفيد الزيدي** بأن هناك أعداداً كبيرة من القتلى الأمريكان، وخسائر الاحتلال غير معلنة، وهي أكثر مما هو معلن، وعدد العمليات تجاوز حاجز الـ ٥٠ عملية، ومن المتوقع أن تكون الخسائر كبيرة، والحجم ليس هو الهدف، بل الهدف هو مدى التأثير النوعي الذي تحققه هناك هذه العمليات على الانتخابات الأمريكية، كما أن استطلاعات الرأي تؤثر على الرأي العام الأمريكي.

ويؤشر **د. ذياب المخادمة** على أن الموت ماهو معلن عنه بشكل رسمي، والجيوش لا تعلن عن كامل خسائرها، بل تعلن بالعادة فقط عن ١٠٪ من خسائرها، فإذا كان المعلن عنه ١٠٠٠ جندي فهذه الحسبة تدلل على أن هناك ١٠ آلاف جندي قتيل، ومقتل الأمريكي له أهمية أكثر من العربي في الإعلام والرأي العام، وله تأثيره، ونتفهم مدى أهمية حجب المعلومات عن الرأي العام.

وما يعلن عنه الجانب الأمريكي هو المسموح به، أما وسائل الإعلام فمحظور عليها الإعلان عن أي قتيل دون إذن يسمح لهم بذلك، ومستقبل الصحفيين بسبب تصويرهم شخصاً بدون إذن من الجانب الأمريكي معروف، فالإعلام مسيطر عليه، وهناك هجمة على وسائل الإعلام التي تتحلى بقدر من المصداقية.

وفي هذا المجال يؤكد **د. إبراهيم حديثة** بأن الإعلام الأمريكي هو إعلام حرب منذ ٢٠٠١/٩/١١م، والمعلومات تمر فقط من خلال وزارة الدفاع، وخسائر الطرف الأمريكي تفوق الرقم المعلن، وللقتلى والجرحى تأثيرهم النفسي على الرأي العام الأمريكي.

كما أن وسائل الإعلام تناولت بشكل ضيق وجود قوات مرتزقة تعمل تحت لواء الجيش الأمريكي ولا يحمل أفرادها جنسية الدولة، وإن لبسوا الشعار، ولا يحملون الجنسية الأمريكية بل يتقاضون رواتب مجزية، وليس هناك تصريح بهذا الشأن، بل إن هناك من يطلبون الإقامة الدائمة والدخول إلى أمريكا، وشرط ذلك الخدمة في القوات العاملة في العراق، وحجم هذه الفئة غير معروف وليس لدينا أرقام، وهم لا يستطيعون اللجوء إلى الرأي العام، وتعليمهم متدني المستوى، وأعمارهم بين ١٧-٢٠، وهم من

الطبقات الدنيا في المجتمع الأمريكي، ومفهومهم للإعلام الأمريكي يختلف عن أي طبقة، ويتضح -فيما يتعلق بموضوع تعذيب سجناء أبو غريب- أن إحدى المسؤولات عن التعذيب كانت فتاة أمركية قادمة من قرية جدباء، ومفهومهم ضحل جداً على العكس مما كان عليه المثال الفيتنامي، خسائر متواضعة كان أثرها فيما بعد فاعل جداً.

ويضيف **د. أحمد البرصان** إذن هناك قوات نظامية، وهناك مرتزقة ومقاولون للحراسة، وأغلب أعضاء مجلس الحكم العراقي المؤقت يستخدمون مثل هذه القوات لحمايتهم لشكهم بإخلاص العراقيين لهم، والمقاول الأجنبي يتقاضى راتباً شهرياً يزيد على ١٠٠٠ دولار، وهؤلاء المرتزقة ليس لهم أصول أسرية، ولديهم عقود ملكية تعود للجانب الأمريكي بعدم المطالبة حال تعرضهم للقتل والموت، وهؤلاء لا يتم الإعلان عنهم مطلقاً من الجانب الأمريكي.

كما أن هناك مشاركة لوحدات من قوات الكوماندوز الإسرائيلي في بعض الوحدات الخاصة الأمريكية، وأن بعض الوحدات الأمريكية تلقت تدريباً على أيدي قوات إسرائيلية متخصصة بالقتل والتدمير والتعذيب.

أما بخصوص موضوع الخسائر، فيرى **أ. جواد الحمد** بأن الجانب الأمريكي يقيم خسائره دائماً بشكل غير منطقي، إلا إذا كان هناك تصوير دقيق للموقف، ولو أخذنا على سبيل المقاربة المثال التالي:

لو افترضنا حدوث ٥٠ عملية في اليوم فهذا يؤكد بأن عدد الجرحى يتجاوز الـ ١٠٠,٠٠٠جريح في العام، نتكلم عن ١٠,٠٠٠ قتيل، ففي الفلوجة كان هناك ١٥٠٠ قتيل أمريكي، وكان وقف إطلاق النار استسلاماً أمريكياً للخروج من المأزق. والمقاومة سيطرت على الخط السريع، وكان لها سيطرة ميدانية على الجانب الأمريكي، وأود أن أشير إلى الحقائق التالية:

١-المارينز نصفهم من اللقطاء الذين تم التخلي عنهم، ومئات الآلاف منهم يؤخذون إلى المارينز ولا يعلن عن موتهم إطلاقاً.

٢-لا يعلن عن القتلى في المارينز إلا إذا كان القتلى من قيادات النخبة والمعروفة أصولهم الاجتماعية.

٣- الإعلام الأمريكي أثبت عدم استقلاليته على الرغم من التطور التقني الهائل، والبعض اعتبر حرب فيتنام أفضل من حيث التغطية الإعلامية، ويبدوا أن هناك تزييفاً مركَّزاً للمعلومات واحتكاراً وتوظيفاً لها لدرجة أن بعض الصحف الأمريكية اعتذرت عما قدمته في بداية الحرب.

إسرائيل تعلن عن القتلى بعد الاتفاق مع أهلهم وذويهم، كما أن أمريكا تحرم أهل الجندي القتيل من كافة الخدمات إذا أعلنوا عن مقتله.

وفي هذا الاتجاه يضيف **د. مفيد الزيدي** بأن الظاهرة الملفتة للانتباه هي وجود جثث الأمريكان في نهر دجلة، وهناك مقبرة عثر عليها في الصحراء الغربية تضم رفات قتلى أمريكان.

ويضيف **أ.د. عبد الفتاح الرشدان** أن هناك بعض جثث القتلى توضع في صناديق وتبقى بالطائرات.

المحور الثاني: الحكم وتسلم السلطة

ويتابع **أ.د. عبد الفتاح الرشدان** المحور الثاني للندوة بالقول إن هناك حاكماً عسكرياً وحاكماً مدنياً ومجلس حكم انتقالي لفترة سنة، وأعلنت الحكومة الأمريكية عن تسليم السلطة في نهاية تموز، وشكلت حكومة جديدة، وهي امتداد للمجلس الانتقالي، ولا توجد تغييرات جديدة، وتم اختيار أعضائها بشكل دقيق، وهي مرتبطة بإرادة المحتل، وأعلنت عن بقاء قوات الاحتلال وعدم وجود فيتو عليها.

إذن ما هو شكل الحكومة وطبيعتها وتشكيلها، وماذا يمكن أن تقدم، وماذا ستفعل، وما هي توجهاتها؟

ويرى **د. ذياب المخادمة** أن الأمريكان الآن في مأزق، ويتكبدون خسائر كبيرة، ومجلس الحكم مرعوب، اغتيالات مستمرة، والكلفة الأمنية لكل عضو عالية، فالحكومة امتداد لمجلس الحكم، ولا جديد، وهناك تعقيد للوضع السائد، وتسليم السلطة أو السيادة مهزلة، فالسيادة شاملة ولا تتجزأ، والقرار بيد السفير القادم، والمستشارون يعملون في مختلف الوزارات، والعمل جار على تدريب الجيش العراقي، والهدف منه

خفض الخسائر في الطرف الأمريكي، وهم يبحثون عن غطاء دولي إلا أنهم فشلوا بجر أقدام حلف الأطلسي لغطاء عسكري في العراق، وحاولوا مع الأوروبيين ومع جامعة الدول العربية والدول الإسلامية وفشلوا، والمقاومة تزداد، وهناك مأزق وهم مقبلون على الانتخابات، كما أن ما يحدث في السعودية هو من ذيول الوضع العراقي، فبدلاً من أن يصبح العراق مركز إشعاع ديمقراطي تحول إلى مركز إشعاع للمقاومة.

ويؤكد **د. ابراهيم حديثة** بأن هناك مخالفات تشريعية، من جانب مجلس الحكم، فهو جهاز غير شرعي شكلته قوات الاحتلال، وهو الذي أفرز الخبرات القانونية والسياسية، وأعد مشروع قانون إدارة الدولة العراقية، وكل ما بني على باطل فهو باطل، والعلاقة مع الإدارة المدنية (إدارة الاحتلال) علاقة هيمنة تامة على المجلس وعلى القرار الصادر عنه.

وهناك إشكالية في الطائفية والعرقية، وقلة في التمثيل السني، والأيدي التي تعاملت مع الاحتلال قبل وبعد ملوثة، والإدارة الأمريكية تعاملت جيداً مع هؤلاء الأشخاص.

والظاهرة الشيعية لا توجد لها مرجعية سياسية موحدة، وأكدت الإدارة الأمريكية بأن الشعب العراقي غير قادر على حكم أموره من خلال شخص واحد، واعتمدت الحكم الدوري والشهري للعراق.

ويضيف **د. أحمد البرصان** بأن هناك اغتيالات حدثت لأعضاء في مجلس الحكم، وهو مجلس صوري، وليس له رصيد شعبي، وأن أعضاءه فقدوا مصداقيتهم، وأعلن بعضهم عن نيته العودة إلى الخارج، وعائلاتهم مازالت تقيم في الخارج الآن، ووجودهم في العراق مؤقت، وفيما يتعلق بمذكرة اعتقال مقتدى الصدر أعلنت وزارة الداخلية العراقية بأنها لم تصدر هذه المذكرة، بل أصدرها الحاكم المدني.

ويؤكد **د. ذياب المخادمة** على قضية هامة وهي أن رئيس الوزراء الجديد الذي عين مؤخراً قال إننا سنتسلم رئيس الدولة السابق لمحاكمته، وهذا ما نفاه الرئيس الأمريكي بوش، وأن هناك ملفات أخرى يجب أن تواجهها الحكومة، وهي الملف الأمني والسياسي.

وحول مكانة المجلس ومصداقيته لدى الشارع العراقي فقد أثبتت الأحداث أن المجلس لا يملك أية قيمة تأثيرية على الشارع العراقي.

ويضيف **د. عبد الفتاح الرشدان** بأن نقل السلطة من مجلس الحكم إلى الحكومة وإعلان أمريكا عن نيتها نقل السيادة للعراقيين مع بقاء القوات الأمريكية في العراق لا يحتاج إلى جدل، والسياسة الأمريكية في العراق باقية بشكل غير مباشر، وأن أمريكا أقامت القواعد العسكرية للتحكم بالعراق والعراقيين وليس بالدم الأمريكي.

والسؤال هل يمكن أن تضيف الحكومة الجديدة شيئاً جديداً؟ وهل سيبقى العراقيون يعيشون حالة الانفلات الأمني؟ وكيف سيتم تجسير العلاقات مع دول الإقليم، وتوضيح طبيعة العلاقات مع دول الجوار الإقليمي؟

ويجيب **د. إبراهيم حديثة** على ذلك بالقول إن الحكومة العراقية امتداد لمجلس الحكم، وقرار مجلس الأمن الدولي الأخير منح هذه الحكومة شيئاً من الشرعية عبر موافقة أعضاء مجلس الأمن، وفحوى القرار الدولي خطير جداً، وإن كانت هناك إشارات لإنهاء الاحتلال وربطه باستعادة السيادة مع بقاء القوات الأمريكية، إذاً أين السيادة مع وجود هذه القوات؟ وما انتهى به القرار الدولي هو اعتراف بدور فاعل لقوات التحالف، وإنهاء الاحتلال يرتبط بـ ٣٠ حزيران والقوات الأمريكية موجودة.

رئيس الوزراء العراقي يقول هناك اتفاق مسبق مع الأمريكان على وجودهم في العراق.

ويخلص **د. أحمد البرصان** إلى محصلة وهي أن:

- الحكومة العراقية هي انعكاس للوضع الداخلي للولايات المتحدة.
- هناك انتقاد مستمر للوجود الأمريكي في العراق.
- ووجود ١٠٠-١٥٠ مستشاراً أمريكياً في وزارات ومؤسسات الدولة العراقية لا يؤكد على وجود السيادة.
- السفارة الأمريكية مقرها في القصر الجمهوري سابقاً ولمدة سنتين.
- ومعظم أعضاء الحكومة لديهم جوازات سفر أمريكية.
- ورئيس الحكومة عميل لـ C. I. A.
- والحكومة لها ارتبطات إقليمية وخارجية.

ويتوصل أ.د. **عبد الفتاح الرشدان** إلى ضرورة الإجابة على السؤال التالي، وهو: ماذا عن العلاقات مع دول الجوار كتصور للمستقبل؟

ويرى د. **مفيد الزيدي** بأن هذه مسألة مهمة وتحتاج لاستقراء في ضوء الفترة الانتقالية بين مجلس الحكم والحكومة ونقل السيادة ومدة تحقيق تفاعلات إيجابية والاستعانة بقوى معينة وشخصيات وطنية معينة، ولذلك فإن الانعكاسات الأولية تتمثل في أن الحكومة تؤكد أن هناك تفاؤلاً لدى الشارع العراقي.

وبعض الوجوه التي أدخلت إلى الحكومة وبخاصة في وزارة التربية، وعودة ٢٠ ألف عسكري وإلغاء قانون اجتثاث البعث، وعودة ٢٠ ألف معلم، فالحكومة عملياً تسعى لأن تقوم بأشياء إيجابية.

ويرى أ.د. **عبد الفتاح الرشدان** بأن ما مضى هو استحقاق من واجب الحكومة أن تقوم به، وهذا أقل شيء إيجابي تقوم به، إذ لا يمكن للدولة أن تستعيد نشاطها دون الاستعانة بالخبرات السابقة، إلا أن ذلك بقي تحت تدخل أمريكي وسيادة منقوصة، فالحكومة إذن حكومة تابعة.

ويؤكد د. **مفيد الزيدي** على أن الحكومة العراقية ستوقع اتفاقية صداقة وتعاون بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة. ورئيس الحكومة الحالية سيقوم بجولة في الدول العربية ودول الجوار في محاولة لإزالة الخلافات، ومن مهام الحكومة إقامة علاقات جيدة مع دول الجوار.

ويؤكد د. **إبراهيم حديثة** على أن هناك ملاحظات على قانون إدارة الدولة العراقية الذي يمثل الدستور العراقي الجديد، وكيف تم سن القانون الحالي من قبل شخصيات ليس لديهم كفاءة، والمطلع على القانون يرى أن فيه تهميش لدور الدين الإسلامي كمصدر للتشريع، بل اعتبر أحد المصادر، بينما الدول الإسلامية تعتبره المصدر الرئيس في التشريع.

- ثم التحدث عن عرب العراق في ديباجة القانون بأن (عرب العراق جزء من الأمة العربية) وهذه المادة تؤكد على التجزئة القومية للعراق.
- الفيتو الكردي على القرارات الصادرة عن الحكومة منح الأكراد سلطة تعزيز وتأكيد الانفصال

- الإشاره لدور القوات المسلحة تحتاج إلى تعريف كبير، عندما اعتبر وجودها ودورها ضمن جيش متعدد الجنسيات لمكافحة الإرهاب وليس للدفاع عن الدولة.

على الرغم من أن الفيتو الكردي تم تجاوزه في قرار مجلس الأمن، وتمت الإشارة إلى هذا الموضوع على الرغم مما أعطاه الأمريكان للأكراد من وعد بعدم حل المليشيات الكردية.

المحور الثالث: المواقف العربية والدولية

يقول أ.**د. عبد الفتاح الرشدان**: إن الكل يعرف طبيعة هذه المواقف، وهناك دول رفضت في البداية ولكنها صمتت بعد الاحتلال والأوروبيون قبلوا الوضع القائم، واللجوء إلى الجمعية العامة يضغط باتجاه غير شرعي لشرعنة الوضع الحالي، ولكن صدر قرار دولي أكد على شرعية الاحتلال.

وهناك دول مؤيدة ودول غير مؤيدة، ونتساءل هنا ماذا يمكن أن تقدم هذه الدول باتجاه استقلال العراق؟

وماهي مواقف الدول العربية ولا سيما أن العراق لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن العلاقات العربية؟

ويجيب **أ. جواد الحمد** على هذا التساؤل قائلاً أننا نتخوف من الوضع القادم، ولنأخذ مثالاً على ذلك الأسلوب الإسرائيلي في التعامل مع الفلسطينيين وإدارة الحكم المحلي من خلال إنشاء روابط القرى وإدارة المجتمع الفلسطيني، التي أثمرت عن قيام أوسلو ومنظمة تحرير أخرى، حيث لم تعد إسرائيل مسؤولة عن الأوضاع الصحية والتعليمية في مناطق السلطة، وفي العراق ينشغل الأمريكان بالقضايا التالية:

١- النفط
٢- التجارة
٣- المقاولات

أما الشؤون المحلية فستعتني الحكومة الجديدة بدور في هذا الجانب، وستكون مسؤولية الحكومة باتفاق مع السفير الأمريكي، ولهذا جيء بشخصيات جديدة في الحكومة وهي إطلالة سياسية.

وقد تم إضفاء الشرعية السياسية عليها عبر انفتاحها على المجتمع العراقي والإقليمي والدولي، وعبر حضور المؤتمرات الخارجية، وستعترف الجامعة العربية بالأمر الواقع، وسيكون لذلك تأثير على دور الدول الإقليمية.

أما بخصوص المقاومة فإنها ستستمر، وسيكون هناك تنسيق بين القوات الأمريكية والقوات الأخرى الموجودة في العراق لكبحها.

أما بالنسبة للمواقف الدولية فهي موزعة كالتالي:

١. المؤيدون للاحتلال، وللدور الأمريكي وللقوات الأمريكية
٢. المعارضون
٣. المحايدون
٤. المستفيدون

والتجربة التاريخية أثبتت أن وحدة دول مثل (فرنسا، ألمانيا، روسيا) لا يمكن المراهنة عليها، وأمريكا وبريطانيا وإسبانيا لديهم تحالف نوعي ومؤثر، والصين لا تريد المشاركة بدور فاعل، وهي تبحث عن مصالحها في استمرار مصادر الطاقة المحتلة من قبل أمريكا، ومستقبلها يتوقف على وجود علاقات حسنة مع أمريكا.

وعلى المستوى الإقليمي –تركيا وإيران– تشير المعلومات إلى أن تركيا كانت تخطط لاحتلال شمال العراق حتى كركوك، وتم استطلاع مبكر بهذا الخصوص، وتم تنسيق هذه العملية مع إيران، وطالب الإيرانيون بالمشاركة، وقبلوا بدور استخباري مستقبلاً، وهذا أدى إلى الخلاف التركي–الأمريكي، وموقف تركيا وإيران يقوم على اقتسام الكعكة.

أما بخصوص السعودية والأردن والكويت (محور الأصدقاء) فإن الكويت كانت تمثل الأرض الساخنة، والبقية تمثل الأرض الباردة، وتعمل ضمن البرنامج الأمريكي في العراق، وموقف سوريا كان صعباً وفي غاية الخطورة، وكانت قلقة بسبب التهديدات الأمريكية.

وهذا التركيب ما زال قائماً ولم يتأثر قبل الاحتلال وبعده، ولن يحدث عليه تغيير جذري إلا إذا استطاعت المقاومة إفشال الحكومة، وتفكيك التحالف الدولي.

ويعتقد **د. ذياب المخادمة** أن الموقف الأمريكي لن يتغير حتى الانتخابات القادمة، والتعويل على المقاومة العراقية يجعل هذه الصورة قاتمة، وأن الدول العربية تعيش حالة رعب، وبخاصة (السعودية) وتتطلع نحو إشغال الجانب الأمريكي.

وهناك ترحيب بالوضع العراقي الجديد يشير إليه دخول العراق من بوابة الجامعة العربية وبالضغوط الأمريكية المباشرة.

ونحن نعتقد أن المشروع الأمريكي فشل في العراق، ولكن لا يوجد هناك بديل والمقاومة ستبقى.

ويشير **د. مفيد الزيدي** إلى أن هناك عوامل داخلية ذات أهمية، وذات صلة بالموضوع، وهي أن اكتساب الشرعية السياسية وقيام الانتخابات الديمقراطية واحتضان القوى السياسية كافة سيؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار، وهذا مرهون بالانتخابات الأمريكية، وتغيرها سيكون له انعكاس جذري على العراق.

ومع ذلك يرى **د. إبراهيم حديثة** أنه وعلى صعيد مواقف الدول فإن الموقف الرسمي مغلوب على أمره، والتيار الشعبي خجول ولا يرتقي إلى الحدث، وهناك يأس من الحالة العربية، والحالة الدولية مقموعة، أما على المستوى الإقليمي الذي يلعب دوراً أساسياً، فإن لسوريا دوراً فاعلاً في المنطقة، وإسرائيل وتحالفها الجناح الكردي، وتركيا تسعى للحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، ولإيران أطماع للحصول على حصة الكعكة العراقية، والجامعة العربية شماعة تعلق عليها الخطايا، وهي انعكاس لواقع النظام السياسي العربي الرسمي.

أما بخصوص الموقف الدولي، فالاتحاد الأوروبي على العكس من ذلك، فأحزاب المعارضة الأساسية أصبحت تحصد أصواتاً كثيرة في أوروبا على حساب الأحزاب الموجودة والتقليدية، والجناح الموالي لأمريكا الإسباني والإيطالي بدأ يتضعضع، وهناك دور فاعل لبريطانيا، وهناك دور فاعل لأوروبا للحفاظ على مصالحها، ولربما يؤدي ذلك إلى الحفاظ على المصالح العربية. وهناك قيود على حركة القطب الصيني الذي سيتحرك باتجاه النفط، وهناك محاولة لتحديد الدور الصيني وحركته

الخارجية، والمعادلة الدولية يسيطر عليها الأمريكان، ولكي تتبلور يجب أن يقوم الإنسان العراقي بإثبات وجوده من خلال المقاومة أو التناغم مع الحكومة ومع الشارع.

ويختتم **د. عبد الفتاح الرشدان** الندوة بالقول إننا لا نغفل دور المجتمع الـدولي والنظام العربي، غير أن الأمور تبدو معقدة، وتطور الموقف والوضع العراقـي الـداخلي يشكل الموقف المستقبلي.

مستقبل المقاومة العراقية
بعد الثلاثين من حزيران ٢٠٠٤*

مقدمة

أصيب المراقبون والمحللون العرب والأجانب بالدهشة والاستغراب من سرعة انطلاق المقاومة العراقية بعد غزو العراق، عندما انطلقت بعد شهر واحد وبضعة أيام من سقوط بغداد، وتحديدا في ١٧أيار / مايو ٢٠٠٤. ولو تمعنا في عمق التاريخ، لوجدنا أن هذه المقاومة، هي المقاومة الأسرع انطلاقا ضد المحتل الأجنبي خلال الثلاثمائة سنة الأخيرة من تاريخ البشرية. فالمقاومة الفرنسية لم تبدأ ضد المحتل الألماني إلا بعد عامين من سقوط باريس.

لقد تحوَّل التدخل الأميركي في العراق إلى تورط بفعل المقاومة التي تتصاعد وتيرتها ضد القوات الأميركية يوماً بعد يوم، حتى وصل معدل العمليات اليومية في بغداد وحدها -حسب تقديرات صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" الأميركية- إلى ثلاث عشرة عملية عسكرية في اليوم الواحد، ناهيك عن العدد الكبير من العمليات الذي لا تذكره الوسائل الإعلامية ولا تستطيع تغطيته.

فالمقاومة العراقية هي قطاع عريض من الشعب العراقي ومن المجاهدين، والدليل على اتساع وتنوع هذه المقاومة هو كبر حجم تنظيماتها وتعدد فصائلها، حيث تشير دراسة الدكتور رفعت السعيد أحمد المنشورة في جريدة العرب اللندنية إلى وجود ٢٩ تنظيما مقاوما يستقل فيها كل تنظيم عن الآخر. ولعل أهم هذه التنظيمات يتمثل بـ«جيش محمد» و«المقاومة الإسلامية الوطنية» و«أنصار الإسلام» و«أنصار السنة»..

ومن الواجب أن نوضح هنا أن تركيز أمريكا على وصف المقاومة العراقية بأنها من بقايا البعث وفلول صدام هو وصف تتعمده أمريكا، لتحقيق عدة أهداف هي:

---

* إعداد محمد عبدان، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط

١. التقليل من شأن المقاومة والإيهام بأنها مقاومة تمثل النظام العراقي السابق وليس الشعب العراقي، وهو هدف تسعى الإدارة الأمريكية من خلاله لإقناع شعبها بأن الشعب العراقي مرحب بها، وأن ما يتعرض له جنودها في العراق إنما هو من أفراد يائسين سينتهون على حد زعم رامسفيلد.
٢. الهدف الثاني من وراء التركيز على هذا الوصف هو تبرير الاحتلال الأمريكي بحجة مطاردة بقايا النظام العراقي، فمثلما دخلت أمريكا أفغانستان بحجة محاربة الإرهاب ستبقي في العراق بدعوى محاربة بقايا النظام العراقي.

عوامل نشوء المقاومة واستمرارها

تمتاز المقاومة في العراق بأن لها دوافع إسلامية ووطنية وسياسية وقومية عديدة، ولن تكون ظاهرةً مؤقتة، بل إنها ستستمر ما لم يتم إنهاء العوامل التي أدت لنشوئها واستمرارها . ونستطيع ان نورد بعض هذه العوامل:

- **مبدأ السيادة الوطنية**: انتهاك هذا المبدأ الذي جاءت به معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ في القرن السابع عشر؛ حيث أدى التدخل الأمريكي في العراق إلى احتلاله بشكل مباشر، وجرى تعيين حاكم مدني له وتشكيل مجلس حكم وحكومة معينة من قبل الاحتلال.

ولعل تصريحات الرئيس الأمريكي (جورج بوش) أن الإرهاب ومحاربته مسألة قد تمتد عقداً من الزمان، وأن القوات الأميركية ستبقى في العراق حتى تنتهي مشكلة الإرهاب الدولي، يوحي بأن هذا الاحتلال لن يخرج بسهولة من العراق.

- **الحدود المفتوحة**: فالمئتا نقطة حدودية التي أنشئت خلال الثلاثين سنة الماضية دمرت ونهبت بعد الاحتلال، لذلك ظهرت مئات الكيلومترات الفاصلة بين حدود العراق وإيران وسورية والسعودية وتركيا، كتخوم يمكن أن يعبرها أي شخص، وهو ما يفتح الباب واسعا أمام بعض المقاومين الذين لا هدف لهم سوى مقارعة الأمريكان.
- **امتصاص ثروات العراق**: حيث ثبت أن الشركات الأمريكية العملاقة التي يسيطر عليها كبار الساسة من صقور الإدارة الأمريكية هي المستفيد الأكبر من المنح التي

قررت خلال مؤتمر مدريد للمانحين ٢٣-٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٤؛ حيث استطاعت تسع شركات أمريكية عملاقة الاستحواذ على ما نسبته ٩٠٪ من مبلغ الـ (٣٣ مليار) التى قررها المؤتمر، ناهيك عن تقديرات الإنفاق العسكري للقوات الأميركية في العراق من بعد شهر أبريل بـ ٣,٩ مليار دولار في الشهر الواحد، والتي سوف تتحول إلى قروض تثقل كاهل العراقيين لعشرات السنين المقبلة.

- **البطالة وتدهور الخدمات**: تصل نسبة البطالة بين أبناء الشعب العراقي إلى ٧٠٪ باعتراف بعض أعضاء مجلس الحكم الانتقالي. ولعل قرار سلطة الاحتلال حل الجيش العراقي الذي يبلغ تعداده قرابة ٤٠٠ ألف أدى إلى تفاقم البطالة بين عناصره.
- **الممارسات التي يقوم بها الأمريكان** تجاه العراقيين والمعاملة الفظة لجيوش الاحتلال في المعاملات غير الإنسانية للسجناء العراقيين في سجون الاحتلال وللمواطنين على حد سواء؛ فقد بلغت المداهمات وتفتيش المنازل ٤٠ إلى ٥٠ مداهمة في اليوم الواحد.
- **الثأر**: وهو مبدأ سائد بين العراقيين، وهذا يفسر المقاومة الفردية والبسيطة التي تحصل.

عوامل إنهاء المقاومة

من الصعب التحدث عن عوامل إنهاء المقاومة ولاسيما أننا أمام مقاومة متعددة تختلف أهدافها ودوافعها، فإذا كان هدف المقاومة البعثية هو أن العراق لنا، وإذا لم يكن لنا فلن يكون لغيرنا نجد بأن المقاومة التي شكلها المقاومون العرب تهدف إلى مقارعة الأمريكان بغض النظر عن البيئة المحيطة بهم.

إن اختلاف دوافع الاستمرار يؤدي بالضرورة إلى تفاوت حدة المقاومة بناء على المعطيات والسياسات المطروحة على الساحة العراقية ونستطيع أن نحدد بعض العوامل التي ستؤدي إلى تخفيف المقاومة وليس إنهائها بالعوامل التالية:

١. **إنهاء الاحتلال وخروج القوات الغازية من العراق**: هذا الخيار يعتبر من الخيارات التي يصعب تحقيقها في القريب العاجل، فالمخطط الأمريكي لغزو

العراق يعطي مؤشراً على طـول فـترة الاحـتلال وبحـسب تـصريحات (بـول وولفويتس) وكيل وزارة الدفاع الأمريكية فإن القـوات الأميركيـة سـتبقى في العراق حتى عام ٢٠١٢.

إن قرار تسليم السلطة إلى العراقيين في الثلاثين من حزيران، يونيو٢٠٠٤، يمثل في حد ذاته نقطة تحول في الاحتلال ناتج عن الضغط الذي يواجهه جنود الاحتلال مـن المقاومة، حيث انسحبت هذه القوات إلى قواعدها وسلمت الـسلطة إلى حكومـة معينـة من قبلها.

٢. **الدستور العراقي الدائم والانتخابات الحرة النزيهـة**: توصـل أعـضاء مجلـس الحكم الانتقالي إلى صيغة توفيقية في ٨ مارس ٢٠٠٤ حول الدستور المؤقت الذي تم بموجبه تشكيل الحكومة العراقية الانتقاليـة ومجلـس الرئاسـة. وتمهـد الحكومة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة للجمعية في موعد أقصاه ٣١ ديـسمبر ٢٠٠٥. حيث سـيكون مـن أولى مهمـات الجمعيـة إعـداد الدسـتور الـدائم وتشكيل حكومة جديدة.

٣. **بناء الجيش العراقي**: إن الخطوة الأولى لإعادة الأمـن والاسـتقرار في العـراق تتمثل في بناء قوة السلطة؛ فحفظ الأمـن وتنفيـذ القـرارات الحكوميـة يحتـاج لقوة تستند إلى الشرعية الوطنية والقانونية لتنفيذ هذه القرارات. ولعل صمام الأمان في تشكيل هذا الجيش هو ابتعاده عن العمل السياسي وتنوع عناصره من جميع القوى والطوائف الموجودة على الساحة العراقية.

٤. **دور الأمم المتحدة**: يبرز دور الأمم المتحدة في إعادة إعمار العراق، عبر تنظيم المؤتمرات الخاصة والعامة في إعادة بناء الدمار الذي خلفته الحـرب الأخـيرة، ويجب أن لا يتوقف دورها عند هذه النقطة، بل يجب أن يشمل الجوانب كافة التي تؤثر على حفظ الاستقرار: من مراقبة للعملية السياسية، وبنـاء عمليـات التنمية المستدامة.

٥. **استقلال القضاء**: يلعب القضاء دورا مهما في حفظ الأمن والاستقرار وإعادة الحقوق إلى أصحابها. حيـث أقـر الدسـتور المؤقـت بـضرورة إنـشاء المحكمـة

الاتحادية العليا للبت في دعاوى الاستئناف القضائية، والتأكد من أن كل القوانين الصادرة في العراق منسجمة مع قانون إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية.

مستقبل المقاومة

تعكس التحركات الأمريكية الأخيرة لضرب المقاومة العراقية أو وقفها بالأيدي العراقية خطورةً على مستقبل المقاومة العراقية التي لا تزال بعد في طور التكوين، وما زال خيارها مستبعدًا أو مؤجلاً حتى الآن لدى قطاع كبير وواسع من العراقيين.

فقد ارتكبت أمريكا في الفلوجة جريمة حرب بكل معنى الكلمة، حيث خرقت اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في أوقات الحرب، وقد صرح الدكتور عبد المنعم العزي (عضو لجنة التفاوض مع أهالي الفلوجة)، كبير مستشاري الحزب الإسلامي بأن ما تمارسه أمريكا ضد أهالي الفلوجة انتقام واستفزاز، وليس ردود أفعال يمكن فهمها أو التعاطي معها. وأضاف إن قوات الاحتلال قتلت في الفلوجة ٦٥ طفلا دون الخامسة من العمر، و١٤٠ طفلا دون الخامسة عشرة، و٥١٣ شخصا أغلبهم من النساء والشيوخ، وجرحت ١٢٦٠ شخصا بعضهم إصاباتهم خطيرة، وشردت ٥٠ ألف عائلة، وندد بالمنطق الأمريكي الذي يقارن إطلاق النار بالرشاشات الخفيفة بقصف مقاتلات إف ١٦ ومروحيات الأباتشي، إن هذا المنطق الاستئصالي يزيد في حدة المقاومة وشدتها. فخيارات الاحتلال محدودة وتنحصر في نقطتين:

أولاً: الإبادة الكاملة

صرح الدكتور محسن عبد الحميد رئيس الحزب الإسلامي وعضو مجلس الحكم المنحل بالقول: (لقد أخبرني الأمريكان أنهم مستعدون الآن لضرب الفلوجة بالقنبلة النووية!! وأن الرئيس بوش قد فوضهم بذلك ولديهم الاستعداد لتنفيذه الآن، والوقت أمامكم ينفد، فاذهبوا إلى الفلوجة وأبلغوهم بذلك!!!).

ثانياً: العمليات الجوية

أما النقطة الثانية وهي ما كشفه دبلوماسي بريطاني لإحدى الصحف الخليجية في ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٤ من أن بريطانيا والولايات المتحدة، سوف تواجهان أي تداعيات قد

تنجم عن تسليم السلطة إلى العراقيين في نهاية شهر حزيران يونيو، بشن عمليات جوية واسعة النطاق على المدن المارقة التي ينطلق منها إرهابيون من فلول البعث السابق ومن مقاتلين إسلاميين قدموا من الخارج، وأضاف الدبلوماسي البريطاني قائلا إن الحكومة البريطانية طلبت من تركيا إعادة سربين من مقاتلات تورنيدو الجوية إلى قاعدة أنجرليك التركية القريبة من الحدود العراقية، وإن أسراباً من المقاتلات الأمريكية سترابط خلال الأسبوعين القادمين في عدة دول مجاورة، وأن الاعتماد المقبل في العمليات العسكرية سيكون على سلاحي الجو والصواريخ، وذكر أيضا أنه يمكن أن تكون حربا متسعة وشاملة للقضاء على المقاومة قضاءً تاما.

وجاء في تقرير مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن الذي نشر في ٨ أيار، مايو الماضي: أن الولايات المتحدة لم تعد تمتلك حلا عسكريا ناجعا وقابلا للحياة في العراق. وذهب أنتوني كوردسمان، المحلل العسكري المعروف والمشرف على التقرير، إلى القول: إن أي حل عسكري أمريكي سوف ينتج عنه عدد هائل من الضحايا المدنيين، وأضرار مادية جسيمة، وسيفشل في الوقت ذاته في وضع حد للتمرد الشيعي-السني. وأضاف التقرير، أن الولايات المتحدة تستطيع بالتأكيد هزيمة العراقيين، ألا أن أي حل عسكري على الأرجح سيكون نوعا من النصر الذي سيتسبب بعاصفة حول استخدام القوة المفرطة والضحايا المدنيين والأضرار المترتبة عليه.

ومن جهة أخرى يردد بعض القادة العسكريين العراقيين السابقين مقولة: "إن المقاومة العراقية لم تبدأ بعد"، حيث يؤكدون أن هناك عشرات الآلاف من العراقيين والعسكريين يمتلكون الرغبة لخوض ميدان المقاومة، لكن عدم وجود بديل سياسي مقنع ومقبول في حال خروج الأمريكيين يؤجل قرارهم، فغياب الرؤية السياسية، والنظام السياسي المنشود والقيادة التي يجمع عليها العراقيون ما تزال عقبات لم يتم التعامل معها، كما أن المقاومة العراقية تشكو من عاملين يؤثران عليها وهما:

- **مرحلة اللامركزية في المقاومة**: فكما ذكرنا سابقا بأن المقاومة الموجودة على الساحة العراقية تمتاز بتعددها، وهذا يتطلب إنشاء جبهة تحرير وطنية تضم جميع فرق المقاومة، بحيث تكون ذات مركزية ورئاسة واحدة.

- **إن المقاومة العراقية لم تقدم للشعب العراقي الرؤية الواضحة للإصلاح والتغيير**، فلا يزال مشروعها السياسي غير واضح الأهداف والمبادئ؛ ونستثني من ذلك "المقاومة الإسلامية الوطنية" التي قدمت مشروعا سياسيا واضحا من خلال ميثاقها المعلن، الذي أكد على احترام خصوصيات العراق القومية والطائفية، وعلى أن مسألة الوحدة الوطنية مسألة لا يمكن التفريط بها، وعلى احترام جميع المواثيق والأعراف الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة.

إن دروس التاريخ تؤكد على استحالة القضاء على أية مقاومة تحررية، لذا فإن نجاح المقاومة العراقية سينهي الهيمنة الأمريكية، ويثبت صحة قانون صعود وهبوط القوى العظمى الذي أشار إليه ابن خلدون، فمن الخطأ السياسى والاستراتيجى تصور أن هذه الهيمنة الأمريكية ستظل قائمة ومستمرة، بل إنها ستكون بداية النهاية للإمبراطورية الأمريكية.

سياسة التعذيب
في السجون الأمريكية في العراق*

مقدمة

جاءت قوات الاحتلال الأمريكي إلى العراق ترفع شعارات مزدوجة مثل تحرير العراق والعراقيين وتكريس الديمقراطية والحرية، وكان ذلك دون إذن شرعي من الأمم المتحدة، الأمر الذي يفسر السلوك السياسي للنظام الأمريكي الجديد بأنه تجاوز حقيقي ومقصود للقانون الدولي والمعاهدات الدولية، ويؤسس لشكل جديد من التنظيم الدولي القائم على المفهوم الموسع لاستخدامات القوة والانتقاص من معاني السيادة، وعلى الرغم من كل المسوغات غير المبررة قانوناً ومنطقاً فقد تعرضت قيم الحرية واحترام حقوق الإنسان والشرعية الدولية لاختبار كبير في العراق كشفت فيه صور التعذيب الوحشي عن فظاعة الاحتلال كممارسة، وأيضاً كفكر سياسي كان المحفز والمقرر لنشؤ هذا الفعل، مؤكداً في الوقت نفسه على ازدواجية المعايير التي تحملها الثقافة الأمريكية حيال العالم.

ولم تتوقف حرب الإبادة ضد الإنسان العراقي فقد خاضت القوات الأمريكية كل صنوف الحرب وأدواتها، مما أسفر عن مقتل آلاف المدنيين والأبرياء العُزَّل لشعب عاش سفراً من الحروب والإرهاق والمعاناة الاقتصادية والحصار والاشتباك العسكري والأمني الدائم، أدت إلى تأخره من الناحية التنموية والتعليمية والصحية، وأفقدت الشعب العراقي إمكانية حصوله على أبسط حاجاته الأساسية، وقد اتسم سلوك الاحتلال الأمريكي بما يلي:

- **القصف المبرمج والمنظم للبنية التحتية العراقية** في محاولة تهدف إلى إلغاء معالم المشروعات التنموية التي شيدت في عهد النظام السابق للعمل على بنائها من جديد من خلال الشركات الأمريكية.

---

* **إعداد علي البلاونة، مدير الدراسات والبحوث واستطلاع الرأي العام في المركز الأردني للإعلام.**

- **الإهمـال المتعمـد لقطـاع الخـدمات الـصحية والتعليميـة والميـاه والكهربـاء والاتصالات**، مما أسهم في مضاعفة معاناة الإنسان العراقي.
- **هدم البيوت والمنازل وسياسـة الاعتقـال** بالجملـة وبالإنابـة واسـتخدام وسـائل الترويع والإذلال النفسي والمادي كافة، والهدف هو قتل الروح المعنويـة والتـأثير على البنية النفسية للمواطن العراقي وبخاصة المقاومة العراقية .
- **سياسة الانتقام والفعل المضخم والثأر** لمقتل أربعة من أبرز قادة المارينز في مدينـة الفلوجة في ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٤م والتمثيل بجثثهم، الأمر الذي أدى إلى إحداث التأثير في الرأي العام الأمريكي الذي يخشاه الرئيس الأمريكي جورج بوش، مما أدى إلى قيام قوات الاحتلال بحصار الفلوجة واعتقال عدد كبير من المشايخ ورجال الدين والنساء، وقصف المدينة بشكل مروع أدى إلى مقتل أكثر من ٦٥٠ شخصاً وجرح ١٢٠٠ شخصٍ آخرين.
- **استخدام مكثف للقوة من الجانب الأمريكي**، والسبب خشية حدوث تنسيق بين المقاومة العراقية وأهالي الفلوجة والزعيم الشيعي مقتدى الصدر، مما جعلها تدفع باتجاه قمع أي تمرد بشكل غير طبيعـي أمـام العـالم، وبـشكل يخـالف المعاهـدات والمواثيق والالتزامات التي يفرضها القانون الدولي.
- **مخاوف الجانب الأمريكي من إمكانية صدور فتوى دينية تبيح الجهاد ضد الوجود الاستعماري الأمريكي والبريطاني في العراق**، ولا سيما أن هيئة علماء السنة قد أصدرت بياناً هددت فيه بإمكانية إعلان الجهاد الإسلامي ضد قـوات الاحـتلال حيث حرّمت الهيئة على العـراقيين التعامـل مـع الجانـب الأمريكـي والبريطـاني بمختلف أشكاله.
- **تحرك منظمات حقوق الإنسان العربية والإسلامية والأوروبية** في محاولة للتأثير في الرأي العام العالمي، حيث أدانـت المنظمـة العربيـة لحقـوق الإنـسان الممارسـات الوحشية لقوات الاحتلال الأمريكي، مؤكدة بـأن هـذه الممارسـات تعـد انتهاكـاً صـارخاً لأحكـام اتفاقيـة جنيـف الرابعـة الـتي تحظـر علـى سـلطات الاحـتلال استهداف المدنيين، عدا عن أن لجنة حقوق الإنـسان العراقيـة قـد أعـدت تقريـراً

أكدت فيه على أن الجنود الأمريكيين والبريطانيين قاموا بسرقة أكثر من ٥ مليارات دينار عراقي وملايين الدولارات و ١٧,٠٠٠ قطعة ذهب، وتعرض أكثر من ٢٠٠٠ عراقية و ٥٥٠ طفلة لحالات الاغتصاب.

- **الانتقاد الذي وجهته منظمة هيومن رايتس ووتش** في ١٣/ ١/ ٢٠٠٤م وأكدت فيه على أن تدمير الممتلكات المدنية كإجراء انتقامي يعد نوعاً من أعمال العقاب الجماعي الذي تحرمه اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م، وأكدت المنظمة ذاتها في ٢٦/ ١/ ٢٠٠٤م رفضها وصف الغزو الأمريكي والبريطاني بأنه تدخل إنساني، وأوضحت بأن الغرب مسؤول عن تجاهل الأوضاع الإنسانية في العراق، غير أن هذه الأوضاع لا تبرر الغزو، وليست بالحد الذي يبرر التدخل السياسي لأسباب إنسانية.
- **لقد كشفت مجلة نيويورك الأمريكية النقاب عن تعاون أمني واستخباري أمريكي-إسرائيلي في قضايا التحقيقات** مع الموقوفين وانتزاع الاعترافات تحت التعذيب، وكانت مهمة القوة المشتركة ١٢١ العمل على اصطياد واغتيال رموز المعارضة والمقاومة للاحتلال وشيوخ الدين ورجال العشائر العراقية، وأن هذا اللون من التعذيب والعنف المضاد يكشف عن طبيعة بسكولوجيا الأزمة التي تعاني منها قوات الاحتلال الأمريكي في العراق.
- **عدم اكتراث واشنطن بالقانون الدولي** واعتدادها به بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، ولا سيما ما يتعلق منه بمعاهدة جنيف، وقد عبرت (روث ووج وود) مديرة منظمة القانون الدولي في جامعة جون هوبكنز والعضو في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن فزعها وغضبها بشأن معاملة الأسرى العراقيين في سجن أبو غريب مشيرة إلى أن الانتهاكات الأمريكية ضد الأسرى تمثل تحدياً كبيراً أمام أية محاولات لاستعادة ثقة الشعب العراقي، وطالبت بضرورة قيام الولايات المتحدة بتعليم جنودها احترام حقوق الإنسان.

قصة تعذيب سجناء أبو غريب

إن ما تقدم من مؤشرات يؤكد، وبما لا يقبل الشك، أن ما نشرته الصحافة الأمريكية تحديداً يرقى إلى مرتبة الجريمة التي يعاقب عليها القانون الدولي بحق الإنسان

العراقي، ويشكل هـذا المـنهج والأسـلوب الهمجـي إدانـة فاضـحة للـسلوك الـسياسي وللثقافة الأمريكية التي طالما ادعت بحماية حقوق الإنسان والدفاع عنه في مختلف المحافل الدولية، وهي الجهة التي منحت لنفسها حق إصدار تقرير سياسي كل عام عـن حقـوق الإنسان في العالم على اعتبار أنها الدولة الأكثر احتراماً لحريـات الإنـسان، غـير أن مـا كـشفته صـور تعـذيب الـسجناء في أبـو غريـب أكـدت أكذوبـة الـسياسية الأمريكيـة وازدواجيتها، وعكست جانباً موسعاً للهمجية الأمريكيـة، وعـدم إقامـة أي وزن يـذكر للاعتبارات الأخلاقية ولقواعد القانون الدولي الإنساني، الأمر الذي يـثير الكـثير مـن الشكوك حول السلوك الأمريكي حيال معتقلـي غوانتانـامو، وحـول مـا يجـري في ١٣ سجناً أمريكياً سرياً في العالم، والذي حالت الإدارة الأمريكيـة بيـنهم وبـين أن يحـاكموا محاكمات مدنية تكفل لهم بعض حقوقهم الآدمية والإنـسانية، وجـاءت جريمـة تعـذيب سجناء أبو غريب تحت وقع وشعور مزدوج بالقوة والنفوذ وتجاوز القوانين الدولية، فقد أقرت الدوائر الأمريكية ومن خلال وسائل الإعلام ومناهضي الحرب على العـراق بمـا يلي:

أولاً: على الرغم من الاختلال الواضـح في مـوازين القـوة بـين القـوات الأمريكيـة والعراقية ولصالح الجانب الأمريكـي، إلا أن القـوات الأمريكيـة لم تجـد أيـة عوائق في استخدامها الأسلحة المشبعة باليورانيوم المنضب، غير أنها لم تتـورع في استخدام أي عوامل عسكرية في سبيل الحصول على نصر هزيل بلا كلفـة بشرية.

ثانياً: إن هناك إصـراراً أمريكيـاً واضـحاً علـى خـرق القـانون الـدولي، باعتبـار أن الولايات المتحدة ومصالحها القومية لا تنتظر الاستجابة لمثـل هـذه القـوانين، حيث عبرت الولايات المتحدة عن عدم احترامهـا للاتفاقيـة الدوليـة لمحاكمـة مجرمي الحرب الموقعة في روما، والتي كانت محصلتها تشكيل المحكمـة الجنائيـة الدولية، حيث أصـرت الولايـات المتحـدة علـى عـدم والتوقيـع علـى هـذه الاتفاقية أو الانضمام إليها، وطالبـت بعـدم محاكمـة جنودهـا وقياداتهـا مـن العسكريين تحت سلطة غير أمريكية، وطلبت من الدول توقيـع اتفاقيـة ثنائيـة

يتم فيها استثناء الجنود الأمريكيين من المثول أمام المحكمة الجنائية الدولية، واعتبرت هذا البند شرطاً أساسياً لاستمرار تقديم المعونات لهذه الدول، الأمر الذي يؤكد على:

١. أن الولايات المتحدة تعمدت عدم الانضمام لاتفاقية المحكمة الدولية الجنائية والتوقيع عليها،مما يعني أن لديها نوايا مبيتة لاستخدام القوة والعنف واللجوء إلى وسائل لا يبررها القانون الدولي ويجرمها القانون الجنائي.

إن هذه الحصانة التي يتمتع بها الجنود والقادة العسكريون الأمريكيون منحتهم قدراً أكبر في إمكانية استخدام القوة وكامل وسائل العنف والتعذيب دون أية مساءلة قانونية عن أعمال لا إنسانية اقترفوها.

٢. أن اعترافات المسؤولة عن السجون العراقية، وتحديداً سجن أبو غريب الذي تديره قوات الاحتلال الأمريكي اعترفت بأن ما جرى كان بإيعاز وتوجيه مباشر من دوائر الاستخبارات الأمريكية الأمر الذي ينفي عن هذه الأعمال صفة الأعمال الفردية .

وتشير المعلومات إلى أن تقريراً سرياً تم إعداده عرض على الكونغرس تضمن عرض مشاهد لـ ٣٠٠ صورة من سجناء أبو غريب الذين تم تعذيبهم بأبشع صور التعذيب وعمليات الاغتصاب والأسلاك الكهربائية والأضواء الفسفورية واستخدام الكلاب في نهش الأعضاء التناسلية والتعري للرجال والنساء واللواط، الأمر الذي دفع ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي بالتحدث إلى شبكة فوكس الأمريكية بالقول: إن انهياراً أساسياً تسبب في عمليات التعذيب التي تثير الاشمئزاز ضد المعتقلين العراقيين، وكان هذا الانهيار عائد إلى التحقيقات التي جرت مع مسؤولين في الإدارة الأمريكية أعطوا أوامر باستخدام وسائل التعذيب كافة للحصول على معلومات تؤمن للقوات الأمريكية القدرة على بسط سيطرتها الأمنية على العراق، الأمر الذي أزعج الإدارة الأمريكية ودعاها إلى محاولة كتمان هذا الأمر وعدم تسربه للصحافة الأمريكية إلا أن تقرير لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي تسربت فقرات مهمة منه إلى

الصحافة على الرغم من الأوامر بعدم التعرض إليه كون هذا العمل من شأنه أن يؤثر سلباً على النتائج السياسية والاستراتيجية والعسكرية والأمنية الأمريكية في العراق، ويمنح الرأي العام العالمي سلطة اتهام تؤثر سلباً على الإدارة الأمريكية وتؤثر سلباً على المسرح الانتخابي للرئاسة الأمريكية المقبلة، وأسفرت الجهود عن إدخال تعديلات جوهرية على التقرير وبما يظهر بأن الانتهاكات المذكورة كانت أعمالاً فردية، وجاء الاستعجال في إعداد هذا التقرير هو ومجموعة التقارير التي رفعت من قِبل ٤٦ ضابطاً أمريكياً أكدوا في رسائلهم على ما يلي:

١. أن القوانين الأمريكية تمنع استخدام القوة والتعذيب ضد السجناء والمعتقلين، وأن ما يجري يعد مخالفة للأصول العسكرية التي تعلموها.
٢. تأكيدهم على عدم إطاعة الأوامر الصادرة إليهم من قياداتهم والتي تشكل خرقاً للجوانب الإنسانية والقيم العسكرية.
٣. تهديدهم بإعلان التمرد العسكري الذي انتشر في بعض الوحدات العسكرية المهمة، ومطالبتهم بالعودة والمثول أمام المحاكم العسكرية لمحاكمتهم، وطالبوا بنقلهم من العراق خلال شهر.
٤. وجود معلومات تفيد بتمرد أكثر من ١٥٠ عسكرياً أمريكياً رفضوا الأوامر القيادية العسكرية وطالبوا بعودتهم، حيث جرى نقلهم إلى خارج العراق دون معرفة معلومات أخرى عنهم.
٥. احتجاج تقدم به مالا يقل عن ٢٣ قيادياً من قوات الاحتلال الأمريكي في العراق أكدوا فيه على تخبط لجنة التخطيط التابعة للبنتاغون حيال الوضع الأمني والعسكري في العراق، وأوقعوا باللائمة على كل من وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، والجنرال ريتشارد مايرز رئيس هيئة الأركان المشتركة، الأمر الذي دعا الرئيس الأمريكي إلى أن يظهر دعمه لوزير دفاعه.
٦. لقد تمكنت المقاومة العراقية من أسر نائب الجنرال جون أبي زيد و ١٩ جندياً من حمايته في معركة في منطقة المنصور وترمز القيادة العسكرية للقائد برمز A-H، الأمر الذي دفع رامسفيلد للطلب من قواته استخدام وسائل التعذيب كافة،

واعتقال أكبر عدد ممكن من العراقيين، والطلب من أعضاء مجلس الحكم لاستعادة هذا القائد خلال ٤٨ ساعة، حيث جرى اغتصاب متكرر لزوجات ثلاث من القيادات البعثية الذين اتهموا بالتخطيط الميداني لهذه العملية، وذلك حسب تصريحات الجنرال رونالد يورجس مدير الاستخبارات العسكرية في البنتاغون، وكذلك رئيس القسم القانوني في سلاح البر الجنرال توماس رويج، وحسب ما جاء في اعترافاتهما أمام لجنة الشؤون العسكرية في الكونغرس، وتمثلت الأوامر التي أوعزوا بها للقيادات الميدانية بما يلي:

أ- اعتقال زوجات وبنات المتهمين بمقاومة الاحتلال الأمريكي في سجن أبو غريب والتحقيق معهن للحصول على معلومات عن قيادات المقاومة.

ب- ممارسة أعمال التعذيب البدني والنفسي والترويع والاعتداء الجنسي والمتكرر أمام ومرأى من الجميع لإجبار الزوجات على الإدلاء بمعلومات مهمة.

ج- تعذيب الأطفال أمام ذويهم لإجبارهم على تقديم التنازلات وتقديم اعترافات حول المقاومة العراقية.

وقد أجبرت النساء على التعري والنوم في الماء البارد، وعلى عدم النوم لمدة ٢٤ ساعة، وحلق شعور بعضهن لتحقيق استجابة من الممكن أن تفيد في تقصي تفاصيل عمل قيادات المقاومة العراقية.

د- استخدام الشواذ في الجيش الأمريكي للقيام بأعمال الاغتصاب للشباب العراقيين الذين جرى اعتقالهم، إضافة إلى استخدام الكلاب المدربة لنهش الأعضاء التناسلية وتمزيقها، وإن أكثر من ٣٠٠ شخص ماتوا بفعل استخدام هذا الأسلوب.

لقد أكدت مجلة نيويوركر الأمريكية في تقرير لها على أن السجناء العراقيين كانوا عرضة للعديد من أشكال العنف السادي والوحشي والإجرامي مثل الضرب المبرح، والإساءة المحطمة للكرامة، وقالت نيويوركر في تحقيقها إن المسؤولين عن التعذيب في سجن أبو غريب استخدموا كسر المصابيح الكهربائية ودلق السائل الفسفوري على المحتجزين، إلى جانب ضربهم بالأسلاك الكهربائية، وخياطة جروح المعتقلين بوسائل بدائية دون استخدام وسائل الوقاية الطبية.

ولم يتوقف الأمر على هذا الحد فقط بل قامت صحيفة الواشنطن بوست بعرض آلاف الصور البشعة لمعذبين عراقيين في سجن أبو غريب، وقالت الواشنطن بوست إنها حصلت بوسائلها الخاصة على هذه الصور التي أزعجت الإدارة الأمريكية وجعلتها في موقع المدافع والمدان إزاء الجريمة البشعة التي تمت في سجن أبو غريب.

وأشارت الواشنطن بوست إلى أن الرئيس الأمريكي جورج بوش وبخ وزير دفاعه دونالد رامسفيلد ليس على الأسلوب الوحشي والإجرامي الذي جرى استخدامه مع المعتقلين في سجن أبو غريب، وإنما على الأسباب والخيوط التي كانت وراء تسريب مثل هذه الصور، واعتبرها عملية تستهدف النيل من شعبيته وهو على أبواب الانتخابات الرئاسية، إضافة إلى تعريض سمعة الولايات المتحدة للنقد من جانب المجتمع الدولي، ونقلت الصحيفة عن أعضاء في الكونغرس الأمريكي مطالبتهم بهدم سجن أبو غريب للتخلص من فصل مخجل في تاريخ الجيش الأمريكي.

وطالبت النائبة نانسي بيلوسي رئيسة الأقلية الديمقراطية في مجلس النواب الأمريكي باستقالة وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد مؤكدة على ضرورة رحيله كونه أخفى عمداً معلومات عن الكونغرس، فيما طالب الديمقراطي جوزيف بيدن الرجل الثاني في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ بامكانية استقالة رامسفيلد، وطالب بهدم سجن أبو غريب واعتبره علامة فارقة وسيئة تجمع بين النظام العراقي السابق والإدارة الأمريكية الحالية.

وأكد ستيورات فريسنجا رمو منسق لجماعة فرق صنع السلام في العراق أن عدد المعتقلين العراقيين في السجون الأمريكية في العراق تجاوز ٤٠ ألف شخص وأن ٨٠٪ منهم تعرضوا للتعذيب وأن ما يجري في هذه السجون منافٍ لقيم أي حضارة أو شعب في العالم.

ويذكر أن شبكة (**CB.S**) في برنامج (سكستي مينتس٢) ٦٠ دقيقة عرضت العديد من الصور المقززة والمؤلمة لسجناء ومعتقلين عراقيين تعرضوا للتعذيب، ومن بين الصور التي عرضتها الشبكة صوراً لرجال ونساء عراة مجبرين على أن يبدوا كما ولو كانوا يمارسون الجنس مع سجناء آخرين موصولين بأسلاك كهربائية، وأسلاك كهربائية موصولة باعضاء بعض المعتقلين التناسلية.

وأكد نيل دوركين من منظمة العفو الدولية ان المنظمة سبق لها أن حذرت الجانب الأمريكي من الإساءة التي يتعرض لها سجناء ومعتقلون عراقيون في السجون الأمريكية في العراق، وأضاف دوركين لشبكة سكاي نيوز، لقد استقينا معلومات مفزعة عن السجون من معتقلين عراقيين جرى تحريرهم أكدوا فيها على التعرض للإساءة البدنية والنفسية كبرنامج عمل يومي، ووضع أغطية وأكياس بلاستيكية على رؤوسهم، وارتكاب أفعال جنسية بحقهم، وقال للأسف إن سلطات الاحتلال لم تعر اهتماماً لهذه التقارير.

وعلقت صحيفة الغارديان البريطانية في تعليق للكاتبة سوزان سونتاغ بعنوان "إدارة بوش تعاملت مع جرائم أبو غريب كأزمة علاقات عامة" قالت فيه:

(يسأل المرء نفسه كيف يمكن لإنسان أن يبتسهم تلك الابتسامة أمام آلام ومذلة إنسان آخر، أن يجر عراقياً عارياً على الأرض بلجام؟ أن تطلق كلاب الحراسة على عورة وفخذي سجين عار مرتعب؟ أن يجبر السجناء مغلولي الأقدام ومغطي الرؤوس بالأكياس على أن يستمنوا وأن يمارسوا الجنس مع بعضهم البعض؟ أن يضرب السجناء حتى الموت؟ وأن يشعر بأنه ساذج لأنه يطرح ويلقي سؤال لأن الجواب يثبت ذاته...) (إن أفكار الاعتذارات أو التعبير عن الاشمئزاز والقرف والذعر من جانب الرئيس ووزير دفاعه كافية اليوم لتكون رداً على التعذيب المنهجي وقتل السجناء الذي كشف عنه في أبو غريب، هذه الصور والأفكار هي إهانة لإحساس المرء الأخلاقي والتاريخي، إن تعذيب السجناء ليس مجرد ضلال، إنه نتيجة مباشرة لمبادئ الصراع العالمي التي أرادت إدارة بوش أن تغير من خلالها السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة).

الثقافة والسيكولوجيا الأمريكية

إن بشاعة التعذيب والأعمال الإجرامية التي جرت في سجن أبو غريب ليست مفصولة عن البيئة والثقافة الحاكمة لهذا النوع من البشر الذي اقترف هذا اللون المقزز من التعذيب، وهي تعبير عن تراث خصب للذاكرة الأمريكية، ولم يكن قط عملاً فردياً مفصولاً عن سياقه ومنطق صيرورته الطبيعي للشخصية الأمريكية، ويمكن التأسيس لما

تقـدم مـن سـلوك همجـي في إطـار مجموعـة المفـاهيم والمـصطلحات المؤسـسة للفعـل اللاإنساني واللاقانوني، وتمثل ذلك بما يلي:

- قال الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطابه عقب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ مباشرة في إن هذه الحرب هي حـرب صـليبية، وقـصد مـن وراء ذلـك الاسـتعانة بالجانـب الأصولي الديني الأنجليكاني الذي يحكم تفكير الإدارة الأمريكية ويسيطر عليها.
- قسمت الإدارة الأمريكية العالم إلى قسمين: محور الـشر، ومحـور الخـير، ونـصّبت نفسها حكماً وقاضياً ومنفذاً للقانون، وأسست لنمط جديد من العلاقات الدولية قائم على نظرية من ليس معي فهو ضدي.
- استخدمت الإدارة الأمريكية وسائل التضليل والخداع السياسي كافة للعالم وللشعب الأمريكي وللكونغرس عندما صوت بأن العراق يهدد المـصالح القوميـة الأمريكيـة وأن لديه أسلحة دمار شامل ويملك علاقات خاصة مع تنظيم القاعدة، فيما كـشفت الأحداث أن هذه الاتهامات كانت باطلة وأنها من نسج المخابرات الأمريكية.
- لقد أرادت الإدارة الأمريكية باللجوء مؤخراً إلى الشرعية الدولية لاستـصدار قـرار نقل السيادة العراقية " نقل الأضواء عن العسكري الأمريكـي الـذي يمـارس القتـل والتعذيب على أرض العراق إلى الدبلوماسية، حيث يحاول الأمريكان حل القـضية العراقية في إطـار مجلـس الأمـن الـدولي باسـتخدام ألفـاظ منمقـة مليئـة بعبـارات الاهتمام بمصالح العراقيين، وهي آلية تقلب الصورة الأمريكية مـن وحـش بـشري تعذب في أبو غريب إلى دبلوماسيين أنيقين (إنسانيين) في الأمم المتحدة".
- لقد حاولت الإدارة الأمريكية تحميل جريمة تعذيب السجناء في أبو غريب إلى مجموعة من الجنود والمسؤولين عن إدارة هذه السجون على اعتبار أنها أعمال فردية لا تشكل بمضمونها ومحتواها العام عملاً مؤسسياً جاء وفقاً لتعليمات وأوامـر مركزيـة، وهـذا الأسلوب في التهرب من المسؤولية وتحميلها للآخرين يعد أسلوباً ومنهجـاً أمريكيـاً، ففي سياق أسلوب ترتيب الساحة العراقيـة والأمريكيـة قبـل الانتخابـات الرئاسـية الأمريكية جاءت قصة الجلبي الذي تحول من عميل مدلل يتلقى دعماً شهرياً بحـدود ٣٥٠ ألف دولار إلى متهم وملاحق من الجانـب الأمريكـي باعتبـاره أسـهم بتزويـد

الجانب الأمريكي بمعلومات مضللة عن إمكانات التسلح العراقية، وزود إيران بمعلومات استخباراتية حساسة عن التواجد الأمريكي في العراق، وعن كشف المخابرات الأمريكية لشيفرة المخابرات الإيرانية واعتراضها.

وعلى الجانب الأمريكي فقد تقرر تحميل مدير المخابرات الأمريكية جورج تينت مسؤولية ما جرى، حيث طلب منه تقديم استقالته، وظهر أمام الرأي العام الأمريكي بأنه المسؤول عن المعلومات الهشة التي قدمت للرئيس الأمريكي، والتي أدت إلى احتلال العراق، وهي لعبة مزدوجة تكشف زيف العقلية الأمريكية القائمة على الخداع واللصوصية.

- اعتراف وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بمسؤوليته عما يجري في العراق، وتحمله المسؤولية الكاملة عن فضائح أبو غريب ثم إعلانه بإصرار وتصميم على الاستمرار في مهمام عمله، والأنكى من ذلك أن يتلقى رامسفيلد الدعم والاهتمام من قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش.

ويمكن تأكيد ما تقدم بمجموعة من الشهادات الحية التي توضح وتعبر عن المنهجية والسلوكية والثقافة الحاكمة الأمريكية التي أدت ألى مثل هذا الفعل.

والتي تدلك على الترتيب المسبق المحفوز ببواعث دينية شديدة التعصب، والتي أفرزت هذا النمط من التعذيب، ومن هذه المؤشرات.

١. تقول الجنرال جانيس كاربيسكي المسؤول السابقة عن إدارة السجون في تعليقها على ما جرى في سجن أبو غريب "لقد تلقيت أمراً بتحويل سجن أبو غريب إلى جحيم وإلى جوانتانامو آخر، لقد قاومت تسليم إدارة السجن إلى الاستخبارات العسكرية دون جدوى، وأن الجنرال ريكاردو سانشيز قائد القوات البرية في العراق والرئيس الجديد لإدارة السجون الجنرال جيفري ميلر اتخذا قرارات أدت إلى تعذيب السجناء العراقيين".

٢. تؤكد الكاتبة (آن آبيليول) من صحيفة الواشنطن بوست بأن هناك طريقاً طويلاً من التسلسل القيادي من رامسفيلد إلى جنود الفرقة ٣٧ بالشرطة العسكرية، وشعور وزير الدفاع بأن الحرب الأمريكية تمثل استثناء من القواعد

القديمة أسهم بالتأكيد في إيجاد مناخ مكن من ارتكاب الانتهاكات، ولقد أكد وزير الدفاع الأمريكي أن أمريكا في حالة استثنائية تحتاج إلى أساليب استثنائية لمعاملة المجرمين والمعتقلين.

٣. وتؤكد سابرينا هارمان المجندة في الجيش الأمريكي إحدى ضباط المخابرات العسكرية الذين كانوا يقومون بأعمال الاستجواب إننا كنا مكلفين بجعل المعتقلين ينهارون استعداداً للاستجواب والاعتراف، وكنا نجبرهم على البقاء متيقظين، وأن تكون حياتهم جحيماً لا يطاق.

٤. ويشير الأدميرال ستانفيلد تيرنر المدير السابق في CIA أن هذه الانتهاكات المروعة في سجن أبو غريب تعكس سياسة الإدارة الأمريكية الحالية وثقافتها وهذه السياسة تخالف الثقافة العامة للشعب الأمريكي.

٥. ويقول التقرير الصادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر "لقد استخدم الأمريكيون عدة وسائل وأساليب لتعذيب المعتقلين العراقيين وإهانتهم، من ذلك تغطية الرؤوس بالأكياس البلاستيكية المقوّاة، ومنعهم من الرؤية والتنفس بحرية، وتكبيل أيديهم بإصفاد مشدودة تؤدي إلى جروح أو تعطل الأعصاب، وضربهم بأعقاب المسدسات والبنادق، وصفعهم ولكمهم وركلهم على أجزاء مختلفة من أجسامهم كالساقين والضلوع والحوض والخصيتين، وإبقاء المعتقل ممداً أرضاً والضغط عليه بالأحذية، وتهديد المعتقل بمزيد من سوء المعاملة، أو الاعتداء على عائلته، أو إعدامه الفوري أو نقله إلى غوانتانامو، إبقاء المعتقل عارياً بضعة أيام في زنزانة انفرادية مظلمة تماماً مع حرمانه من النوم والطعام والشراب، واستعراض المعتقل عارياً خارج الزنزانات أمام المعتقلين، وتغطية رؤوس المعتقلين بملابس نسائية داخلية، وتعريض المعتقل للشمس أكثر من ٥ ساعات في النهار الحامية، وبحرارة تزيد عن ٥٠ درجة مئوية، وأن ٩٠٪ من المعتقلين اعتقلوا بصورة عشوائية بدون أي سبب، وأن هذا التعذيب مارسه العسكريون الأمريكيون بنسق منهجي منظم.

إن ما تقدم يوضح أن إجراءات التعذيب تمت وفق ثقافة ومنهجية لها أصولها في التربية والثقافة الأمريكية.

قراءة في تقرير منظمة العفو الدولية*

العراق بعد مضي عام تظل أوضاع حقوق الإنسان حرجة

الصادر في مارس/آذار ٢٠٠٤م

مقدمة

جاءت مقدمة التقرير للحديث، وباختصار، عن أوضاع حقوق الإنسان في العراق بعد مضي عام من الاحتلال الأمريكي البريطاني، وأهم حقوق الإنسان المنتهكة في العراق وأسباب هذه الإنتهاكات.

وقد عزا التقرير مظاهر انتشار السلب والنهب والجرائم المصحوبة بالعنف إلى الغزو الأمريكي للعراق باعتباره السبب الرئيس، وأضاف أن قوات التحالف المحتلة ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان مثل:

١. استخدام القوة المميتة المفرطة تجاه المدنيين العراقيين.
٢. اعتقال آلاف العراقيين من دون تهمة وفي أوضاع قاسية.
٣. ممارسة التعذيب والتنكيل بالمعتقلين الذي أدى إلى وفاة بعضهم.
٤. إتلاف محاصيل زراعية كعقاب جماعي للعراقيين.
٥. تدمير منازل عراقيين بشكل متعمد.

وهناك أسباب أخرى لانعدام الأمن في العراق –حسب التقرير– منها الهجمات المتعددة التي شنتها الجماعات المسلحة المعارضة للاحتلال ضد المدنيين والقادة السياسيين والعمال الأجانب، وانتشار عمليات القتل الانتقامية ضد المسؤولين العراقيين السابقين في ظل غياب القانون والنظام الذي أدى أيضاً إلى زيادة معاناة النساء والخوف من القتل والاختطاف.

والملاحظ على مقدمة التقرير أنها لم تذكر، وبشكل صريح، أن الاحتلال يتحمل كل ممارسات انتهاك حقوق الإنسان المباشرة وغير المباشرة التي منها–حسب

---

* إعداد حسام الحروراني، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

التقرير- عمليات الانتقام ضد المسؤولين العراقيين السابقين واختطاف النساء، حيث أن الاحتلال أحدث فراغاً في السلطة وغيب النظام والقانون، وأدخل العراق في حالة فوضى وانعدام استقرار، ولم يوفر الحماية للممتلكات العراقية باستثناء المنشآت النفطية، بل وساعد وقام بسرقة الآثار والمتاحف العراقية، وهذا ما نشرته الصحف الأجنبية بالوثائق، وصادر حق الشعب العراقي بانتخاب قيادة عراقية جديدة له، وتعمد تأخير تسليم زمام الأمور للعراقيين، وهو ما زال يقبع على صدور العراقيين بعد مضي عام من الاحتلال.

ولم تأت مقدمة التقرير على ذكر كذب الادعاءات التي روجتها الولايات المتحدة لغزو العراق من مثل امتلاكه لأسلحة دمار شامل، الأمر الذي لايبرر استمرار الاحتلال الذي يشكل أبشع صورة جرائم الحرب وأيضاً لم يتم الحديث عن أهداف الاحتلال الأمريكي للعراق.

وقد أجحفت مقدمة التقرير، وكذلك سائر فصول التقرير، بحق المقاومة العراقية للاحتلال لدرجة أنها لم تسبغ عليها صفة مقاومة، بل اعتبرتها جماعات مسلحة معارضة للاحتلال، ولهذا الوصف دلالات وإيحاءات ليس أقلها عدم مشروعية أعمال هذه الجماعات، ولذلك لم توضح مقدمة التقرير أن هجمات المقاومة استهدفت الاحتلال وكل مظاهره ومنشآته وآلياته بشكل مباشر، واستطاعت أن توقع الإصابات البالغة في جنود الاحتلال، وشكلت رقماً صعباً أمام الاحتلال يصعب تجاوزه، وكان من إيجابيات هذه المقاومة تأخير الاعتداء الأمريكي على سوريا بعدما حسبت القوات الأمريكية أن غزو العراق هو رحلة ميسرة وقصيرة الأمد. وغاب عن التقرير أن مقاومة المحتل هو عبارة عن ممارسة لحق دفاع الإنسان عن نفسه وأرضه وأمنه وماله، وهو أيضاً ممارسة لحق تقرير المصير، هذه الحقوق المشروعة هي أهم حقوق الإنسان في ظل الحرب التي كفلتها الشرائع السماوية والأرضية كافة.

فكان الأجدر بمقدمة التقرير أن تتحدث، وبعد ذكر فظائع الاحتلال في حق الإنسان العراقي، عن مشروعية مقاومة الاحتلال كحق من حقوق الإنسان، وهذا الحق في المقاومة يشكل ضمانة لكثير من حقوق الإنسان الأخرى من الانتهاك، فهذا الحق

سيحول دون انتهاكات حقوق الإنسان عبر السجون والقتل ومصادرة الرأي والثروات، وسيعمل على إزالة السبب الرئيسي لانتهاك الحقوق في العراق المتمثل في الاحتلال الأمريكي.

خلفية

في ١ مايو/ أيار ٢٠٠٣ أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية، وسرعان ما تم تعيين بول بريمر رئيساً للإدارة الأمريكية في العراق ورئيساً للسلطة الائتلافية المؤقتة، وبات العراق دولة محتلة.

وفشلت قوات الاحتلال في توفير الحماية والمساعدة المتوجبة عليها إلى الشعب الذي احتلت أرضه، وبموجب القانون الإنساني الدولي من واجبها كدولة احتلال الحفاظ على النظام العام وإعادة فرضه، وتقديم المواد الغذائية والرعاية الطبية والإغاثة، وكانت النتيجة أن واجه ملايين العراقيين تهديدات خطيرة على صحتهم وسلامتهم.

وفي يوليو/ تموز عينت سلطة الائتلاف المؤقتة مجلس حكم عراقي يضم ٢٥ عضواً ينتمون إلى مختلف المجموعات الدينية والعرقية ومنح المجلس بعض السلطات التنفيذية ولكن بول بريمر الحاكم المدني احتفظ بسلطة إلغاء قرارات مجلس الحكم العراقي أو نقضها، واتفقت السلطة المؤقتة للائتلاف ومجلس الحكم العراقي في ٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٣ على نقل السلطة إلى حكومة عراقية مؤقتة في ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠٠٤، وفي ٨ مارس / آذار ٢٠٠٤ وقع مجلس الحكم العراقي الدستور المؤقت.

وفي هذه الأثناء بدأت منظمات غير حكومية عراقية جديدة لحقوق الإنسان بالظهور، وباشرت عملها بشأن مجموعة واسعة من أنشطة حقوق الإنسان، ومن ضمنها توثيق الانتهاكات الماضية والحديثة لحقوق الإنسان، كما ظهرت أحزاب سياسية ومؤسسات إعلامية جديدة، ونظم الناس مظاهرات بحُرية للمرة الأولى منذ عقود للتعبير عن مظالمهم، ومع اقتراب الذكرى السنوية الأولى للاحتلال بدا أن الهجمات التي تستهدف الجنود الأمريكيين آخذة في الاشتداد، فقد صرح العميد الأمريكي مارك كيمت في ٣ فبراير/ شباط ٢٠٠٤م أن معدل الاشتباكات اليومية بين الجنود الأمريكيين والعراقيين بلغ ٢٣ اشتباكاً مقارنة بـ ١٨ اشتباكاً في الأسبوع السابق.

ويبدو أن قوات التحالف -حسب التقرير- تستغل في حالات عديدة أجواء العنف لتبرير انتهاكها لمعايير حقوق الإنسان التي يفترض بها التمسك بها، فقد أردت بالرصاص العراقيين خلال المظاهرات، ومارست التعذيب وسوء المعاملة ضد السجناء والمعتقلين، وألقت القبض على أشخاص بصورة تعسفية واحتجزتهم إلى أجل غير مسمى من دون تهمة، ومن دون السماح لهم بمقابلة محام، وهدمت المنازل وغيرها من الممتلكات في أعمال انتقامية وعقوبات جماعية، وتعمل في إطار قانوني لا يوفر أية آلية في العراق لتقديم أفراد قوات التحالف إلى العدالة لارتكابهم هذه الأفعال[1].

ومن الملاحظ على هذا الجزء من التقرير أنه تحدث عن جزء من الانتهاكات الأمريكية لحقوق الإنسان، ولم يعلق على النقاط الجوهرية التالية:

١. إن تعيين مجلس حكم عراقي منزوع الصلاحيات تكريس لمبدأ الدكتاتورية، وممارسة لمبدأ الوصاية على الشعوب، ودعوة إلى حقبة الاستعمار والعبودية، وهذا يشكل انتهاكاً صارخاً لحق الإنسان العراقي في انتخاب من يمثله، وحقه في إدارة موارده والانتفاع بها.
٢. إن ممارسات الاحتلال في القتل والاعتقال التعسفي وهدم المباني وتدمير المزروعات تخضع الولايات المتحدة وبريطانيا للمساءلة القانونية الدولية عن جرائم الحرب هذه.
٣. إن السبب الوحيد والرئيس لبقاء العنف وانعدام الأمن في العراق هو ممارسات الاحتلال وليس مقاومة الشعب العراقي المشروعة للمحتل التي يصر التقرير على تسميتها هجمات.

عمليات قتل المدنيين العراقيين

يقسم التقرير عمليات القتل هذه إلى قسمين:

١. عمليات قتل على أيدي قوات التحالف.
٢. عمليات قتل على أيدي أفراد مسلحين مجهولين.

---

١. كل هذا التوصيف للجرائم الأمريكية كان قبل افتضاح الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في سجن أبو غريب.

ومن المستغرب أن يذكر التقرير أن (عشرات) المدنيين العراقيين فقط قتلوا على يد الجنود الأمريكيين، وهذا يخالف ما أورده التقرير في بداية حديثه عن قتل المدنيين العراقيين، حيث ذكر أن أكثر من (١٠) آلاف عراقي لاقو حتفهم منذ ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٠٣ كنتيجة مباشرة للتدخل العسكري الأمريكي في العراق، فلا يعقل أن يقتل العشرات فقط على يد الجنود الأمريكيين والباقي على أيدي مسلحين، فهذا ما يخالف الواقع الموثق عبر الإعلام المرئي والمسموع، ويورد على ذلك أمثلة منها مقتل الطفل محمد الكبيسي ١٢ عاماً الذي كان يتواجد حول منزله في ٢٦ يوليو/ حزيران ٢٠٠٣م، ومقتل طفل عمره ١٤عاماً في ١٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣م في حفل زفاف عراقي، ومقتل ثلاثة مزارعين عراقيين في ٢٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣م.

ويتحدث التقرير عن عمليات القتل التي تمت على أيدي أفراد مسلحين أنها أودت بحياة المئات، ولكنه يستخدم اصطلاح أفراد مسلحين كون الجهة وراء هذه العمليات ما تزال مجهولة وغير معروفة لديه، فقد تكون بعض العمليات تتم بتنسيق أمريكي.

إدارة القضاء

منذ اندلاع الحرب على العراق تلقت منظمة العفو الدولية أنباءً حول عراقيين أعتقلتهم قوات التحالف وانتهكت حقوقهم، وقد احتجزت العديد منهم دون تهمة طوال أسابيع أو أشهر في مراكز اعتقال غير معروفة لذويهم، وتعرض بعضهم لتعذيب وسوء معاملة، ولم يسمح لأي منهم بمقابلة محام أو أفراد أسرته أو بإعادة نظر قضائية باعتقالهم.

وقد وصف عادل اللامي وهو محام يعمل مع منظمة حقوق الإنسان العراقية هذا الوضع قائلاً: "**لقد تحول العراق إلى غوانتانامو كبير**".

وقد أسهم الانهيار العام للقانون والنظام في وقوع هذه الانتهاكات في إدارة القضاء، شأنه أيضاً شأن التطبيق غير المنسق للمعايير الدولية من جانب قوات الاحتلال.

وقد أجرت سلطات الاحتلال تعديلات قانونية على القوانين العراقية، فقد حظرت الفقرة (٩) من المذكرة رقم (٧) الصادرة عن سلطة اللائتلاف المؤقتة استخدام

التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهنية، وألغيت المحاكم الثورية والمحاكم الخاصة ومحاكم الأمن القومي.

وفي يونيو/ حزيران ٢٠٠٣م أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة القرار رقم (١٣) الذي أنشأت بموجبه المحكمة الجنائية المركزية العراقية التي تطبق القانون العراقي ولديها ولاية قضائية على الجرائم المرتكبة في العراق منذ ١٩ مارس/ آذار ٢٠٠٣م، بما فيها الجرائم المرتكبة ضد قوات التحالف (الاحتلال).

وبموجب المذكرة رقم (٣) الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة (الاحتلال) نزعت الولاية القضائية من المحاكم العراقية عن أي فرد من أفراد التحالف (الاحتلال) في القضايا المدنية والجزائية على السواء، مما أدى إلى انعدام مساءلة هؤلاء الأفراد. وهذا يزيد من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب سلطة الائتلاف المؤقتة أو قوات التحالف (الاحتلال).

الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي والاعتقال غير القانوني

نشرت السلطة المؤقتة للائتلاف (الاحتلال) قائمة بأسماء (٨٥٠٠) معتقل على شبكة الإنتر نت معظمهم محتجز إلى أجل غير مسمى ومن دون تهمة، وتقول عائلاتهم التي تنتظر خارج سجن أبو غريب إن معظم أقربائهم قبض عليهم في مداهمات جرت، ولا يعرف العديد من العراقيين أين يحتجز أقرباؤهم، وليس لديهم أية معلومات عنهم، وينقل بعض الموقوفين إلى سجون تديرها الشرطة العراقية وينقل آخرون إلى مراكز يديرها أمريكيون وعادة يسمح للموقوفين في السجون العراقية بمقابلة المحامين والقضاة، أما المحتجزون في السجون ومراكز الاعتقال التي تديرها قوات التحالف (الاحتلال) مثل معسكر كروبر في مطار بغداد الدولي وسجن أبو غريب ومراكز الاعتقال في الحبانية وأم قصر فقد منعوا من مقابلة عائلاتهم ومحاميهم ومن أي شكل من أشكال المراجعة القضائية لاعتقالهم، وتتسم الأوضاع في مراكز الاعتقال هذه بالقسوة، وقد ورد العديد من الأنباء حول إضرابات عن الطعام، وحالات تمرد في السجون، واعترفت قوات الاحتلال بأن ثلاثة سجناء قتلوا وأصيب ثمانية بجروح خلال احتجاجات وقعت في سجن أبو غريب في ٢٤ نوفمبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣م.

وبعثت منظمة العفو الدولية رسائل إلى سلطة الائتلاف المؤقتة (الاحتلال) تطلب فيها توضيحاً لأسباب استمرار اعتقال عدد من الأشخاص ووضعهم القانوني، ومن ضمنهم علماء وأساتذة جامعات ودبلوماسيون سابقون، ولم تتلق أي جواب.

التعذيب وسوء المعاملة

يورد التقرير أمثلة عن أشخاص تم اعتقالهم من جانب القوات الأمريكية، وصنوف العذاب التي أنزلت بهم، ومنها:

١. الضرب المبرح.
٢. الصعق بالصدمات الكهربائية.
٣. التعريض المطول لأشعة الشمس الحارقة.
٤. الاحتجاز داخل حاوية.
٥. التهديد بالإعدام.
٦. عدم تقديم كميات كافية من الماء والطعام، وعدم السماح باستخدام المراحيض.
٧. وضع أغطية على الرؤوس وإبقاء العيون معصوبة.
٨. التكبيل المطول في اوضاع تسبب الألم.
٩. استخدام موسيقى صاخبة والتعريض لأضواء ساطعة.
١٠. التعذيب المفضي إلى الموت.

عمليات هدم المنازل والتفتيش

يذكر التقرير عدة حالات لهدم منازل عراقيين على أيدي القوات الأمريكية، ففي ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٣ وصل الجنود الأمريكيون إلى مزرعة فيها عائلة نجم سعدون حطاب قتل تحت التعذيب على أيدي القوات الأمريكية في يونيو/ حزيران ٢٠٠٣، وتقع بالقرب من بلدة المحمودية جنوب بغداد، وأمروا كل من يعيش في المزرعة بالخروج خلال ٣٠ دقيقة، وبعد ذلك قصفت طائرتان حربيتان من طراز (F16) البيت الموجود في المزرعة ودمرته.

وكان تدمير منزل آل نجم واحداً فقط من عدة عمليات مشابهة لتدمير المنازل من قبل القوات الأمريكية ومثل هذه الأفعال-عمليات الانتقام من أشخاص أو ممتلكاتهم والعقوبات الجماعية – محظورة بوضوح بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

المساءلة عن الانتهاكات الماضية

حتى اليوم لم تتخذ إجراءات تذكر للانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان والتي من ضمنها حوادث (الاختفاء) الجماعية، أو التحقيق فيها، أو تقديم الذين يتبين أنهم مسؤولون عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية أو جرائم حرب إلى العدالة، أو لتقديم تعويض إلى الضحايا، أو رد الحقوق اليهم، وفي ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣م وضع مجلس الحكم العراقي القانون الأساسي للمحكمة العراقية الخاصة من أجل محاكمة صدام حسين وغيره من المسؤولين العراقيين السابقيين.

وقد أوصت منظمة العفو الدولية بأن يعمل الخبراء القضائيون العراقيون مع الخبراء الدوليين في تقييم نظام القضاء العراقي، بما في ذلك قدرته على ضمان إجراء محاكمات عادلة واستكشاف الخيارات المتاحة لتقديم الجناة إلى العدالة.

وقبل الانتقال إلى خلاصة وتوصيات التقرير يجب التأكيد على نقاط خلا منها التقرير وهي:

١. أن المسؤول عن اختلال النظام وغياب القانون هو الاحتلال، والمقاومة هي من سيعيد الحق إلى أصحابه.
٢. إن أعمال المقاومة العراقية مشروعة دولياً، وهي ممارسة لحق الدفاع عن النفس وحق تقرير المصير.
٣. إن بعض الجرائم التي وقعت في العراق من قتل بعض المسؤولين العراقيين، أو اختطاف نساء واغتصابهن تحدث في دول أكثر استقراراً في العالم، فعمليات القتل والاغتصاب في الولايات المتحدة تفوق بأضعاف مضاعفة ما يجري في العراق، وهو الآن في وضع غير مستقر.
٤. ان سلطة الائتلاف المؤقتة هي ممارسة وترسيخ لاحتلال الشعب العراقي وليس لها مشروعية مع مرور الزمن.

الخلاصة والتوصيات

بعد مضي عام على الاحتلال وانعدام القانون وتصاعد أعمال العنف وتحمل المصاعب الاقتصادية يواجه العراقيون مستقبلاً يكتنفه الغموض، ولكي يكون العام

المقبل أفضل من العام الماضي تدعو منظمة العفو الدولية قوات الاحتلال، وسلطة الائتلاف المؤقتة، ومجلس الحكم العراقي إلى:

١. ضمان تقيد الجنود بشكل تام بمعايير إنفاذ القانون واستخدام القوة وتماشياً مع مبدأي الضرورة والتناسبية.
٢. توفير نظام قانوني موحد يعامل بموجبه جميع المتهمين بارتكاب جرائم على قدم المساواة، ويمنحون جميع الضمانات المنصوص عليها في القانون الدولي. ويجب إبداء الاحترام التام لحقوق جميع المتهمين، بصرف النظر عن السلطة المسؤولة عن احتجازهم.
٣. توضيح مصير كل شخص محتجز ومكان وجوده دون أي تأخير.
٤. تعديل المذكرة رقم ٣ الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة لضمان مثول جميع المتهمين بارتكاب جرائم أمام سلطة قضائية دون إبطاء عقب القبض عليهم، وإجراء مراجعة لقانونية اعتقالهم وضرورتها. كما يجب تعديل المذكرة لضمان إعطاء المعتقلين الحق في مقابلة محام دون إبطاء وإخطار عائلاتهم باعتقالهم دون لأي.
٥. توضيح آليات المساءلة التأديبية والجنائية الخاصة بالعاملين في السلطة المؤقتة للائتلاف وقوات التحالف. ونشرها على الملأ.
٦. ضمان الاحترام المطلق لحظر التعذيب وأي شكل آخر من سوء المعاملة من جانب قوات التحالف والشرطة العراقية وأية قوات أخرى تشارك في اعتقال المتهمين.
٧. ضمان إجراء جميع التحقيقات في الانتهاكات المزعومة التي ترتكبها قوات التحالف من جانب هيئة مختصة وحيادية ومستقلة، وأن تبدو كذلك أمام الملأ، ونشر أية نتائج تتمخض عن هذه التحقيقات على الرأي العام.
٨. تقديم تعويضات، بما فيها تعويض مادي إلى الضحايا وعائلاتهم.
٩. تحسين أوضاع الاعتقال، بحيث تتقيد تقيداً تاماً بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

١٠. الإقلاع فوراً عن ممارسة أية سياسة للتدمير غير القانوني للممتلكات والعقاب الجماعي، والتوضيح لجميع أفراد قوات التحالف بـأن هـذه الافعـال ممنوعـة. ويجب تقديم تعويضات كاملة لجميع العائلات التي دمرت منازلها أو ممتلكاتهـا الأخرى في هذه الإجراءات.

ولكن التقرير أغفل أهم وأجدى التوصيات التي ستجعل العام العراقي القـادم عام أمان وسلام، ألا وهي "**الجلاء الفوري لقوات الاحتلال الأمريكي والبريطـاني عـن كامل الأراضي العراقية وترك الشعب العراقي حراً ليقرر مصيره ومصير خيرات بلاده**".

وفي الختام، يبقى التساؤل قائماً كيف سيكون حال هذا التقرير لـو صـدر بعـد انتهاكات سجن أبو غريب؟

المـراجـعـات

مراجعات

العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية

العنوان: العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية
المؤلف: سمير سمعان وآخرون
الناشر: مركز دراسات الشرق الأوسط
مكان وسنة النشر: عمان – ٢٠٠٤

تبحث هذه الدراسة في التوجيه التربوي الصهيوني وجوهره وخصوصيته منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى قيام الدولة اليهودية على أرض فلسطين ومن ثم ما هي السياسة التربوية التي اتبعت من قبل الدولة تجاه اليهود وكذلك العرب الذين بقوا يعيشون على أرض فلسطين.

تتميز السياسة التربوية الإسرائيلية بأنها تقوم أساساً على مرتكزات دينية خاصة تدعو إلى ربط الإنسان اليهودي بأرض فلسطين باعتبارها أرض "الشعب المختار"، وبالتالي فإن ارتباط اليهودي بالأرض الفلسطينية ليس مادياً بل هو من صميم العقيدة اليهودية، وهو ما تسبب بإخراج جيل متعصب يشعر بالفوقية على باقي الشعب متشبثاً بالأرض.

مرّ التعليم اليهودي بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى

بدأت من ١٨٨١ – ١٩١٨م، ويستند التعليم في هذه المرحلة بشكل مباشر على الأمور الدينية معتمداً على التناخ والتلمود. وقد ظهر في هذه المرحلة العديد من الفلاسفة اليهود الذين طرحوا العديد من الآراء الفلسفية حول ماهية الدولة ونظم الحياة فيها، وكيف يجب على اليهود أن يؤسسوا دولة يهودية، ومن أشهرهم موشيه هس وليو بنسكر ورائد الصهيونية ومؤسسها ثيودور هرتزل. وعندما تأسست الحركة

الصهيونية عام ١٨٩٧، تبنت العديد من الآراء الفلسفية اليهودية المستندة إلى التوراة والتعالم الدينية الأخرى بجمع يهود العالم حولها.

المرحلة الثانية

والتي بدأت من ١٩٤٨م حتى قيام الدولة الصهيونية، حيث صدر قانون التعليم العام عام ١٩٤٩م وفي عام١٩٥٣ صدر قانون إلزامية التعليم، وحاولت الدولة بناء مؤسسات تعليمية تقوم على أساس المبادئ الصهيونية لخلق مجتمع يهودي يدين بالولاء للصهيونية العلمانية ويرتبط بشكل كبير بالأرض، لذا أنشئت المدارس العلمية والدينية لتخريج الطلاب المتشبعين بالأفكار الصهيونية.

وكانت السلطات البريطانية قد مهدت كل السبل إبان فترة الانتداب (١٩٢٦ – ١٩٤٧) لصالح اليهود من أجل زيادة عدد المهاجرين، وتشديد قبضة اليهود على الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، لذلك كان تعيين أول مندوب سامي بريطاني في فلسطين يهودياً وهو "هربرت صموئيل". وقامت التنظيمات الصهيونية بتشكيل العصابات العسكرية استعداداً لمرحلة إنهاء الانتداب البريطاني وتحقيق وعد بلفور حسب صك الانتداب الأممي.

أسس التعليم

وضع قانون التعليم الإسرائيلي على أساس قيم الثقافة اليهودية، وتحصيل العلوم ومحبة الوطن والولاء لدولة إسرائيل والشعب اليهودي والتدرب على العمل الزراعي والحرفي وتحقيق مبادئ الريادة.

ويلاحظ القارئ لكتب الأديان الإسرائيلية أن اليهودي ينظر إلى الأغيار وخاصة العرب نظرة استعلائية نحو جنس بشري بدائي متخلف حضارياً، لذا لا بد من تسخيره لتحقيق الرقي والتقدم له. والقيام بتهويد الأرض بوصفها أرضا مُنحت له بموجب صك الرب "لشعبه المختار".

مناهج تحريف وعدوان

لقد حمل الأدب العبري في طياته الكثير من التحريض على الاحتلال والاستيطان والترحيل للعرب. ولقد انتقل الأدب العبري من أدب التجنيد والتحريض

في ظل الانتداب ونشوء المنظمات الصهيونية وأدب الكارثة والبطولة في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى أدب الحروب منذ عام ١٩٤٨ وحرب الأيام الستة وحرب الغفران ١٩٧٣، ومن أبرز الأعمال الأدبية التي ظهرت في تلك الفترة "مقص الصواريخ ٦١٢" و"بداية الصيف" لعام١٩٧٠، أما أدب الثمانينات فقد عبّر عن ردود الفعل الإسرائيلية على الحروب التي شنّتها إسرائيل على لبنان عام ١٩٨٢.

إن نظرة الأدب العبري للشخصية العربية خضع لحالات زمنية ترتبط بزعيم، أو بواقعة عسكرية، أو موقف عدائي عنصري يتصف بالعرقية، ويرى الأدب العبري أن الشخصية العربية تتصف بالانفعال والعدوانية وحب القتال والحرب وتعزو ذلك إلى الإسلام الذي يرفع المسلم وينادي برفعة المسلمين وتمييزهم.

تخريج أطفال إرهابيين

صورة الإنسان العربي في أدبيات الأطفال اليهود لم تتغير منذ تأسيس الدولة، فالنظرة تجاه الإنسان العربي بقيت عدائية، ولم يحلّ محلها أي نظرة احترام أو محبة، وتدعو هذه الكتب إلى إعادة العرب إلى الصحراء وإحلال اليهود مكانهم لأن هذه أرض اليهود ، وتصور العربي بأنه شجرة بلا جذور يمكن اقتلاعها في أي وقت ومتى تشاء و صدرت العديد من القصص والكتب التي تؤكد على مثل هذه النظرة وتحاول مسح دماغ الأطفال ووضع صورة كريهة للعربي في عقل الطالب من أهمها:

مرحلة اتفاقيات السلام عمّقت الحقد والكراهية في المجتمع الإسرائيلي ولم تسهم في اقتلاعه كما يشاع، فقد انتقل الأدب العبري الطفولي إلى مرحلة جديدة بعد توقيع اتفاقية السلام المصرية، فأخذ يصف العربي بأنه يمارس تجارة حسية تنتهي عند التهريب والجاسوسية وخطف الطائرات والعمالة للدول الأجنبية، ويتضح ذلك بشكل جلي لدى المؤلف يهوشوع بيير في قصته"ورقة فوق الوادي".

وبعد اتفاقيات السلام العربية-الإسرائيلية أخذت تظهر كتب عديدة تدخل تحت إطار التثقيف التربوي والتاريخي للصهيوني، ومنها الكتب المتعلقة بالآثار والتوثيق، فالقارئ لهذه الكتب يلاحظ أنه لا توجد بقعة في هذه المنطقة العربية في الشام ومصر والحجاز والعراق، إلا كان لليهود فيها أثرٌ، وأن كل الحضارات التي مرت على

هذه المنطقة كان لليهود دورٌ فاعـل، ومـن الأمثلـة علـى ذلـك كتـاب مواقـع وآثـار في الأردن، والذي يبحث في المواقع والأماكن الأثرية في الأردن التي يعتبرها الكتاب جـزءاً من أرض إسرائيل.

القدس لليهود والمسيحيين، والمسلمون محتلون

لقد كان لمدينة القدس نصيب واهتمام خاص من قبل المؤلفين الصهاينة لما تمثله هذه المدينة من أهمية، بوصفها المدينة المقدسة وأن فيها الهيكل المقدس، لذا فقد ارتكزت السياسة التربوية الصهيونية تجاه المدينة المقدسة على الأمور التالية:

١. التنكر للوجود التاريخي الإسلامي في المدينة المقدسة واعتبارهـا مدينـة يهوديـة يقترن وجودها التاريخي بالمؤسسات والمعابد والهياكل اليهودية.
٢. اعتبار المساجد والكنائس أماكن أثرية أبديـة يهوديـة تم بناؤهـا علـى أنقـاض المعابد اليهودية.
٣. تمثل القدس رمز الاستعلاء اليهودي· والتفوق لأنها مجتمع الـصفوة اليهوديـة من "حلول الأنبياء".
٤. اعتبار الفتح العربي للقدس احتلال طال أمده انتهى بقيام إسرائيل.
٥. يعتبر احتلال القدس من قبل اليهود نعمة على أهلها لأنهـا شـهدت في عهـد الاحتلال سائر أنواع التقدم.
٦. اعتبار العرب والمسلمين في القدس مجرد طوائف وأقلية غير أصلية.

الكتب المقررة تكرّس هذه التوجهات

وبدراسة مفصلة للعديد من الكتب الـتي ألفـت للطـلاب اليهـود في المـدارس العامة يتضح انعكاسـات كـل هـذه التوجهـات العدائيـة والـدعوات، وتحمـل سلـسلة "المجموعة الرائعة عن الأرض الطيبة" التي صدرت عن وزارة المعارف عـام ١٩٨٦م وهـي مخصصة للمدارس اليهودية الدينية مختارات مـن التوجيهـات الدينيـة والـشعر والقـصة اليهودية وقد ورد عنوان في هذه السلسلة تحت اسم "لمن تخص وتنتمـي أرض إسـرائيل"، والتي يؤكد فيها المؤلف على أن أرض إسرائيل هي لليهود ولكن جاءت شعوب أخرى كالإسماعيلية، "العرب" واحتلوها لفترة طويلة كانت فيها هذه المنطقة خراباً ودمـاراً كـان

العرب قليلون جداً، ويؤكد الكتاب في هذه السلسلة على جمال الطبيعة وأن هـذه أرض السمن والعسل التي منحت من قبل الرب "لشعب الله المختار".

وكتاب الجولان والجليل بأقسامه، والكرمل وشمال البلاد، حيث يعتبر المؤلف الجولان جزءاً من أرض إسرائيل ويبحث في مناطق وطرق الجولان وقطاع غزة، ويـورد نماذج صور للقرى العربية في منطقة القدس إلى جانبها نماذج للمباني اليهودية من أجـل الإيحاء للقارئ مدى التطور الذي حصل بسبب قدوم اليهود.

وتحاول الكتب اليهودية التربوية دمـج التـاريخ بالجغرافيـا مـن أجـل ترسـيخ المفاهيم الصهيونية وهو أفضل ما يقـدم للناشـئة حيـث تم حـث الطـلاب علـى القيـام برحلات علمية لترسيخ مثل هذه المفاهيم.

ويحاول الكتاب اليهود التركيز على ما يسموه العداء للسامية، وأن اليهـود قـد تعرضوا لهذا الأمر من خلال معسكرات الإبادة التي نظمت لهـم كمـا يـدعون في ألمانيـا إبان الحرب العالمية الثانية، أو عندما أعلنـت رومانيـا تطبيـق "قـوانين نـورنمبرغ" الألمانيـة العرقية ضد اليهود عند وصول الحزب المسيحي إلى الحكم.

ومن الكتب الأخرى التي وضعت للطلاب اليهود من أجل دراستها وترسـيخ مفاهيم معينة لديهم كتاب تحولات جغرافية الشرق الأوسط لمؤلفـه البروفيـسور أرنـون سوفير ويلاحظ أن هذا الكتاب يتحدث عن الشرق العربي دون أن يـأتي مطلقـاً علـى ذكر العرب في المنطقة التي سكنوها إلاّ من خلال التقليل مـن شـأن العـرب ووصـفهم بالمتغلغلين في مجالات الحياة وهو يعمد إلى التنكر للوجود العربي حتى أن الخليج العربي يطلق عليه اسم الخليج الفارسي.

ويصف الدول العربية المجاورة لفلسطين بالمتخلفة، فهو يصف الفلاح المـصري بالمتخلف زراعياً، وأن التكنولوجيا لا يعرفها الفلاح المـصري، ووضـعه الـصحي سـيئ بسبب انتشار الأمراض، وهو حتى لا يعرف القراءة والكتابة، ويصف الزيادة الـسكانية في مصر بأنها مقلقة لإسرائيل.

أما عن التطورات التي تحصل في الخليج العربي فيرى أنها خطيرة حيـث يـرى أن امتداد الطرق والتطور العلمي وواردات النفط الكـبيرة يمكـن أن تهيـئ لقيـام دولـة

قوية في الخليج مع وجود أصولية إسلامية هناك بسبب وجود الأماكن المقدسة لدى المسلمين في تلك المنطقة، ويرى أن شرق الأردن هي جزء من أرض إسرائيل وفيها أماكن خاصة باليهود مثل نبو وجلعاد.

ولم يسلم بلد عربي من النقد والوصف بالتراجع والتخلف وقد اعتمد الكتاب الصهاينة عند وصفهم للبلدان العربية على الحال التي كانت تعيشها هذه البلدان أثناء الاستعمار أو بعد نهاية الاستعمار بفترة قليلة دون مراعاة التطورات التي مرت بها هذه البلدان وخاصة العراق ودول الخليج العربي.

أما الأدبيات الموجهة نحو الطلاب العرب فإنها تعاني من تدني المستوى الفكري لغرس ذلك في نفوس الناشئة العرب في فلسطين ١٩٤٨م وإن الناظر إلى ما ينتقى ويختار من المواد الأدبية التي تفرض على الطلاب العرب يلاحظ أن الصهيونية تنتقي بشكل حثيث كل فقرة أو لفظة لتهويد فكر الناشئة العرب بهدف سلخهم ما أمكن عن تراثهم العربي ونتاج الأمة الفكري ويلاحظ أن ما ينتقى من الأدب العربي يفتقد إلى روح الانتماء الوطني والقومي والديني فهي عبارة عن مختارات من قصائد تجسد الفرقة والطائفية بين العرب والمسلمين وتدعوا إلى السلم واستحباب الحرب ومن أمثلة ذلك سلسلة كتب "تاريخ الأدب العربي" لمؤلفه اليهودي "مراد ميخائيل".

عندما يتحدث الكتاب اليهود عن المجتمع العربي تحت حكم الدولة العبرية، فإنهم يعمدون إلى تزوير العديد من الحقائق، كما يعتبرون الضفة والقطاع أراضٍ إسرائيلية تم احتلالها من قبل العرب ويضيفون إلى ذلك تحميل المواطنين العرب مسؤولية الهرب من هذه الأراضي عام ١٩٤٨ وكان هذا الهروب بمحض إرادة العرب، وقد أدى هذا الأمر إلى تدني مستوى الفلسطينيين في نظر العرب الآخرين.

المرحلة الثالثة

من التعليم الإسرائيلي هي التي بدأت منذ ١٩٧٩م عام توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل ومن ثم اتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل ويلاحظ أن المفاهيم الأساسية في العملية التربوية الصهيونية لم تتغير أبداً، فوصف العرب بأنهم متخلفون وجبناء ومحتلون لأرض إسرائيل ما زال هو الوصف السائد مع التأكيد

المستمر على أن الأردن هـو جـزء مـن أرض إسـرائيل· وبقـي وصـف القـادة العـرب والمسلمين على ما هو دون تبديل، فهم يهينون الخلفاء، فخلفاء بـني العبـاس في نظـرهم كانوا يحبون الشرب وحفلات المجون، وهناك العديد من الأوصاف التي لم يتـورع كتـاب اليهود بأن يصفوا الخلفاء العرب والمسلمين بها حتى النبي محمد صلى الله عليه وسـلم لم يسلم منهم.

البيبلوغرافيا

بيبلوغرافيا

حقوق الإنسان في الوطن العربي*

١. الكتب العربية

- الجابري، محمد عابد؛ مناع، هيثم؛ وآخرون، **حقوق الإنسان في الفكر العربي: دراسات في النصوص**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.
- الجابي، طارق؛ برهم، ناصر، **حركة حقوق الإنسان في الوطن العربي**، مركز جالا لدراسات حقوق الإنسان، عمان، ١٩٩٣.
- جبور، جورج، **حقوق الإنسان العربي في عالم اليوم**، دار المعرفة للنشر، دمشق، ١٩٩٥.
- جميل، حسين، **حقوق الإنسان في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.
- زيادة، رضوان، **مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٨٦.
- سالم، حلمي، **الحداثة أخت التسامح: الشعر العربي المعاصر وحقوق الإنسان**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٠.
- شيفجي، عيسى؛ شعراوي، حلمي، **حقوق الإنسان في أفريقيا والوطن العربي: دراسة في المفاهيم والمواثيق والتنظيمات**، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، القاهرة، ١٩٩٤.
- فارس، عبيدة (تحرير)، **دليل حقوق المواطن**، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، عمان، ٢٠٠٣.
- فارس، عبيدة (تحرير)، **دراسات في حقوق الإنسان**، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، عمان، ٢٠٠٣.

---

* إعداد رمزي الحاج ياسين، باحث مساعد متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

- غليون، برهان، المتوكل، محمد عبد الملك، وآخرون، **حقوق الإنسان العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.
- فاخوري، جلال زواد، **حقوق الإنسان العربي: الإنسان والطفل**، عمان، ١٩٩٩.
- اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في الخليج والجزيرة العربية، **حقوق الإنسان في الخليج العربي**، نيويورك، ١٩٩٣.
- مجموعة مؤلفين، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣.
- مجموعة مؤلفين، **النظام الإنساني العالمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، دار المستقبل، القاهرة، ١٩٩٢.
- مجموعة مؤلفين، **النظام الإنساني العالمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٣.
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **حقوق الإنسان في الوطن العربي**، كتاب غير دوري تصدره المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٣.

٢. الكتب الإنجليزية

- Barakat, Halim, **The Arab World: Society, Culture**, State University of California Press 1993.
- Dwyer, Kevin, **Arab Voices: The Human Rights Debate in the Middle East** (Comparative Studies on Muslim Societies, No 13), University of California Press, 1991.
- Martin Lenore G., **New Frontiers in Middle East Security**, Palgrave MacMillan, 2001.
- Muzaffar, Chandra, **Rights, Religion and Reform: Enhancing Human Dignity through Spiritual and Moral Transformation**, Routledge/Curzon, 2002.

٣. الدوريات العربية

- الأزعر، محمد خالد، حقوق الإنسان في النظامين العربي والأفريقي: التطورات والإشكاليات والتداعيات المستقبلية، **شؤون عربية**، ع. ٨٤، ١٩٩٥.

- بطرس، رعد عبودي، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، مج. ١٨، ع. ٢٠٦، ١٩٩٦.
- البكوش، الطيب، حقوق الإنسان العربي والمتغيرات الدولية، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، مج. ١، ع. ١، ١٩٩٤.
- البيج، علواني؛ الفيلالي، مصطفى؛ فياض، عامر، حسن؛ وآخرون، حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي (ملف العدد)، **المستقبل العربي**، مج. ٢٠، ع. ٢٢٣، ١٩٩٧.
- الحديثي، هاني، آثار العقوبات والحصار على حقوق الإنسان في الوطن العربي: دراسة حالتي العراق وليبيا، **شؤون عربية**، ع. ٩٨، ١٩٩٩.
- حسن، بهي الدين، تحديات حقوق الإنسان في العالم العربي، **رواق عربي**، مج. ١، ع. ١، ١٩٩٦.
- حنوش، زكي، حقوق الإنسان العربي وترسيخ العملية الديمقراطية والحرية السياسية، **دراسات عربية**، مج. ٣٣، ع. ٥/ ٦، ١٩٩٧.
- الرشدان، عبد الفتاح، حقوق الإنسان في الوطن العربي: الحاضر والمستقبل، **أبحاث اليرموك**، مج. ١٠٠، ع. ٤، ١٩٩٤.
- الرشواني، منار محمد، خلق الخصوصية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، مج. ٢٦، ع. ٢٩٩، ٢٠٠٤.
- شرف الدين، فهيمة، حقوق الإنسان والإشكالية في الوطن العربي، **شؤون عربية**، ع. ١٠٦، ٢٠٠١.
- شعبان، عبد الحسين، العولمة والإعلام العربي وحقوق الإنسان، **الدراسات الإعلامية**، ع. ٩٧- ٩٨، ٢٠٠٠-٢٠٠١.
- عبد الرحمن، أسامة، الإنسان العربي والتنمية: حقوق الإنسان ركيزة محورية لأي انطلاقة قومية، **المستقبل العربي**، مج. ١٢، ع. ١٣١، ١٩٩٠.
- عوض، محسن، مستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، مج. ٩، ع. ١٥١، ١٩٩١.

- غليون، برهان، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، مج. ١٣، ع. ١٥١، ١٩٩١.
- مجموعة كتاب، حرية الصحافة والإعلام في الوطن العربي (ملف العدد)، **الدراسات الإعلامية**، ع. ٧٣، ١٩٩٣.
- مجموعة كتاب، حقوق الإنسان العربي: تردد وتراجع حرية الرأي والتعبير تعاني الضغوط والمنع التام (ملف العدد)، **الدراسات الإعلامية**، ع. ٩٢، ١٩٩٨.

إصدارات مركز دراسات الشرق الأوسط

أولاً: البحوث والدراسات والندوات

١- تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية

٢- العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية

٣- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة (١٩٩٨-٢٠٠٢) / باللغة الإنجليزية

٤- الاستثمار في الأردن.. فرص وآفاق

٥- مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات

٦- قضية القدس ومستقبلها، في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الثالثة

٧- الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة

٨- انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في الأردن

٩- الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية لجذب الاستثمار، إعلان مؤتمر فرص الاستثمار وآفاقه في الأردن

١٠-انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي

١١-الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر

١٢-رؤية استراتيجية عربية لتطبيق حق العودة، إعلان مؤتمر مستقبل فلسطينيي الشتات

١٣-المصالح العليا للأردن، المكونات والتحديات

١٤-في الذاكرة الإنسانية، المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني (١٩٤٨-٢٠٠٠)، الطبعة الخامسة

١٥-الديمقراطيات في الوطن العربي، التحديات وآفاق المستقبل

١٦-الدولة الفلسطينية المستقلة

١٧-التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط

١٨-معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية..دراسة وتحليل، الطبعة الثانية

١٩-الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة

٢٠-دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة

٢١-مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، الطبعة الثانية
٢٢-مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية
٢٣-أمـن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد
٢٤-القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)
٢٥-اتفاق الخليل.. نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي
٢٦-المدخل إلى القضية الفلسطينية، الطبعة السادسة
٢٧-دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (١٩٨٧-١٩٩٦)، الطبعة الثالثة
٢٨-إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي
٢٩-عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني
٣٠-مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط
٣١-السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، (باللغة الإنجليزية)
٣٢-توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط
٣٣-السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)
٣٤-التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط
٣٥-المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة)
٣٦-الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني
٣٧-مستقبل السلام في الشرق الأوسط
٣٨-أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي
٣٩-انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني
٤٠-المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط
٤١-الانتفاضة الفلسطينية مستقبلها ودورها في التحرير
٤٢-نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط

ثانياً: التقرير الاستراتيجي

١- تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل، العدد (٢٩)، ٢٠٠٤
٢- الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، (الجزء الثاني)، الحرب على العراق، العدد (٢٨)، ٢٠٠٤

٣- الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، (الجزء الأول)، الحرب على أفغانستان، العدد (٢٧)، ٢٠٠٤

٤- حلقات العصف الذهني الاستراتيجي (تداعيات الحرب الأمريكية على العراق / مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خريطة الطريق)، العدد (٢٦)،٢٠٠٣

٥- المحكمة الجنائية الدولية .. آلية قصاص دولية من مجرمي الحرب، العدد (٢٥)،٢٠٠٣

٦- مفهوم الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، العدد (٢٤)، ٢٠٠٣

٧- انتخابات الكنيست الإسرائيلي ٢٠٠٣، الخريطة السياسية والانعكاسات المستقبلية، العدد (٢٣)، ٢٠٠٣

٨- الاغتيال جريمة حرب ثابتة في السياسة الإسرائيلية، العدد (٢٢)، ٢٠٠٢

٩- الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية، العدد (٢١)،٢٠٠٢

١٠-تحولات البيئة التشريعية الدولية في ظل أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١، العدد(٢٠)،٢٠٠٢

١١-عملية السلام في الشرق الأوسط.. الدوافع والانعكاسات (١٩٩١-٢٠٠١)، العدد (١٨و١٩)، ٢٠٠٢

١٢-الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق، العدد (١٧)، ٢٠٠٢

١٣-الأردن ورئاسة القمة العربية، التحديات والآفاق، العدد (١٦)، ٢٠٠١

١٤-انتفاضة الأقصى تعيد النظر في مستقبل الكيان الصهيوني، العددان (١٤و١٥)،٢٠٠١

١٥-مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، العدد (١٣)، ٢٠٠٠

١٦-الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.. مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، العدد (١٢)،٢٠٠٠

١٧-الإمكانات النووية العربية، التحديات وآفاق المستقبل، العددان (١٠،١١)،٢٠٠٠

١٨-توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد باراك، العددان(٨،٩)،١٩٩٩

١٩-القدرات النووية الإسرائيلية، الخطر الاستراتيجي على الأمن والسلام في الشرق الأوسط، العدد(٧)، ١٩٩٩

٢٠-توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، العدد(٦)،١٩٩٩

٢١-المواجهة بين حماس والموساد، العددان (٤،٥)، ١٩٩٨

٢٢-نصف قرن على الكارثة الفلسطينية، العددان (٢،٣)، ١٩٩٨

٢٣-المواجهة بين العراق وأمريكا، العدد (١)، ١٩٩٨

ثالثاً: مجلة دراسات شرق أوسطية

مجلة فصلية محكمة، يصدرها المركز بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، وقد صدرت منها الأعداد من (١-٢٧)، صدر العدد الأول منها عام ١٩٩٦م.

Abu Ghraib prison was not isolated from the US Government policy and the president Bush administration in the region.

4- A Review on the Amnsety International report on: Iraq.. One year on the human rights situation remains dire

The report pointed out details to the breaches practiced by the British and US Forces in Iraq against Iraqis, like killing and arresting in mysterious places and the disorder prevailed after invading Iraq.

The report accused the militants groups a deal of this chaos and didn't mention the legitimacy of the Iraqi resistance despite the fact that resisting the occupants is a right of self-defense and practice of the right of self determination.

The report also talked about managing the judicial authorities and the Iraqi Judiciary guardianship on crimes which the coalition forces were excluded of.

It also talked in details about types of torture operations committed by the coalition forces against Iraqis which led to the death of some, in addition to the destruction of homes and buildings.

The report comes out with some recommendation regarding the occupation forces. The coalition provisional authority and the Iraqi governing council, leaving behind the most important thing, which is the pulling out of the American and British forces from the Iraqi land and leaving the Iraqi people free to decide their destiny and to control their own wealth.

A logic of this kind increases the violence of the resistance. But the problem which the resistance meets within its lacking of vision to the future of Iraq together with the decentralization in its operations.

Through the historical study it appears that it is impossible to eliminate the liberation resistance. Thus the success of the Iraqi resistance will be the beginning of the fall of the American hegemony and spreading penetration throughout the world.

3- The Torturing Policy in the American Prisons in Iraq

The American administration has adopted the principle of establishing democracy, freedom and human rights, as a pretext to occupied Iraq without any legal permission from the UN, and this is a dangerous breaching of the International Law.

Under these pretexts, the democracy and freedom of the Iraqis were breached, especially what the Iraqi prisoners faced from brutal torturing operations to shameful practices which revealed a terrorism political ideology behind them.

All what have been published in the American press about the pictures of the Iraqi prisoners being tortured in Iraq is considered as an international punishable crime. This brutal manner is a scandalous condemnation of the American political behavior and policy, which always boasted at defending human rights in the international circles.

The American Congress demonstrated a report revealing pictures of Iraqis being tortured inside the American prisons in Iraq, and showing the ugliness of the US practices against them, which pushed the American administration to look after justification to these practices as they help the US army to get information to control Iraq.

The US press pointed out to the anger of the White House not from the brutal practices against the prisoners but because of the security defect, which led to the penetration of the torturing pictures inside the prisons.

The ugliness of these practices and criminal acts which took place in

resistance. So that the American administration can exert itself to drive advantage from the Iraqi oil, and other sources of wealth and money.

In-spite of these procedures, the existence of Government cannot decrease the activities of the Iraqi resistance, according to nationalist and Islamic missions.

2- The Future of the Iraqi Resistance After the 30th of June 2004

The American interference in Iraq has been developed in a sort of involvement as a result of the Iraqi resistance which emerged the invasion of Iraq.

For about a month after the occupation of Iraq, the Iraqi resistance declared the beginning of its operations against the American occupation and the allied forces.

The Iraqi resistance includes more than one trend, while the United States tries to concentrate on describing the resistance as a sort of the remnant

of the Bathes and the followers of Saddam whose aim is to get back their interests and existence in Iraq.

The Iraqi resistance is being large and varied in its descants. Thus it is distinguished by its various, some of which is Islamic, nationalists and political.

This kind of resistance can never be temporal phenomenon, rather, it will continue as long as the occupation is there in Iraq. And there will be many motives enabling its continuation.

The American occupation forces try to decrease the actual violence and keenness of the resistance and endeavor to weaken its strength, justifying their criminal acts as to be reactions against the resistance operations, comparing shooting fire by guns to bombing by F16 and Helicopters.

- ***Special Section***

1- Issue Seminar:
A Year after Iraq Occupation

The center of the Middle East Studies has held a symposium under the title (A Year after Iraq's Occupation).

The symposium includes three main important topics; The Occupation and the Iraqi reaction, the Arab and International stances, The government and handing over the authority, and the future of Iraq during the coming six months.

The participants pointed out that the American occupation has no project in Iraq rather than occupying the country and over throw its ruling regime, for the occupier has not taken any procedure indicating any desire for development or wish for evolution, rather, the occupying power destroyed the agricultural and industrial structure and cancelled all the civilian institutions except the Ministry of oil.

The Iraqi reaction was to resist the occupation power. The participants in the symposium emphasized that the resistance has been concentrated in Sunnite districts due to the original attitude adopted by the popular leaders and authorities legitimacy of the armed resistance, and dissatisfaction of most of these leaders with peaceful resistance which the Shi'it authorities declared.

The activities and operations of the Iraqi resistance were increased because of the decisions and serious measurements adopted by the American Government.

As regards holding over the authorities, the American administration desires to hold over a kind of authority to the Iraqis to administer the state, and this may give the occupation an international and regional legitimacy. This authority enables the government to maintain peace and control the

on the event of refusing Sharon's plan to withdraw from Gaza. And it is obvious that the religious national party "Al-Mifdal" is withdrawing too. As such, the choices are limited at the front of Sharon.

The committee in-charged of mediation between the Israeli Government and the Palestinian authority, has announced a working plan for the sake of the Israeli withdrawing from Gaza Strip, comprising suggestions for reforming the Palestinian Security department and supporting it financially.

Among all these statements and efforts, Egypt has put forth a special initiative on Israel and Palestinian authority related to a designated plan and it comprised security sides which enable the Palestinian authority to control the sector as Israel withdraw from it. Egypt and Israel also reached a deal of increasing the Egyptian military existence on the boundaries with Gaza Strip without forming the peace process signed between them in 1979, and decided forms common committee to discus the axial role which enable Egypt to carry out in Gaza as Israel withdraw from it.

What ever the case it could be, talking about reaching an agreement, has failed with Israel declaring its refusal of withdrawing from Philadelphia's crossing point.

Any how, one cannot overlooked the field events, as the operations of penetrating and tracking members of resistant continued, so, talking about reaching an understanding on the short run, is impossible from the point of view of the Palestinian's movements of Resistance, which a latest survey revealed an increment in its popular support.

American administration was not able to impose it on the disputing parties in the area.

According to the incapability of the Israeli government and army, to face the Palestinian resistance, Sharon reached a certainty that the military solution has become an impossible choice, so, he turned to withdraw plan from Gaza and remove Colonies as he believes that the didn't represent any military importance to the Israeli security.

Sharons' initiative evoked the objection of his Chief of Staff, Chairman of the military intelligence branch "Aman", head of "Shabak", and nation security council. It seems that the main point of the conflict is that the chief of staff and central generals, believed in reaching an agreement with the Palestinian by forcing them in different fields and untied the link as a one side step, and others opposed the plan as it might harm the Palestinian and Israeli economy.

The American point of view agreed with Sharon's Plan to fully withdraw from Gaza and gradually pull out from the Colonies in the Bank to facilitate the withdrawing operation from the West Bank. While the Palestinians should fight the what is so called "The Terrorisim" in the evacuated areas.

A time program has been prepared to implement the plan according to "3" stages, the last of which is to be ended on September 2005.

6- Peace Process in the Middle East

Different peace initiatives have been intensified lately by different parts for reaching a peaceful political solution for the Palestinian question.

Among these solutions, is to discredit the Palestinian's rights and achieving the interests of the Israeli Government through an Arab part which it is Egypt.

The Israeli Government headed by Sharoon, is facing a real crises following the withdrawal of the National Union Party from the Government

demonstration in Rafah, at the same time the US Jet Fighters bombed an Iraqi wedding Western Iraq.

The sudden decision of postponing the summit has been a confusing puzzle to all those who follow the Arab issue.

Reasons and allegations behind postponing the Arab summit, varied. While some analysts pointed out to the differences in the opinions of the Arab Foreign Ministers, others hinted at the disagreement about some items in the agenda. And some pointed to the fact that there are representatives from Hamas movement and the Islamic Jihad among the Palestinian delegation, besides American pressure for postponing it.

Iraq's representation in the Summit was confusing as an important question was raised, is it possible for the Summit to decide the part that will represent Iraq, or it should wait until Iraq gets back its sovereignty?

In the Palestinian file, a plan of Arabic move was raised to activate the peace initiative which was adopted during Beirut Summit in March 2002, and it can be briefed in not having any objection in establishing relations with Israel on condition of its full withdrawing from the Arab Land it occupies and reaching a fair solution to the Palestinian refugees issue.

The only issue in the Summit which differs completely from other ones is that concerning with democracy and comprising of issues which we never find on the agendas of any other Summit, like extending the participation in the political life and enhancing the Civil Society besides equality and human rights in addition to freedom, forgiveness and other issues related to Democracy.

5- Peace Process in the Israeli Media ((January - June / 2004))

The United States of America has launched its last initiative "The Road Map" plan to fulfill the peace process in the area, when the military action and Palestinian resistance ((were escalating)). As such the

3- The winner researchers in the 6th round of the "research competition for Jordanian Universities Students 2003"

The national project which started since 1998, aims at developing the skill of scientific research among the students of the Jordanian Universities in various fields.

This competition is arranged annually under the supervision of a committee formed from the organizers Universities cordially with the Middle East Studies Center (MESC).

Here are the researches that won the three prizes for the 6th round:

The first

The impact of Iraq occupation on the International order (A study of the consequences of Iraq occupation on the structure and the future of the international order).

The second

The impacts of E-commerce on the economic development in the Arab Countries and their internal trade.

The third (re-iterated)

The concepts and trends of Al-Mafraq City citizens towards human transcription and its social impacts.

The third (re-iterated)

The Israeli allegations about Jerusalem and Al-Aqsa Mosque.

The third (re-iterated)

The impact of the Jordanian-American Free Trade Zone (FTZ) on Jordanian industry.

4- The Arab Summit in Tunisia

The Arab Summit has held in Tunis during the last week of March 2004. The Summit's decision was postponed, at the event of killing head of Palestinian Uprising Sheikh Ahmad Yassin then. The Summit held again at the same day the Israeli forces attacked a peaceful

The outcome of the crimes committed in the city and its camp from 13/5/2004 to 24/5/2004, were as follows:

56 Palestinians were martyred, 45 of them were unarmed civilians, among which were 10 children, besides the injury of 200 other civilians, most of them were badly injured. The destruction of 360 houses, 220 of them were completely damaged and 140 were partly affected. The number of families living in these houses, were 824 family composed of 4847 members in addition to severe damages that reached 117 houses inhabited by hundreds, besides the shoveling of more than 700 donems of agricultural lands with special equipment.

These forces also destroyed 46 shops and a number of establishments and Civil properties among which are mosques and graveyards, and they destroyed the infrastructure.

International reactions

The Security Council adopted a decision condemning Israel of destroying houses in the city of Rafah and killing Palestinian Civilians in Gaza Strip by Israeli army. Secretary General of the Arab League, Amr Mousa, welcomed the endorsement of the International decision, expressing the League's desire in implementing it immediately.

From his side, the Egyptian President "Husni Mubarak" called upon the peace guarding countries in the Middle East, to immediately intervene to stop the unjustified Israeli hostile activities against the unarmed Palestinian People.

The United Arab Emirates condemned the Israeli "hostile activities" against the Palestinian People describing it as "not serving the peace in the area".

Morocco expressed its deep concerns to what is described as a dangerous escalation witnessed by the Palestinians in the occupied territories.

In one of the severest International reaction, condemning Israel, the Turkish Prime Minister "Rajab Ardogan" , said that; the operations targeting the Iraqis and the Palestinians has increased to an extent that turned to become a state of terrorism.

- ***Reports***

1- Decision of International Court of Justice On the Separation Wall in Palestinian

According to a demand from the General Assembly of the United Nation, the International Court of Justice discussed the subject of the racial wall, Israel is bolding in the West Bank. After seven months of judicial negotiation, the court have decided that this wall is breaching the International Law, and yet it should be removed, and to compensate those whom their properties have been seized for building the wall. The American Judge Bourgental, member of the courts' judges, was the only one out of 15 members who voted against the decision

Arabs and Palestinians' circles have welcomed the decision considering it as an important Judicial Victory in the battle of the wall. On the other hand, the Israeli government considered it as an alignment from the court and the general assembly of the UN to the Palestinian side. Israel accused the court of disregarding the causes that pushed Israel for building the wall.

The European reaction was clearly distinguished by supporting the decision, as the European Union called upon Israel to remove the wall, in-spite of what they call as a full understanding to the reasons that pushed it to build the wall.

As for the USA, it refused the decision, considering the court as an unsuitable place to discuss an issue of political dimensions.

2- Israeli Violations in Rafah Camp

A great number of occupation forces backed up by helicopters swept into the City of Rafah and its Camp for the second time during May, last month.

that who where ((producing)) the civilization to a consumer of its ((products)), so what could be organized as an Arab demands with the beginning of the third millennium?

One can say that as a nation decide to plan its future, it should look after the actual tie between the lofty future and its practical image reality, in a way that this lie will not based on a political oration which is devoid of its material contents.

The materialistic outlets of this cooperation and coordination which could be established practically on the ground, they can be touched by the Arab Citizen and used as starting point. The Arab political regime should pay attention to them as far as they can achieve a development and common result.

The "coalition" can be defined as "The active coordination and direction of a general policies in a certain area according to an agreed upon bases between the concerned sides to achieve common aims, and this doesn't mean a full identification limits among these sides". The analysis of this concept will lead to the assignment of coalition's factors.

In an Arab reality aimed at being absent from the human development movement and looked at as being considered a consuming quality rather than a producing quality, besides being planned to be a playing ground rather that a player. Thus we can see that the whole Arab policy has started the stage of moving the new era in positive appearances let aside its philosophies and processions. And whether we considered that as a sort of (re-consciousness) to some, or enhancing beliefs to others, or developing ideas, we must not stop at the boundries of these details, what is important now is not enrolling in matches of priorities but in racing time towards the development.

By: Dr. Abdul Jabbar Al-Nu'aimi

and a will. Despite all these fabulous constituents which might never be available to any other area, at the least in the South countries. Arab differences and disputes aborted such empowerment to be active.

The crises that Arab World is stuck to encourage the reconsideration of the relation between ideology and power. Such attitudes might bring about the Arab World to be main player in shaping at least word policies towards the region. The study showed such dilemma that emerged from the political situation in the region especially as for the occupation of Iraq and the continuous occupation of Palestine.

By: Dr. Ahmad Al-Bursan

2- Towards an Arab Bloc Strategy

Arab relations can't be separated from its subjective or objective frame, thus this will lead to the necessity over finding new formations that couldn't neglect the object or ignore the subject, other wise it will search for the essential balances that could flow in its final outcome into a manner through which it could enhance the national identity and activate the Arab performance on the objective level. Besides working on activating formations of opened and balanced relations within the international and regional environment.

If these authorities represent an access to the new century, so, the clear and prevailing feature of it is that it characterized with a certain negativism in its inlets and outlets and thus, it moved with this description to the new era.

These factors can't be adopted with general possessiveness as far as the relaxes characteristic represents an un-ascending (descending) state by the current Arab situation.

Despite the fact that the Arab weren't concerned with the millennium ideology, but what characterized the first AD Century is that it is attached to Arab Islamic sublimity changed in the 2nd millennium, as it turned from

- ***Articles***

1- Arab pressure cards on US Policies

The Arab World possessed the factors of power and its material and moral elements. They also own the creed that could provoke the power of the nation to defend it self and interests. Such a power needs political skills and will be monopolized to serve Arab issues and face dangers threatening the regional regime and the Arab nation itself.

This study seeks to show Arab Power which could be used to influence the United States to change its policies. It emphasizes that the US hegemony over the International Law, doesn't mean that its power can't be influenced, especially when the Arab Countries own the resources of energy and vital interests of the US such as oil.
Some of the Arab power factors that have been studied are:

1. Geographical location.
2. Economic resources and energy (petrol and natural gas).
3. Arab investments in the US.
4. US and Arab public opinion as a tool of political pressure.
5. Arab community in the US.
6. Trade relations.
7. Mass Media and political pressure.
8. Strategies of International Coalition.

This Study explored the elements of power and clarified as well, the ways of dealing with these elements in compressing the USA. It also shows the best mean of getting advantage of this element.

The study showed that the Arabs, as people and Governments, possess the components of power which need a creed that is connected to the reality

and independent parties in Iraq. Including the political powers that possess martial branches to resist the Occupation, thereafter to encourage constructing an independent Iraqi Government could make decent elections, which will return Iraq to the Arab World, and supports to build an independent democratic Iraq.

After a year of Occupation, those scenarios indicate an immaturity but the last two scenarios represent an Iraqi choice towards the region for the short term at the time of seriousness and an independent political will. As the first choice represents big chance in the regional powers that may effect in geopolitical structure in the area, this is an autonomous Iraqi choice, but requires regional and public support.

But other scenarios are linked with the American Administration will, which does not expect to make initiative step to present a realistic and practical solution for free Iraq, which seams it is captured by its objectives related to Oil and other. That will make the Arab public an official role, in addition to Turkish and Iran roles a decisive role to put a pressure on the US Administration to change its political trends and tend towards Arbizing Iraq, and not making it an international country, at the same time helps its people to meet and to plan for a promising Iraq instead of indulging Iraq in an interior violence to the favor of the hostile occupying forces.

Hopefully the coming few months will preponderate the direction of some of these scenarios in comparison of the others.

By: Editorial Board

freedom, in addition to the scandalous practices that the Occupation Forces practiced against the prisoners in different prisons specially the famous one (Abu Ghareeb) which reached to kill the humanity character in the prisoners souls, in addition to humiliate their indignity and honor. This was considered a part from the “crusade war”, which the President Push declared at that time when he said; this is a tongue lapse!

In connection to future, there are scenarios are being circulated to various levels epitomized as followings:

1- The success of the Temporary Government in eliminating the armed resistance in all Iraqi districts. Some believe this is a long-term task if it succeeds right from the beginning.

2- In case the Temporary Government succeeds in the free and dispassionate elections, this will rescue Iraq from the interior crises, but the presence of the US Forces will be considered an impediment factor. Whereas this may change such Government as an indirect alliance with the Resistance against Occupation. This may lead to unify the Political and Martial efforts to drive out the US Occupation from the Iraq.

3- Alterations of US Administration Policies that to withdraw its Forces as what had happened in Somalia after a year of failure in establishing stability. The nature of things and the courses of realities impose them selves. But the American goals and the existing US Administration policies and suggestions of the substitute democratic administration, in case of success, regarding the Iraqi Issue implies that the situation differs from the Somali one, that was by a self political decision.

But for Iraq, the International Community and Regional pressure will achieve the withdrawal of Occupation. In the same time, this interlocked with the second scenario.

4- The Resistance could cause heavy losses among the Occupation Forces and compel the Occupation withdraw gradually within a schedule and achieving some agreements concerning the mutual interests inclusive oil issue.

5- The development of the Neighboring Countries and the Islamic Ones positions to disjoin from the American program to the favor of liberal

against Occupation, racing to give the Occupation a historical right to rule Iraq. As will as the increase of the confronts at the Holy (Najaf City) for the Shia'a Party [which attained a big proportion in the Temporary Government] represents an exploding point for the Occupation and the Temporary Government as will.

On the other hand, first services concerning Electricity, Water, Transportation, Banking, Business and employment all are still suspended and represents challenges before this Temporary Government which it is supposed to leave in the end of the year via general elections in accordance to the Security Council Decision. It seams that the burden of security and resistance confrontation is the substitute of Occupation. Those are deviating the Temporary Government to have attention to civil activities, which was the most important rout to a kind of a legitimate government for most of the citizens. Hereinafter its contribution in security against Resistance and other Iraqi political powers, which resist the occupation, is a cause to widen the suspicion and the uncertainty in such Government.

Regarding the International Community, yet still hesitant to support the US inclinations in Iraq despite the Security Council decision to hand over what was name Authority. Specially in connection of sending Armed Forces to Iraq, but yet the problem of neighboring countries arising between accusing Iran in intervening in Iraqi affairs, and Syria of supporting the resistance, besides the Turkish tension towards the Kurds in north of Iraq. All these challenges are stumbling blocks in the way of America and the Temporary Iraqi Government.

Generally, the status of political, security, economy and instability describe the Iraqi Scene after a year of Occupation. Violence from parties having different aims and purposes -in between- the resistance against US Occupation, and the unsuccess of US to find out a regional support to its plan (program) as will as to the Government which US made in Iraq. Also the suspicion increased toward US Intentions rather than the Temporary Government and its inability to augment the daily needs of the inhabitants who believe that this is done intentionally by the Occupation. Specially water and electricity. Moreover, the inference of US in the Iraqi social affairs and education affairs. Meantime encouraging of worse social ethical

On the other hand, the resistance could impede which is named reconstruction and the foodstuff provisions to US forces through various kidnapping operations. Tens of companies withdrew from Iraq to preserve the lives of their employees. Moreover, those resistance forces could crack largely the philosophy of collation in Iraq, besides US when the Philippians forces responded directly to the demands of the kidnappers to one of its citizens in-spite of those forces are fifty in number. Whereas, this symbolic withdrawal, made apprehension to the US Administration. And implied that such withdrawals will increase. This Provoked Us to political vast moves to maintain such remained collations. Specially after the withdrawal of Spanish and Hinders forces and arise of other countries to withdraw their forces, but US could not convince the Arab and Islamic Countries to send their forces despite the pressure and the menace and incitements that US put on them, and the initiation of others to help in providing a legal cover to such trends until this publish had been issued.

Meanwhile, and in a manner of effectiveness, Resistance continued to increase in what is called Sini triangle. The interference of Kurds (Bashmerkah) forces and (Bader forces) which belongs to the “Higher Islamic Revolution Council” -who are allaying with US occupation- were a factor of agitating intention. Yet such interference could not curb the Resistance operations despite the continuous increase of victims that incurred in the Iraqi Police Forces who are related to the Temporary Iraqi Government in comparison to the US forces decrease victims. Upon this the Temporary Iraqi Government and the occupying forces is endeavoring to accuse the Resistance of riots and disorder against the Iraqis and not against the Occupation. Its Iraqi allies and US tried in vainly to blame a non-Iraqi Islamic Political Powers and neighboring Arab countries of financing the Resistance to rivet in a large scale its nationality as Iraqis. The Iraqi and Arab streets hadn’t been convinced by such allegations, and considered that the occupation is actuating the acts of sabotage against the Iraqi Civilians as an endeavor to mix up matters and to attenuate the support that resistance receives from the Iraqi people. But the trend was opposite towards escalation of Resistance against Occupation from the side of Al Mahdi Army, which, refers to "Muqtda Al Sader" who defies the decisions of high Shi’i Referential Authorities, who magistrates not to use arms

- ***Editorial***

Iraq after a year of Occupation Actuality and Future

A year of the American occupation has been elapsed, since 9th April 2003, Iraq is burdened with the instability, disorder and political, economical, social chaos, whence US could not "at the same time" achieve its declared and undeclared strategic goals. This occupation caused within a year to create a great imbalance in the different regions to the advantage of US ability increment to play on the disagreements and dissimilarity of interests of the parties in the area.

A local ruling council was formed to assist in administering the local affairs which was encompassing all Iraqi political and social parties, it was formed in accordance to the sectarian and dual races as the Iraqi society is consisting of. After than more one year of occupation. The Civil Authority was handed over in June 30, 2004 and parts of securities devoted to bridle and repress resistance against occupation to a Temporary Iraqi Government. It was formed according to the same standards of the Local Ruling Council, in exception to some technocratic changes where having a connection with maintaining some of ministerial services and under the control of Occupation directly.

According to such trends in managing Iraq. The reaction of Iraqis were in conflict towards the new Political and Security Authority, and controlling security is being the important standard for an Iraq Citizen to judge upon this Government, despite the reservations that many expressed against establishing this Government and its relations with the occupation forces. But, despite it was supported with an UN decision, apparently, this Government was confronted with mixed resistance before it handled the affairs, yet the cooperation is limited from most of the World Countries including the neighboring Islamic and Arab countries since the Iraqi Government is politically illegitimate.

Contents

Editorial

7 - *Iraq after a year of Occupation.. Actuality and Future*

Articles

15 - *Arab pressure cards on US Policies*

41 - *Towards an Arab Bloc Strategy*

Reports

61 - *Decision of International Court of Justice On the Separation Wall in Palestinian*

71 - *Israeli Violations in Rafah Camp*

85 - *The winner researchers in the 6th round of the "research competition for Jordanian Universities Students 2003"*

99 - *The Arab Summit in Tunisia*

107 - *Peace Process in the Israeli Media*

125 - *Peace Process in the Middle East*

133 **Special Section**

- *Iraqi Occupation in a Year*

185 **Reviews**

195 **Bibliography**

English Abstract

The views of the contributors do not necessarily represent
the positions of the MESJ

First Edition

Amman – 2004

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan
Tel: 962-6-4656907 / Fax: 4613452
E-mail: info@mesj.com
http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center
Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad El- Hamad

Editorial Board
Ahmad Al-Bursan ***Abdul Fattah Al-Rashdan***

Volume 9 **No. 28** **Summer 2004**